الفرقان بين الحق والباطل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية -رحمه الله – وهو مما صنفه بقلعة دمشق أخيرا- :

obeikandl.com

فصل

في الفرقان بين الحق والباطل
وأن الله -تعالى- بين ذلك بكتابه ونبيه.

فمن كان أعظم اتباعا لكتابه الذي أنزله، ونبيه الذي أرسله، كان أعظم فرقانا، ومن كان أبعد عن اتباع الكتاب والرسول، كان أبعد عن الفرقان، واشتبه عليه الحق بالباطل، كالذين اشتبه عليهم عبادة الرحمن بعبادة الشيطان والنبي الصادق بالمتنبي الكاذب، وآيات النبيين بشبهات الكذابين، حتى اشتبه عليهم الخالق وبالمخلوق، فإن الله -سبحانه وتعالى- بعث محمد -صلى الله عليه وسلم- بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ففرق بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، والصدق والكذب، والعلم والجهل، والمعروف والمنكر، وطريق أولياء الله السعداء، وأعداء الله الأشقياء، وبين ما عليه الناس من الاختلاف، وكذلك النبيون قبله. قال الله -تعالى-: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقال -تعالى-: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٣- ٦٤].

وقال -سبحانه وتعالى-: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١].

وقال -تعالى-: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ

ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ [آل عمران: ١-٤].

قال جماهير المفسرين: هو القرآن، روى ابن أبي حاتم بإسناده عن الربيع بن أنس، قال: هو الفرقان، فرق بين الحق والباطل، قال: وروي عن عطاء ومجاهد ومقسم وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك.

وروى بإسناده عن شيبان عن قتادة في قوله: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ قال: هو القرآن الذي أنزله الله على محمد -صلى الله عليه وسلم-، ففرق بين الحق والباطل، وبين فيه دينه، وشرع فيه شرائعه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، وحد حدوده، وأمر بطاعته، ونهى عن معصيته.

وعن عباد بن منصور: سألت الحسن[1] عن قوله -تعالى-: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ قال: هو كتاب بحق.

والفرقان مصدر فرق فرقانا، مثل الرجحان والكفران والخسران، وكذلك القرآن هو في الأصل مصدر قرأ قرآنا، ومنه قوله: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٧-١٩].

ويسمى الكلام المقروء نفسه قرآنا، وهو كثير كما في قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ

---

(١) الحسن البصري [٢١هـ- ١١٠هـ] هو الحسن بن يسار البصري، من كبار التابعين، وكان أحد العلماء الزهاد، والفقهاء الأفذاذ، والبلغاء الكبار، قال عنه أبو حامد الغزالي: "كان الحسن البصري أشبه الناس كلاما بكلام الأنبياء، وأقربهم هديا من الصحابة، وكان غاية في الفصاحة، تنصبب الحكمة من فيه" . ولمزيد من المعرفة بالحسن البصري، انظر: كتاب إحسان عباس "الحسن البصري" وكتابنا "الحسن البصري" ضمن سلسلة من شوامخ الفكر الإسلامي.

فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

كما أن الكلام هو اسم مصدر كلم تكليما، وتكلم تكلما ويراد به الكلام نفسه، وذلك لأن الإنسان إذا تكلم كان كلامه بفعل منه، وحركة هي مسمى المصدر، وحصل عن الحركة صوت يقطع حروفا هو نفس التكلم، فالكلام والقول ونحو ذلك يتناول هذا وهذا، ولهذا كان الكلام تارة يجعل نوعا من العمل إذا أريد به المصدر، وتارة يجعل قسيما له إذا أريد ما يتكلم به، وهو يتناول هذا وهذا، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن لفظ الفرقان إذا أريد به المصدر أنه أنزل الفصل والفرق بين الحق والباطل، وهذا منزل في الكتاب، فإن في الكتاب الفصل، وإنزال الفرق هو إنزال الفارق، وإن أريد بالفرقان ما يفرق، فهو الفارق أيضا، فهما في المعنى سواء، وإن أريد بالفرقان نفس المصدر، فيكون إنزاله كإنزال الإيمان وإنزال العدل، وهو - سبحانه وتعالى- أنزل الكتاب والميزان، والميزان قد فسر بالعدل، وفسر بأنه ما يوزن به ليعرف بالعدل، وهو كالفرقان، يفسر بالفرق ويفسر بما يحصل به الفرق، وهما متلازمان.

فإذا أريد الفرق نفسه، فهو نتيجة الكتاب وثمرته ومقتضاه، وإذا أريد الفارق فالكتاب نفسه هو الفارق، ويكون له اسمان كل اسم يدل على صفة ليست هو الصفة الأخرى. سمي كتابا باعتبار أنه مجموع مكتوب تحفظ حروفه ويقرأ ويكتب، وسمي فرقانا باعتبار أنه يفرق بين الحق والباطل كما تقدم، كما سمي هدي باعتبار أنه يهدي إلى الحق، وشفاء باعتبار أنه يشفي القلوب من مرض الشبهات والشهوات، ونحو ذلك من أسمائه.

وكذلك أسماء الرسول -صلى الله عليه- وسلم كالمقفى والماحي والحاشر، وكذلك أسماء الله الحسنى كالرحمن والرحيم والملك والحكيم، ونحو ذلك.

والعطف يكون لتغاير الأسماء والصفات، وإن كان المسمى واحدا كقوله: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [الأعلى:١-٣].

وقوله: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣] ونحو ذلك.

وهنا ذكر أنه نزل الكتاب فإنه نزله متفرقا، وأنه أنزل التوراة والإنجيل، وذكر أنه أنزل الفرقان وقد أنزل -سبحانه وتعالى- الإيمان في القلوب، وأنزل الميزان، والإيمان والميزان مما يحصل به الفرقان أيضا كما يحصل بالقرآن، وإذا أنزل القرآن حصل به، الإيمان والفرقان، ونظير هذا قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٨]

قيل: الفرقان هو التوراة، وقيل: هو الحكم بنصره على فرعون، كما في قوله: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ ﴾ [الأنفال : ٤١]

وكذلك قوله: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة:١٥] وقيل: النور هو محمد عليه الصلاة والسلام، وقيل: هو الإسلام، قوله: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١٧٤] قيل: البرهان هو محمد -صلى الله عليه وسلم-، وقيل: هو الحجة والدليل، وقيل: القرآن والحجة.

والدليل يتناول الآيات التي بعث بها محمد -صلى الله عليه وسلم- لكنه هناك جاء بلفظ آتينا وجاءكم، وهنا قال: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ جاء بلفظ الإنزال فلهذا شاع بينهم أن القرآن والفرقان يحصل بالعلم والبيان كما حصل القرآن، ويحصل بالنظر والتمييز بين أهل الحق والباطل، بأن ينجي هؤلاء وينصرهم، ويعذب هؤلاء، فيكون قد فرق بين الطائفتين كما يفرق المفرق بين أولياء الله وأعدائه بالإحسان إلى هؤلاء، وعقوبة هؤلاء.

وهذا كقوله في القرآن في قوله: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ

آلْفُرْقَانِ ﴾ [الأنفال : ٤١]

قال الوالبي[١] عن ابن عباس: يوم الفرقان: يوم بدر، فرق الله فيه بين الحق والباطل، قال ابن أبي حاتم: وروي عن مجاهد ومقسم وعبد الله بن عبد الله الضحاك وقتادة[٢] ومقاتل بن حيان نحو ذلك. وبذلك فسر أكثرهم ﴿ إِن تَتَّقُواْ آللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩] كما في قوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ آللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢] أي:من كل ما ضاق على الناس، قال الوالبي: عن ابن عباس في قوله: ﴿ إِن تَتَّقُواْ آللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ أي: مخرجا، قال ابن حاتم. وروي عن مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة والسدي ومقاتل ابن حيان كذلك، غير أن مجاهدا قال: مخرجا في الدنيا والآخرة، روي عن الضحاك عن ابن عباس قال نصرا: قال في آخر قول ابن عباس والسدي[٣] نجاة.

وعن عروة بن الزبير[٤] ﴿يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ أي: فصل بين الحق والباطل يظهر الله به حقكم، ويطفئ به باطل من خالفكم. وذكر البغوي عن مقاتل بن حيان كما ذكر أبو الفرج بن الجوزي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة والضحاك وابن قتيبة.

---

(١) الوالبي: هو علي بن أبي طلحة سالم بن مخارق الوالبي، مولى العباس بن عبد المطلب [ت ١٢٣هـ].

(٢) قتادة: [٦١هـ- ١١٨هـ] قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر، حافظ. قال عنه الإمام أحمد: "قتادة أحفظ أهل البصرة" وكان عالما باللغة وأنساب العرب. مات بواسط عام ١١٨هـ. [تهذيب الأسماء: ٢/ ٦٥].

(٣) السدي: [ت: ١٢٨هـ] هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عاش معظم حياته بالكوفة وهو تابعي كبير، وعالم بالتفسير والتاريخ "صاحب التفسير والمغازي والسير، وكان إماما عارفا بالوقائع وأيام الناس وكانت وفاته عام ١٢٨هـ". [ابن تغرى بردي، النجوم الزاهرة، جـ١، ص ٣٠٨].

(٤) عروة بن الزبير [٢٢هـ- ٩٣هـ] عروة بن الزبير بن العوام، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان فقيها صالحا، عالما بالسنة، لم يشارك في أمر من أمور الفتنة. وتوفي بالمدينة عام ٩٣هـ.

أنهم قالوا: هو المخرج، ثم قال: والمعنى يجعل لكم مخرجا في الدنيا من الضلال، وليس مرادهم، وإنما مرادهم المخرج المذكور في قوله: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ ﴾ وقد ذكر عن ابن زيد أنه قال: هدي في قلوبهم يعرفون به الحق من الباطل.

ونوعا الفرقان: فرقان الهدى والبيان، وهو النصر، والنجاة: هو نوعا الظهور في قوله -تعالى-: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [الصف: ٩] يظهره بالبيان والحجة والبرهان، ويظهره باليد والعز والسنان، وكذلك السلطان في قوله: ﴿ وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٠] فهذا النوع وهو الحجة والعلم كما في قوله: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٣٥] وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [غافر: ٥٦] وقوله: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٣] وقد فسر السلطان بسلطان القدرة واليد، وفسر بالحجة والبيان.

فمن الفرقان ما نعته الله به في قوله: ﴿ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٦-١٥٧] ففرق بين المعروف والمنكر، أمر بهذا، ونهى عن هذا، وبين الطيب والخبيث، أحل هذا، وحرم هذا.

ومن الفرقان أنه فرق بين أهل الحق: المهتدين والمؤمنين المصلحين أهل

الحسنات، وبين أهل الباطل: الكفار والضالين والمفسدين أهل السيئات. قال -تعالى-: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١] وقال -تعالى-: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص: ٢٨] . وقال -تعالى-: ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦] . وقال -تعالى-: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [هود: ٢٤] . وقال -تعالى-: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: ٩] وقال -تعالى-: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [فاطر:١٩-٢٤] .وقال -تعالى-: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال -تعالى-: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [السجدة: ١٨] ، فهو سبحانه بين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول، والمعصية لله والرسول، كما بين الفرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه.

وأعظم من ذلك أنه بين الفرق بين الخالق والمخلوق، وأن المخلوق لا يجوز أن يسوي بين الخالق والمخلوق في شيء فيجعل المخلوق ندا للخالق. قال -تعالى-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ ﴾ [البقرة: ١٦٥] وقال -تعالى-: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]. وقال -تعالى-: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤] ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

وضرب الأمثال في القرآن الكريم على من لم يفرق، بل عدل بربه وسوى بينه

وبين خلقه، كما قالوا وهم في النار يصطرخون فيها ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٩٨]. وقال -تعالى-: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النحل:١٧-١٩]

فهو سبحانه الخالق العليم الحق الحي الذي لا يموت، ومن سواه لا يخلق شيئا كما قال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾[الحج:٧٣-٧٤]. وهذا ضربه الله، فإن الذباب من أصغر الموجودات، وكل من يدعي من دون الله لا يخلقون ذبابا ولو اجتمعوا له، وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه، فإذا تبين أنهم لا يخلقون ذبابا ولا يقدرون على انتزاع ما يسلبهم، فهم عن خلق غيره وعن مغالبته أعجز وأعجز.

والمثل هو الأصل والنظير المشبه به كما قال: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧]، أي: لما جعلوه نظيرا قاسوا عليه آلهتهم، وقالوا: إذا كان قد عبد وهو لا يعذب فكذلك آلهتنا، فضربوه مثلا لآلهتهم، وجعلوا يصدون، أي: يضجون منه احتجاجا به على الرسول، والفرق بينه وبين آلهتهم ظاهر، كما بينه في قوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١] .

وقال في فرعون: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْـَٔاخِرِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٦] أي: مثلا يعتبر به ويقاس عليه غيره، فمن عمل بمثل عمله جوزي بجزائه ليتعظ الناس به فلا يعمل بمثل عمله.

وقال -تعالى-: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [النور: ٣٤]، وهو ما ذكره من أحوال الأمم الماضية التي

يعتبر بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلة، كما قال: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف: ١١١] ، فمن كان من أهل الإيمان قيس بهم، وعلم أن الله يسعده في الدنيا والآخرة، ومن كان من أهل الكفر قيس بهم، وعلم أن الله يشقيه في الدنيا والآخرة، كما قال في حق هؤلاء: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَٰئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٤٣]. وقد قال: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧] .

وقال في حق المؤمنين: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [النور: ٥٥]. وقال: ﴿ وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[الأنبياء: ٨٧].

وقال في قصة أيوب: ﴿ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٤] ﴿رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٤٣] وقال: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وقال: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤] . وقال: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠] فلفظ المثل يراد به النظير الذي يقاس عليه ويعتبر به، ويراد به مجموع القياس، قال -سبحانه-: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨] أي لا أحد يحييها وهي رميم.

فمثل الخالق بالمخلوق في هذا النفي. فجعل هذا مثل هذا لا يقدر على إحيائها سواء نظمه قياس تمثيل أو قياس شمول، كما بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن معنى القياسين قياس بالشمول، وقياس بالتمثيل، وأن المثل المضروب المذكور في القرآن، فإذا قلت: النبيذ مسكر وكل مسكر حرام، وأقمت

الدليل على المقدمة الكبرى لقوله -صلى الله عليه وسلم-: "كل مسكر حرام" (١) فهو كقوله -صلى الله عليه وسلم- قياسا على الخمر، لأن الخمر إنما حرمت لأجل الإسكار، وهو موجود في النبيذ.

فقوله: ضرب مثل فاستمعوا له، جعل ما هو من أصغر المخلوقات مثلا ونظيرا يعتبر به، فإذا كان أدون خلق الله لا يقدرون على خلقه ولا منازعته، فلا يقدرون على خلق ما سواه، فيعلم بها من عظمة الخالق، وأن كل ما يعبدون من دون الله في السماء والأرض لا يقدرون على ما هو أصغر مخلوقاته، وقد قال: لأنهم جعلوا آلهتهم مثلا لله فاستمعوا لذكرها، وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله، جعلوا المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل.

ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليبين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق، ويجعل له ندا ومثلا كقوله: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [يونس:٣١-٣٦]

ولما قرر الوحدانية قرر النبوة كذلك، فقال: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ

---

(١) رواه البخاري ومسلم والنسائي.

ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس:٣٧-٣٩] وهؤلاء مثلوا المخلوق بالخالق، وهذا من تكذيبهم إياه، ولم يكن المشركون يسوون بين آلهتهم وبين الله في كل شيء، بل كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق المالك لهم، وهم مخلوقون مملوكون له، ولكن يسوون بينه وبينها في المحبة والتعظيم والدعاء والعبادة والنذر لها، ونحو ذلك مما يخص به الرب، فمن عدل بالله غيره من شيء من خصائصه -سبحانه وتعالى- فهو مشرك، بخلاف من لا يعدل به، ولكن بذنب مع اعترافه بأن الله ربه وحده وخضوعه له خوفا من عقوبة الذنب، فهذا يفرق بينه وبين من لا يعترف بتحريم ذلك.

obeikandl.com

فصل

وهو -سبحانه وتعالى- كما يفرق بين الأمور المختلفة، فإنه يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقا وأمرا بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما.

ولفظ الاختلاف في القرآن يراد به التضاد والتعارض، ولا يراد به مجرد عدم التماثل، كما هو اصطلاح كثير من النظار، ومنه قوله: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] وقوله: ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات: ٨-٩] وقوله: وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقد بين -سبحانه وتعالى- أن السنة لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع، والسنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول، ولهذا أمر -سبحانه وتعالى- بالاعتبار، وقال: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف: ١١١].

والاعتبار أن يفرق الشيء بمثله، فيعلم أن حكمه مثل حكمه، كما قال ابن عباس: هلا اعتبرتم الأصابع بالأسنان: فإذ قال: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ٢].

وقال: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف: ١١١].

أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم، ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار، وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأنبياء قال -تعالى-: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧]. وقال -تعالى-: ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ

مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٦-٧٧].

وقال -تعالى-: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦٠-٦٢].

وهذه الآية أنزلها الله قبل الأحزاب وظهور الإسلام وذل المنافقين، فلم يستطيعوا أن يظهروا بعد هذا ما كانوا يظهرونه قبل ذلك قبل بدر وبعدها، وقبل أحد وبعدها، فأخفوا النفاق وكتموه، فلهذا لم يقتلهم النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وبهذا يجيب من لم يقتل الزنادقة ويقول إذا أخفوا زندقتهم لم يمكن قتلهم، ولكن إذا أظهروها قتلوا بهذه الآية بقوله: ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١-٦٢].

قال قتادة: ذكر لنا أن المنافقين كانوا يظهرون ما في أنفسهم من النفاق فأوعدهم الله بهذه الآية، فلما أوعدهم بهذه الآية أسروا وكتموه: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۚ﴾ [الأحزاب: ٣٨] يقول هكذا سنة الله فيهم إذا أظهروا النفاق، قال مقاتل بن حيان: قوله: (سنة الله في الذين خلوا من قبل) يعني كما قتل أهل بدر وأسروا، فذلك قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۚ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

قال السدي: كان النفاق على ثلاثة أوجه، نفاق مثل نفاق عبد الله بن أبي وعبد الله بن نفيل، ومالك بن داعس، فكان هؤلاء وجوها من وجوه الأنصار، فكانوا يستحيون أن يأتوا الزنا يصونون بذلك أنفسهم: ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾

[الأنفال: ٤٩] . قال: الزناة، إن وجدوه عملوا به، وإن لم يجدوه لم يتبعوه، ونفاق يكابرون النساء مكابرة، وهم هؤلاء الذين يجلسون على الطريق ثم قال: ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ ثم فصلت الآية ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ يعملون هذا العمل مكابرة النساء.

قال السدي: هذا حكم في القرآن ليس يعمل به، ولو أن رجلا أو أكثر من ذلك اقتصوا أثر امرأة فغلبوها على نفسها ففجروا بها كان الحكم فيهم غير الجلد والرجم أن يؤخذوا فتضرب أعناقهم.

قال السدي: قوله ﴿سُنَّةَ﴾ كذلك كان يفعل بمن مضى من الأمم قال: فمن كابر امرأة نفسها فقتل فليس على قاتله دية لأنه مكابر.

قلت: هذا على وجهين:

أحدهما: أن يقتل دفعا لصوله عنها، مثل أن يقهرها، فهذا دخل في قوله: "من قتل دون حرمته فهو شهيد" [1] . وهذه لها أن تدفعه بالقتل، لكن إذا طاوعت ففيه نزاع وتفصيل، وفيه قضيتان عن عمر وعلي معروفتان، وأما إذا فجر بها مستكرها ولم تجد من يعينها عليه فهؤلاء نوعان:

أحدهما: أن يكون له شوكة كالمحاربين لأخذ المال، وهؤلاء محاربون للفاحشة فيقتلوا، قال السدي: قد قاله غيره، وذكر أبو الوالبي أن هذه جرت عنده ورأى أن هؤلاء أحق أن يكونوا محاربين.

والثاني: أن لا يكونوا ذوي شوكة، بل يفعلون ذلك غيلة واحتيالا حتى إذا صارت عندهم المرأة أكرهوها، فهذا المحارب غيلة كما قال السدي يقتل أيضا، وإن

---

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. ولفظ ابن ماجه "من قتل دون أهله فهو شهيد". والحديث صحيح.

كانوا جماعة في المصر، فهم كالمحاربين في المصر، وهذه المسائل لها موضع آخر.

والمقصود أن الله أخبر أن سنته لن تبدل ولن تتحول، وسنته عادته التي يسوي فيها بين الشيء وبين نظيره الماضي، وهذا يقضي أنه سبحانه يحكم في الأمور المتماثلة بأحكام متماثلة، ولهذا قال: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَٰئِكُمْ ﴾ [القمر: ٤٣] وقال: ﴿ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ [التكوير: ٧] قرن النظير بنظيره.

وقال -تعالى-: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة: ٢١٤] وقال: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا ﴾ [الممتحنة: ٤] وقال: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة، وقد قال -تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٥]. وقال -تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠] وقال -تعالى-: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الجمعة: ٣].

فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد، كما ثبت في الصحاح من غير وجه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"** [1] ولهذا كان معرفة

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وأحمد.

أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرا وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله كالتفسير وأصول الدين وفروعه، والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك، فإنهم أفضل ممن بعدهم، كما دل عليه الكتاب والسنة، فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم. وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصوما، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه قال -تعالى-: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

وأما المتأخرون الذين لم يتحروا متابعهم وسلوك سبيلهم ولا لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم، بل هم في كثير مما يتكلمون به في العلم ويعملون به ولا يعرفون طريق الصحابة والتابعين في ذلك من أهل الكلام والرأي والزهد والتصوف، فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو مما يظنون من الإجماع، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف ألبتة، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرها، فتارة يحلون الإجماع ولا يعلمون إلا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين طائفة أو طائفتين أو ثلاث، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف، والأول كثير في مسائل أصول الدين وفروعه، كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك، يحلون إجماعا ونزاعا ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك ألبتة، بل قد يكون قول السلف خارجا عن أقوالهم كما تجد ذلك في مسائل أقوال الله وأفعاله وصفاته، مثل مسألة القرآن والرؤية والقدر وغير ذلك.

وهم إذا ذكروا إجماع المسلمين لم يكن لهم علم بهذا الإجماع، فإنه لو أمكن العلم بإجماع المسلمين لم يكن هؤلاء من أهل العلم به لعدم علمهم بأقوال السلف، فكيف إذا كان المسلمون يتعذر القطع بإجماعهم في مسائل النزاع بخلاف السلف،

فإنه يمكن العلم بإجماعهم كثيرا، وإذا ذكروا نزاع المتأخرين لم يكن بمجرد ذلك أن يجعل هذه من مسائل الاجتهاد التي يكون كل قول من تلك الأقوال سائغا لم يخالف إجماعا؛ لأن كثيرا من أصول المتأخرين محدث مبتدع في الإسلام مسبوق بإجماع السلف على خلافه، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعا، كخلاف الخوارج والرافضة والقدرية، المرجئة ممن قد اشتهرت لهم أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة المعلومة وإجماع الصحابة، بخلاف ما يعرف من نزاع السلف، فإنه لا يمكن أن يقال: إنه خلاف الإجماع وإنما إيراد بالنص.

وإذا قيل قد أجمع التابعون على أحد قوليهم فارتفع النزاع، فمثل هذا مبنى على مقدمتين، إحداهما: العلم بأنه لم يبق في الأمة من يقول بقول الآخر، وهذا متعذر، **الثاني**: أن مثل هذا هل يرفع النزاع في قول مشهور فنزاع السلف يمكن القول به إذا كان معه حجة ولم يرد نص على خلافه ونزاع المتأخرين لا يمكن القول به؛ لأن كثيرا منه قد تقدم الإجماع على خلافه، كما دلت النصوص على خلافه ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعا.

وأيضا فلم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف، فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه، وقد بسطنا في غير هذا الموضع أن الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن، وأن خطأهم أخف من خطأ المتأخرين، وأن المتأخرين أكثر خطأ وأفحش، وهذا في جميع علوم الدين، ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضع عن استقصائها، والله سبحانه أعلم.

فصل

ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة، فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم.

ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع؛ نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة؛ ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر؛ ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، **"فيه نبأ من قبلهم، وخبر ما بعدهم، وحكم ما بينهم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدي في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، فلا يستطيع أن يزيغه إلى هواه ولا يحرف به لسانه ولا يخلق من كثرة الترداد، فإذا ردد مرة بعد مرة لم يخلق ولم يمل كغيره من الكلام، لا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم"** [1].

---

(١) رواه الترمذي من حديث الحارث بن عبد الهمداني الأعور، والحارث الأعور ضعيف، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال، ورواه أحمد في مسنده.

فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول فيجب تقديم العقل والنقل، يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين، إما أن يفوض وإما أن يؤول، ولا فيهم من يقول إن له ذوقا أو وجدا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث، فضلا عن أن يدعي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول الولي أفضل من النبي ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد، فإن هذه الأقوال لم تكن حدثت بعد في المسلمين، وإنما يعرف مثل هذه إما من ملاحدة اليهود والنصارى، فإن فيهم من يجوز أن غير النبي أفضل من النبي، كما قد يقوله في الحواريين، فإنهم عندهم رسل، وهم يقولون أفضل من داود وسليمان، بل ومن إبراهيم وموسى، وإن سموهم أنبياء إلى أمثال هذه الأمور.

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسرها وتنسخها، أو بسنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- تفسرها، فإن سنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- تبين القرآن وتدل عليه وتعبر عنه، وكانوا يسمون ما عارض الآية ناسخا لها، فالنسخ عندهم اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل، وإن كان ذلك المعنى لم يرد بها، وإن كان لا يدل عليه ظاهر الآية بل قد ...[1]، وقد فهمه قوم فيسمون ما رفع ذلك الإبهام والإفهام نسخا ...[2] هذه التسمية لا تؤخذ عن كل واحد منهم، وأصل ذلك الشيطان ...[3] ثم يحكم الله آياته، فما ألقاه الشيطان في الأذهان من ظن دلالة الآية على معنى لم يدل عليه، سمى هؤلاء ما يرفع ذلك الظن

(١) بياض في الأصل.
(٢) بياض في الأصل.
(٣) بياض في الأصل.

نسخا كما سموا قوله: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ناسخا لقوله : ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٢] وقوله: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ناسخا لقوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه.

إذ المقصود أنهم كانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن، لا رأي ومعقول وقياس ولا ذوق ووجد وإلهام ومكاشفة.

وكانت البدع الأولى مثل بدعة الخوارج، إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته لكن فهموا منه مالم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن برا تقيا فهو كافر وهو مخلد في النار، ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله.

فكانت بدعتهم لها مقدمتان، الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر. والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك، ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت في الإسلام، فكفر أهلها المسلمين واستحلوا دماءهم وأموالهم.

وقد ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- الأحاديث الصحيحة في ذمهم والأمر بقتالهم. وقال الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه-: صح فيهم الحديث من عشرة أوجه ولهذا قد أخرجها مسلم في صحيحه، وأفرد البخاري قطعة منها، وهم مع هذا الذم قد قصدوا اتباع القرآن، فكيف بمن يكون بدعته معارضة القرآن

والإعراض عنه، وهو مع ذلك يكفر المسلمين كالجهمية [١]، ثم الشيعة [٢] لما حدثوا لم يكن الذي ابتدع التشيع قصده الدين، بل كان غرضه فاسدا. وقد قيل: إنه كان منافقا زنديقا، فأصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتكذيب الأحاديث الصحيحة، ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم، بخلاف الخوارج فإنه لا يعرف فيهم من يكذب.

والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم، ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث علي إلا عن أهل بيته، كأولاده مثل الحسن والحسين، ومثل محمد ابن الحنفية وكاتبه عبيد الله بن

---

(١) الجهمية: تنسب هذه الفرقة إلى جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم، وأهم مبادئها:
- القول بالجبر وعدم الاختيار.
- نفي صفات المعاني عن الله -تعالى-.
- القول بخلق القرآن.
- وجوب المعرفة بالعقل.
- إنكار رؤية الله -تعالى- يوم القيامة.
- فناء الجنة والنار بعد تلذذ أهل الجنة بنعيمها وتألم أهل النار بجحيمها.

(٢) الشيعة: هم الفرقة التي تتولى، وتشايع الإمام علي -رضي الله عنه- وآل بيته، ومن أهم مبادئها:
١- قولهم بأن الإمامة ركن الدين، ولا يجوز للنبي -صلى الله عليه وسلم- إغفالها، ولهذا -أوصى- في زعمهم بإمامة معصوم من الكبائر والصغائر هو علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وقد أوصى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لمن بعده، وهكذا كإمام وصى من قبله.
٢- يرى الشيعة أن عليا -رضي الله عنه- هو أفضل الخلق في الدنيا والآخرة بعد رسول الله --صلى الله عليه وسلم--، فمن عاداه أو حاربه فهو عاد لله تعالى، إلا إذا ثبت توبته، ومات على حب علي -رضي الله عنه-.
٣- يقول الشيعة: فيجوز للإنسان اتقاء لضرر محقق أن يظهر خلاف ما يبطن.
٤- القول بالرجعة.
٥- القول بعصمة الأئمة.

أبي رافع، أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم، مثل عبيدة السلماني والحارث التيمي وقيس ابن عباد وأمثالهم، إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي -كرم الله وجهه-، فلهذا أخرج أصحاب الصحيح أحاديثهم.

وهاتان الطائفتان الخوارج والشيعة حدثوا بعد مقتل عثمان، وكان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدرا من خلافة عثمان في السنة الأولى من ولايته، متفقين لا تنازع بينهم.

ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمور أوجبت نوعا من التفرق، وقام قوم من أهل الفتنة والظلم فقتلوا عثمان، فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان، ولما اقتتل المسلمون بصفين واتفقوا على تحكيم حكمين. خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له: حروراء[1] فكفف عنهم أمير المؤمنين، وقال: لكم علينا ألا نمنعكم حقكم من الفيء، ولا نمنعكم المساجد، إلى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم، فقتلوا عبد الله بن خباب وأغاروا على سرح المسلمين، فعلم علي -رضي الله عنه- أنهم الطائفة التي ذكرهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: **"يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، يخرج فيهم رجل مخدج اليد عليها بضعة عليها شعرات"**. وفي رواية: **"يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان"**[2] فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من الرسول -صلى الله عليه وسلم- ، وقال هؤلاء القوم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا على سرح الناس فقاتلهم ووجد العلامة بعد أن كاد لا يوجد، فسجد لله شكرا.

---

(١) حروراء: موضع بظاهر الكوفة تنسب إليه الحرورية من الخوارج، لأنه فيه هذا المكان كان أول اجتماعهم بها حين خرجوا على علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

(٢) رواه البخاري ومسلم والموطأ وأبو داود والنسائي وأحمد.

وحدث في أيامه الشيعة لكن كانوا مختفين بقولهم لا يظهرونه لعلي وشيعته بل كانوا ثلاث طوائف.

طائفة تقول: إنه إله، وهؤلاء لما ظهر عليهم أحرقهم بالنار وخد لهم أخاديد عند باب مسجد بني كندة، وقيل إنه أنشد:

لما رأيت الأمر أمرا منكرا أ ... جججت ناري ودعوت قنبرا

وقد روي البخاري في صحيحه[1] عن ابن عباس، قال: أتى علي بزنادقة فحرقهم بالنار، ولو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يعذب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم، لقوله: **"من بدد دينه فاقتلوه"**.

وهذا الذي قاله ابن عباس هو مذهب أكثر الفقهاء، وقد روي أنه أجلهم ثلاثة والثانية: السابة، وكان قد بلغه عن أبي السوداء أنه كان يسب أبا بكر وعمر، فطلبه، قيل: إنه طلبه ليقتله، فهرب منه.

والثالثة: المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فتواتر عنه أنه قال: **"خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر"**. وروى ذلك البخاري في صحيحه عن محمد ابن الحنفية أنه سأل أباه: من خير الناس بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟. فقال: أبو بكر، قال: ثم من؟. قال: عمر. وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان النزاع في علي وعثمان، ولهذا قال شريك بن عبد الله: إن أفضل الناس بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أبو بكر وعمر، فقيل له: تقول هذا وأنت من الشيعة، فقال: كل الشيعة كانوا على هذا، وهو الذي قال هذا علي على أعواد منبره، أفتكذبه فيما قال.

---

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

ولهذا قال سفيان الثوري[١] : من فضل عليا على أبي بكر وعمر فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له الله عز وجل عمله، وهو كذلك رواه أبو داود في سننه وكأنه يعرض بالحسن بن صالح بن حي، فإن الزيدية الصالحية وهم أصلح طوائف الزيدية ينسبون إليه.

ولكن الشيعة لم يكن لهم في ذلك الزمان جماعة المسلمين ولا إمام ولا دار ولا سيف يقاتلون به المسلمين، وإنما كان هذا للخوارج، تميزوا بالإمام والجماعة والدار، وسموا دارهم دار الهجرة، وجعلوا دار المسلمين دار كفر حرب.

وكلا الطائفتين تطعن بل تكفر ولاة المسلمين، وجمهور الخوارج يكفرون عثمان وعليا ومن تولاهما، والرافضة يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان ومن تولاهم، ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارج من سفك الدماء وأخذ الأموال والخروج بالسيف. ولهذا جاءت الأحاديث الصحيحة بقتالهم، والأحاديث في ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جدا وهي متواترة عند أهل الحديث مثل أحاديث الرؤية وعذاب القبر وفتنته، وأحاديث الشفاعة والحوض.

وقد رويت أحاديث في ذم القدرية والمرجئة روى بعضها أهل السنن كأبي داود وابن ماجه، وبعض الناس يثبتها ويقويها، ومن العلماء من طعن فيها وضعفها ولكن الذي ثبت في ذم القدرية ونحوهم هو عن الصحابة كابن عمر وابن عباس.

وأما لفظ الرافضة فهذا اللفظ أول ما ظهر في الإسلام لما خرج زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبد الملك وأتبعه الشيعة، فسئل عن

---

(١) سفيان الثوري: [٩٧هـ:١٦١هـ] هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أمير المؤمنين في الحديث. كان حافظا ورعا تقيا. مات في البصرة عام ١٦١هـ. [انظر: ابن خلكان ١/ ٢١٠].

بي بكر وعمر، فتولاهما وترحم عليهما، فرفضه القوم، فقال: رفضتموني رفضتموني، فسموا الرافضة، فالرافضة تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي زين الدين، والزيدية يتولونه وينسبون إليه، ومن حينئذ انتمت الشيعة إلى زيدية والرافضة إمامية.

ثم في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنوا أن ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه ووعده ووعيده وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي، كأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر، وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضا أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق للصحابة أنكروا إنكارا عظيما وتبرءوا منهم، حتى قال عبد الله بن عمر: **"أخبر أولئك أني بريء منهم وأنهم مني براء"** [1]، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر، وذكر عن أبيه حديث جبريل، وهذا أول حديث في صحيح مسلم وقد أخرجه مسلم وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة أيضا مختصرا [2].

ثم كثر الخوض في القدر وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام، وبعضه في المدينة، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد، فصاروا في ذلك حزبين: النفاة. يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة، وهو لم يرد إلا ما أمر به ولم يخلق شيئا من أفعال العباد، وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة، مثل: الجهم بن صفوان وأمثاله،

---

(١) ذكره مسلم في صحيحه من حديث طويل وهذه قطعة منه، والحديث عن يحيى بن معمر.

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي - أبو داود والنسائي.

فقالوا: ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له ألبتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادرة فقط، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات، يذكر عنه أنه قال: لا يسمي الله شيئا ولا غير ذلك من الأسماء التي تسمى بها العباد إلا القادر فقط؛ لأن العبد ليس بقادر.

وكانت الخوارج قد تكلموا في تكفير أهل الذنوب من أهل القبلة، وقالوا: إنهم كفار مخلدون في النار، فخاض الناس في ذلك، وخاض في ذلك القدرية بعد موت الحسن البصري، فقال عمرو بن عبيد وأصحابه: لا هم مسلمون ولا كفار، بل لهم منزلة بين المنزلتين، وهم مخلدون في النار، فوافقوا الخوارج على أنهم مخلدون، وعلى أنهم ليس معهم من الإسلام والإيمان شيء، ولكن لم يسموهم كفارا، واعتزلوا حركة أصحاب الحسن البصري مثل قتادة وأيوب السختياني[1] وأمثالهما، فسموا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن، وقيل: إن قتادة كان يقول: أولئك المعتزلة وتنازع الناس في الأسماء والأحكام، أي: في أسماء الدين، مثل مسلم ومؤمن وكافر وفاسق، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة، فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا فيها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم.

وحدثت المرجئة، وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة، فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان، وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيرا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا

(١) أيوب السختياني: [ت: ١٣١هـ] هو أيوب بن كيسان السختياني البصري، تابعي، عالم، فقيه، حافظ، وزاهد من كبار الزهاد ومحدث من ثقاة الرواة العادلين. وكانت وفاته عام ١٣١هـ.

القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ثم يخرجهم بالشفاعة كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب.

فكان في الأعمال هل هي من الإيمان في الاستثناء ونحو ذلك، وعامته نزاع لفظي، فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "الإيمان بضع وستون شعبة، أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"[1]. وإذا عطف عليه العمل كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٧٧] فقد ذكر مقيدا بالعطف، فهنا قد يقال: الأعمال دخلت فيه وعطفت عطف الخاص على العام، وقد يقال: لم تدخل فيه، ولكن مع العطف، كما في اسم الفقير والمسكين إذا أفرد أحدهما تناول الآخر، وإذا عطف أحدهما على الآخر، فهما صنفان كما في آية الصدقات، كقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] وكما في آية الكفارة كقوله: ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩] وفي قوله: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] فالفقير والمسكين شيء واحد.

وهذا التفصيل في الإيمان هو كذلك في لفظ البر والتقوى والمعروف، وفي الإثم والعدوان والمنكر، تختلف دلالتها في الإفراد والاقتران لمن تدبر القرآن، وقد بسط هذا بسطا كبيرا في الكلام على الإيمان وشرح حديث جبريل الذي فيه بيان أن الإيمان أصله بالقلب، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، كما في "المسند"[2]

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وابن ماجه.

(٢) إسناده ضعيف.

عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: **"الإسلام علانية والإيمان في القلب"**.وقد قال -صلى الله عليه وسلم-: **"ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ألا وهي القلب"**[1].

فإذا كان الإيمان في القلب، فيجب أن يصلح سائر الجسد، فلذلك هو ثمرة ما في القلب، فلهذا قال بعضهم: الأعمال ثمرة الإيمان، وصحته لما كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع.

وفي الجملة الذين رموا بالإرجاء من الأكابر مثل طلق بن حبيب وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجاؤهم من هذا النوع. وكانوا أيضا لا يستثنون في الإيمان، وكانوا يقولون: الإيمان هو الإيمان الموجود فينا ونحن نقطع بأنا مصدقون، ويرون الاستثناء شكا. وكان عبد الله بن مسعود وأصحابه يستثنون، وقد روي في حديث أنه رجع عن ذلك لما قال له بعض أصحاب معاذ ما قال، لكن أحمد أنكر هذا وضعف هذا الحديث.

وصار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال: قول إنه يجب الاستثناء ومن لم يستثن كان مبتدعا، وقول إن الاستثناء محظور فإنه يقتضي الشك في الإيمان، والقول الثالث: أوسطها وأعدلها أنه يجوز الاستثناء باعتبار، فإذا كان مقصوده أني لا أعلم أني قائم في كل ما أوجب الله علي وأنه يقبل أعمالي ليس مقصوده فيما في قلبه، فهذا استثناؤه حسن. وقصده أن لا يزكي نفسه، وأن لا يقطع بأنه عمل عملا كما أمر، فقبل منه والذنوب كثيرة والنفاق مخوف على عامة الناس.

قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه، لا يقول واحد منهم إن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل، والبخاري في أول

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

صحيحه بوب أبوابا في الإيمان والرد على المرجئة، وقد ذكر بعض من ضعف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف[١] ومحمد[٢]: كرهوا أن يقول الرجل إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، قال محمد: لأنهم أفضل يقينا، أو إيماني كإيمان جبريل أو إيماني كإيمان أبي بكر أو كإيمان هذا. ولكن يقول: آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر.

وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه، ويذمون المرجئة، والمرجئة عندهم الذين لا يوجبون الفرائض ولا اجتناب المحارم، بل يكتفون بالإيمان، وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصلح تعليقه على الشرط، لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده كما قالوا في قوله: أنت طالق إن شاء الله، فإذا علق الإيمان بالشرط كسائر المعلقات بالشرط لا يحصل إلا عند حصول الشرط.

قالوا: وشرط المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله إلى يوم القيامة، فإذا علق العزم بالفعل على التصديق والإقرار فقد ظهرت المشيئة وصح العقد فلا معنى للاستثناء، ولأن الاستثناء عقيب الكلام يرفع الكلام فلا يبقى الإقرار بالإيمان والعقد مؤمنا، وربما يتوهم هذا القائل القارن بالاستثناء على الإيمان بقاء

---

(١) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، تلميذ أبو حنيفة النجيب وصاحبه. وكان كبيرا للقضاة في عصر الرشيد. وهو صاحب كتاب "الخراج" و "اختلاف ابن أبي ليلى". وكان من حفاظ الحديث وله "الآثار" وهو مسند أبي حنيفة، وله أيضا "الأمالي في الفقه" توفي سنة ١٨٢هـ. [النجوم الزاهرة ٢/ ١٠٧].

(٢) محمد بن الحسن: [١٣١هـ- ١٨٩هـ] هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الفقيه الحنفي الشهير، الذي كان له دور كبير في نشر الفقه الحنفي، ولد بواسط حوالي سنة ١٣١هـ، ونشأ بالكوفة وتتلمذ على يد أبي حنيفة، ثم ارتحل من الكوفة إلى بغداد، وكان فصيحا عالما باللغة علمه بالفقه. ومن كتبه "الجامع الكبير" و "الجامع الصغير" و "الآثار" و "الحجة على أهل المدينة" و "المخارج في الحيل". ومات في الري عام ١٨٩هـ.

التصديق وذلك يزيله.

قلت: فتعليلهم في المسألة إنما يتوجه فيمن يعلق إنشاء الإيمان على المشيئة، كالذي يريد الدخول في الإسلام فقيل له: آمن، فيقول: أنا أؤمن إن شاء الله أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله.

والذين استثنوا من السلف والخلف لم يقصدوا في الإنشاء، وإنما كان استثناؤهم في إخباره عما قد حصل له من الإيمان، فاستثنوا، إما أن الإيمان المطلق يقتضي دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة، كأنه إذا قيل للرجل: أنت مؤمن، قيل له: أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة، فيقول: أنا كذلك إن شاء الله، أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب، ولهذا كان من جواب بعضهم إذا قيل له: أنت مؤمن آمنت بالله وملائكته وكتبه، فيجزم بهذا ولا يعلقه، أو يقول: إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن، وإن كنت تريد قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الأنفال: ٣] وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥] فأنا مؤمن إن شاء الله، وأما الاستثناء، لم يستثن فيه أحد ولا شرع الاستثناء فيه، بل كل من آمن وأسلم آمن وأسلم بلا تعليق.

فتبين أن النزاع في المسألة قد يكون لفظيا، فإن الذي حرمه هؤلاء غير الذي استحسنه وأمر به أولئك، ومن جزم جزم بما في قبله من الحال. وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة، ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان، فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك.

والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الإسلام، وهو المشهور عن أحمد -

رضي الله عنه-، وقد روي عنه فيه الاستثناء، كما قد بسط هذا في شرح حديث جبريل وغيره من نصوص الإيمان التي في الكتاب والسنة.

ولو قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، ففيه نزاع مشهور، وقد رجحنا التفصيل، وهو أن الكلام يراد به شيئان، ويراد به إيقاع الطلاق تارة، ويراد به منع إيقاعه تارة، فإن كان مراده أنت طالق بهذا اللفظ، فقوله إن شاء الله مثل قوله بمشيئة الله، وقد شاء الله الطلاق حين أتى بالتطليق فيقع، وإن كان قد علق لئلا يقع أو علقه على مشيئة توجد بعد هذا، لم يقع به الطلاق حتى يطلق بعد هذا، فإنه حينئذ شاء الله أن يطلق، وقوله من قال المشيئة تنجزه ليس كما قال، بل نحن نعلم قطعا أن الطلاق لا يقع إلا إذا طلقت المرأة، بأن يطلقها الزوج أو من يقوم مقامه من ولي أو وكيل فإذا لم يوجد تطليق لم يقع قط فإذا قال: أنت طالق إن شاء الله وقصد حقيقة التعليق لم يقع إلا بتطليق بعد ذلك، وكذلك إذا قصد تعليقه لئلا يقع الآن، وأما إن قصد إيقاعه الآن وعلقه بالمشيئة توكيدا وتحقيقا فهذا يقع به الطلاق.

وما عرف أحدا أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة، فإذا علقه، فإن كان مقصوده أنا مؤمن إن شاء الله، أنا أومن بعد ذلك، فهذا لم يصر مؤمنا مثل الذي يقال له: هل تصير من أهل دين الإسلام، فقال: أصير إن شاء الله، فهذا لم يسلم بل هو باق على الكفر، وإن كان قصده أني قد آمنت وإيماني بمشيئة الله صار مؤمنا، ولكن إطلاق اللفظ يحتمل هذا وهذا، فلا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ في الإنشاء.

وأيضا فإن الأصل أنه إنما يعلق بالمشيئة ما كان مستقبلا، وأما الماضي والحاضر فلا يعلق بالمشيئة، والذين استثنوا لم يستثنوا في الإنشاء كما تقدم، كيف وقد أمروا أن يقولوا: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [البقرة: ١٣٦] وقال -تعالى-: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فأخبر أنهم آمنوا فوقع الإيمان منهم قطعا بلا استثناء.

وعلى كل أحد أن يقول آمنا بالله وما أنزل إلينا كما أمر الله بلا استثناء، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا، وإنما الكلام إذا أخبر عن نفسه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر تقي، فيقول القائل له: أنت مؤمن، هو عندهم كقوله: هل أنت بر تقي، فإذا قال: أنا بر تقي، فقد زكى نفسه، فيقول إن شاء الله، وأرجو أن أكون كذلك، وذلك أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له وجزاؤه عليه وكتابة الملك له، فالاستثناء يعود إلى ذلك، لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر، فإن هذا لا يصح تعليقه بالمشيئة، بل يقال: هذا حاصل بمشيئة الله وفضله وإحسانه، وقوله فيه "إن شاء الله" بمعنى إذا شاء الله، وذلك تحقيق لا تعليق.

والرجل قد يقول: والله ليكونن كذا إن شاء الله، وهو جازم بأنه يكون، فالمعلق هو الفعل، كقوله: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢٧] والله عالم بأنهم سيدخلونه، وقد يقول الآدمي: لأفعلن كذا إن شاء الله وهو لا يجزم بأنه يقع، لكن يرجوه، فيقول: يكون إن شاء الله، ثم عزمه عليه قد يكون جازما، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه، وقد يكون مترددا معلقا بالمشيئة أيضا ولكن متى كان المعزوم عليه معلقا لزم تعليق بقاء العزم، فإنه بتقدير إن تعليق العزم ابتداء أو دواما في مثل ذلك.

ولهذا يحنث المطلق المعلق وحرف أن لا يكون، لا يبقى العزم، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلا، تقول: إن جاء زيد كان كذلك ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾ [البقرة: ١٣٧] ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وإذا أريد الماضي دخل حرف "كان" كقوله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ [آل عمران: ٣١] فيفرق بين قوله: أنا مؤمن إن شاء الله، وبين قوله: إن كان الله شاء إيماني.

وكذلك إذا كان مقصوده إني لا أعلم بماذا يختم لي، كما قيل لأبي مسعود: إن فلانا يشهد أنه مؤمن، قال: فليشهد أنه من أهل الجنة، فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن

عند الله يموت على الإيمان، وكذلك إن كان مقصوده أن إيماني حاصل بمشيئة الله.

ومن لم يستثن قال: أنا لا أشك في إيمان قلبي، فلا جناح عليه إذا لم يزك نفسه ويقطع بأنه عامل بما أمر، وقد تقبل الله عمله وإن لم يقل إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة، كما كان مسعر بن كدام يقول :أنا لا أشك في إيماني، قال أحمد: ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول: هي من الإيمان، لكن أنا لا أشك في إيماني.

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة[1] : ألا تنهاه عن هذا فإنهما من قبيلة واحدة، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن النزاع في هذا وكان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن.

وأما جهم فكان يقول: إن الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفروا من قال بهذا القول، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر الصحابة، ولكن قالوا مع ذلك إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره واستدللنا بتكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة، وقد بسط الكلام على أقوالهم وأقوال غيرهم في الإيمان.

والأصل الذي منه نشأ النزاع من اعتقد أن من كان مؤمنا لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق، وظن بعضهم أن هذا إجماع كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع، فهذا

---

(١) سفيان بن عيينة: [ت: ١٩٨هـ] هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، ولد بالكوفة عام ١٠٧هـ وعاش بمكة، وتوفي بها عام ١٩٨هـ. ويعد سفيان بن عيينة محدث الحرم المكي. وقيل إنه حج سبعين سنة. كان حافظا، ويعد من الثقات. خدم السنة النبوية، وله في الحديث كتاب "الجامع". [انظر ابن خلكان ١/ ٢١٠]

كان أصل الإرجاء كما كان أصل القدر عجزهم عن الإيمان بالشرع والقدر جميعا، فلما كان هذا أصلهم صاروا حزبين، قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقينا أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذا كان ليس معهم من الإيمان شيء، وقالت المرجئة مقتصدتهم وغلاتهم كالجهمية: قد علمنا أن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار بل يخرجون منها، كما تواترت بذلك الأحاديث وعلمنا بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة أنهم ليسوا كفارا مرتدين، فإن الكتاب قد أمر بقطع يد السارق لا بقتله، وجاءت السنة بجلد الشارب لا بقتله، فلو كان هؤلاء كفارا مرتدين لوجب قتلهم وبهذا ظهر للمعتزلة ضعف قول الخوارج فخالفوهم في أحكامهم في الدنيا.

والخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم، فلا يرجمون الزاني ولا يرون للسرقة نصابا، وحينئذ فقد يقولون ليس في القرآن قتل المرتد فقد يكون المرتد عندهم نوعين.

وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة والزيدية والكرامية والأشعرية والسالمية وأهل المذاهب الأربعة والظاهرية ومذاهب أهل الحديث والفلاسفة والصوفية ونحو هؤلاء، وقد بسط الكلام على تفصيل القول في أقوال هؤلاء في غير هذا الموضع.

وإن الناس في ترتيب أهل الأهواء على الأقسام منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم، فيبدأ بالخوارج، ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه، فيبدأ بالمرجئة ويختم بالجهمية، كما فعله كثير من أصحاب أحمد -رضي الله عنه- كعبد الله ابنه ونحوه وكالخلال وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهما، وأبي الفرج المقدسي. وكلا الطائفتين تختم بالجهمية أنهم غلظ البدع، وكالبخاري في "صحيحه" فإنه بدأ

بكتاب الإيمان والرد على المرجئة، وختمه بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية.

ولما صنف الكتاب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات فيكون الكلام أولا مع الجهمية، وكذلك رتب أبو القاسم الطبري كتابه في أصول السنة، والبيهقي أفرد لكل صنف مصنفا، فله مصنف في الصفات، ومصنف في القدر، ومصنف في شعب الإيمان، ومصنف في دلائل النبوة، ومصنف في البعث والنشور، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

والمقصود هنا أن منشأ النزاع في الأسماء والأحكام في الإيمان والإسلام أنهم لما ظنوا أنه لا يتبعض قال أولئك: فإذا فعل ذنبا زال بعضه فيزول كله فيخلد في النار، فقال الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه ليس يخلد في النار وأنه ليس كافرا مرتدا بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمنا تام الإيمان معه بعض الإيمان، لأن الإيمان عندهم لا يتبعض فاحتاجوا أن يجعلوا الإيمان شيئا واحدا يشترك فيه جميع أهل القبلة. فقال فقهاء المرجئة: هو التصديق بالقلب والقول باللسان، فقالت الجهمية بعد تصديق اللسان: قد لا يجب إذا كان الرجل أخرس أو كان مكروها، فالذي لا بد منه تصديق القلب، وقالت المرجئة: الرجل إذا أسلم كان مؤمنا قبل أن يجب عليه شيء من الأفعال، وأنكر كل هذه الطوائف أنه ينقص.

والصحابة قد ثبت عنهم أن الإيمان يزيد وينقص، وهو قول أئمة السنة. وكان ابن المبارك[1] يقول: هو يتفاضل ويتزايد ويمسك عن لفظ ينقص، وعن مالك في

---

(١) عبد الله بن المبارك: [ت: ١٨١هـ] عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي، أبو عبد الرحمن: الحافظ، المجاهد، صاحب التصانيف، والرحلات. أفنى عمره في الأسفار، حاجا ومجاهدا وتاجرا. وجمع الحديث والفقه وأيام الناس. كان من سكان خراسان، ومات بهيت (على نهر الفرات) منصرفا من غزو الروم. له كتاب في "الجهاد" =

كونه لا ينقص روايتان، والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع، ودلت على النصوص على نقصه، كقوله: "**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**"[١] ونحو ذلك. لكن لم يعرف هذا اللفظ إلا في قوله في النساء: "**ناقصات عقل ودين**"[٢] وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص.

وذلك أن أصل أهل السنة أن الإيمان يتفاضل من وجهين: أمر الرب ومن جهة فعل العبد.

أما الأول: فإنه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك ، أمروا بترك ما كانوا مأمورين به كالقبلة، فكان من الإيمان في أول الأمر الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله الكعبة، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة.

وأيضا فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلا مجملا، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان.

وهذا من أصول غلط المرجئة، فإنهم ظنوا أنه شيء واحد، وأنه يستوي فيه جميع

=

وهو أول من صنف فيه. [الزركلي، الأعلام، جـ ٤، ص ١١٥].

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد.

(٢) رواه البخاري ومسلم والنسائي.

المكلفين، فقالوا: إيمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء، كما أنه إذا تلفظ الفاسق بالشهادتين أو قرأ فاتحة الكتاب كان لفظه كلفظ غيره من الناس، فيقال لهم: قد تبين أن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تباينا عظيما، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم.

وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط، بل ومن التصديق والإقرار، فإن الناس وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول، فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلا، وما لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه مغرفته ومعرفة الأمر به فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها، فيجب عليه من الإيمان والعمل ما لا يجب على غيره، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة ومن الإيمان بذلك والعمل به ما لا يجب على غيره، فيجب عليه من العلم والإيمان، والعمل ما لا يجب على غيره إذا جعل العلم والعمل ليسا من الإيمان وإن جعل جمع ذلك داخلا في مسمى الإيمان كان أبلغ، فبكل حال قد وجب عليه من الإيمان ما لا يجب على غيره.

ولهذا كان من الناس من قد يؤمن بالرسول مجملا، فإذا جاءت أمور أخرى لم يؤمن بها، فيصير منافقا مثل طائفة نافقت لما حولت القبلة إلى الكعبة، وطائفة نافقت لما انهزم المسلمون يوم أحد، ونحو ذلك.

ولهذا وصف الله المنافقين. في القرآن بأنهم آمنوا ثم كفروا كما ذكر في سورة المنافقين وذكر مثل ذلك في سورة البقرة، فقال: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ۝ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٧-١٨] وقال طائفة من السلف: عرفوا ثم

أنكروا وأبصروا ثم عموا.

فمن هؤلاء من كان يؤمن أولا إيمانا مجملا ثم يأتي أمورا بها، فينافق في الباطن وما يمكنه إظهار الردة بل يتكلم بالنفاق مع خاصته، وهذا كما ذكر الله عنهم في الجهاد فقال: ﴿ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [محمد: ٢١-٢٢].

وبالجملة فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك، ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم- في النساء: "ناقصات عقل ودين"[1] وقال في نقصان دينهن أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وهذا مما أمر الله به، فليس هذا النقص دينا لها تعاقب عليه، لكن هو نقص حيث لم تؤمر بالعبادة في هذا الحال، والرجل كامل حيث أمر بالعبادة في كل حال، فدل ذلك على أن من أمر بطاعة يفعلها كان أفضل ممن لم يؤمر بها وإن لم يكن عاصيا، فهذا أفضل دينا وإيمانا، وهذا المفضول ليس بمعاقب ومذموم، فهذه زيادة كزيادة الإيمان بالتطوعات، لكن هذه زيادة بواجب في حق شخص، وليس بواجب في حق شخص غيره، فهذه الزيادة لو تركها بهذا لا يستحق العقاب بتركها وذلك لا يستحق العقاب بتركها، ولكن إيمان ذلك أكمل قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا"[2].

فهذا يبين تفاصيل الإيمان في نفس الأمر به، وفي نفس الأخبار التي يجب التصديق بها.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه الترمذي وأبو داود وأحمد. وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

والنوع الثاني: وهو تفاضل الناس في الإتيان به مع استوائهم في الواجب، وهذا هو الذي يظن أنه محل النزاع، وكلاهما محل النزاع وهذا أيضا يتفاضلون فيه، فليس إيمان السارق والزاني والشارب كإيمان غيرهم، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه، مثل دين هذا وبره وتقواه بل هذا أفضل دينا وبرا وتقوى فهو كذلك أفضل إيمانا كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: **"أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا"** وقد يجتمع في العبد إيمان ونفاق كما في "الصحيحين" عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر"**[1].

وأصل هؤلاء أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الإيمان، وفيما يفعله العبد من الأعمال، فغلطوا في هذا وهذا ثم تفرقوا كما تقدم.

وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال، فعلماؤهم وأئمتهم أحسنهم قولا، وهو أن قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.

وقالت الجهمية: هو تصديق القلب فقط فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبا بقلبه كان منافقا من أهل النار.

وهذا القول هو الذي اختصت به طائفة الكرامية وابتدعته، ولم يسبقها أحد إلى هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان. وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، بل يقولون:

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد.

إنه مؤمن كامل الإيمان وأنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبا في النار بل يكون مخلدا فيها.

وقد تواتر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه "يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"[1]، وإن قالوا: لا يخلد وهو منافق لزمهم ان يكون المنافقون يخرجون من النار، والمنافقون قد قال الله فيهم: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٤٥].

وقد نهى الله عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم وقال له: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقال: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨٤]، وقد أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله.

فإن قالوا: هؤلاء فقد كانوا يتكلمون بألسنتهم سرا فكفروا بذلك، وإنما يكون مؤمنا إذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه، فإن ذلك رده عن الإيمان.

قيل لهم: ولو أضمروا النفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين قال -تعالى-: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ٦٤]. وأيضا قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، أنهم كاذبون، فقال -تعالى-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] وقال -تعالى-: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١]. وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «الإسلام علانية والإيمان في القلب». وقد قال الله -تعالى-: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا

(١) سبق في حديث الشفاعة.

قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].
وفي "الصحيحين" عن سعد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أعطى رجالا ولم يعط رجلا فقلت: يا رسول الله! أعطيت فلانا وفلانا وتركت فلانا وهو مؤمن، فقال: "أو مسلم" مرتين أو ثلاثا وبسط الكلام في هذا له مواضع أخر، وقد صنفت في ذلك مجلدا غير ما صنفت فيه غير ذلك.

وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير، لأنه قطب الدين الذي يدور عليه، وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء والمدح والذم والثواب والعقاب أعظم من اسم الإيمان والكفر، ولهذا سمي هذا الأصل مسائل الأسماء والأحكام، وقد رأيت لابن الهيثم فيه مصنفا في أنه قول اللسان فقط، ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفا أنه تصديق القلب فقط، وكلاهما في عصر واحد، وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة.

والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف شيعا، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن، ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم عليها، يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه، فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يتقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذا كان اعتمادهم في نفس الأمر إلى غير ذلك والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها.

ولهذا قال كثير منهم كأبي الحسين البصري ومن تبعه كالرازي[1] والآمدي[1]

(١) الرازي: [ت: ٦٠٦هـ] هو محمد بن عمر الحسن بن الحسين التميمي البكري. من كبار =

وابن الحاجب: إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين، فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل

=

المتكلمين. نشأ في بيت علم، وكان والده خطيب الري، ولهذا سمي ابن خطيب الري. وكان في الفقه شافعيا، أشعري العقيدة. وقد انقطع في نهاية حياته عن الجدل وعلم الكلام، وتفرغ للعبادة وتلاوة القرآن وله كتاب شهير في التفسير "مفاتيح الغيب". أما كتبه الفلسفية فأهمها: "شرح الإشارات والتنبيهات" لابن سينا، و "المباحث المشرقية". وفي الفقه أصوله "أصول الشافعية" و "المحصول" . وله في أصول الدين: "معالم أصول الدين". وفي علم الكلام "المسائل الخمسون في أصول الكلام". و "المطالب العالية". وغيرها من الكتب الإسلامية المعروفة. توفي في هراة عام ٦٠٦هـ. وكان مولده في الري عام ٥٤٤هـ.

(١) الآمدي: [ت: ٦٣١هـ] هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم ويلقب بسيف الدين، والآمدي نسبة إلى موطنه الأصلي، ويكنى (أبا الحسن). والشافعي نسبة مذهبه الفقهي، وكان أشعري العقيدة. ومن أبرز علماء المسلمين في علم الكلام والمنطق والفلسفة. قال عنه الذهبي في العبر في خبر من غبر: "كان من أذكياء العالم. ولم يكن له نظير في الأصول والكلام والمنطق". وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض المنطق: "لم يكن أحد في وقته أكثر تبحرا في العلوم الكلامية، والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلاما، وأمثلهم اعتقادا" ومن أهم مؤلفاته: "أبكار الأفكار في أصول الدين" و "المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين". وله في الجدل كتاب "شرح كتاب الجدل" للشريف المراغي. و "غاية الأمل في علم الجدل". وله في الفلسفة "كشف التمويهات على الإشارات والتنبيهات". وغيرها وله في علم الكلام "غاية المرام في علم الكلام". و "منائح القرائح" وهو ملخص لكتابه الكبير: "أبكار الأفكار" الذي سبق ذكره وله في أصول الفقه: "منتهى السول في علم الأصول" و "المآخذ على المحصول" و "الإحكام في أصول الأحكام". وغير ذلك من الكتب الكبيرة. ومن أبرز تلاميذه العز بن عبد السلام، وسبط بن الجوزي، وابن أبي أصيبعة، وابن خلكان، وشهاب الدين القطب، وابن جماعة. وكانت وفاته عام ٦٣١هـ. [انظر: ابن تيمية، نقض المنطق، ١٥٦، الذهبي، العبر، ٥/ ١٢٤، وفيات الأعيان ٢/ ٤٥٥، والآمدي، أبكار الأفكار، مقدمة المحقق، ٣٥:١٧].

الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون. ولكن قالوا: إن الله أراد معنى آخر، وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا، فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ، والصواب قول ثالث لم يقولوه، لكن قد اعتادوا أن يتأولوا ما خالفهم.

والتأويل عندهم مقصوده بيان احتمال في لفظ الآية يجوز أن يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ، ولم يستشعروا أن المتأول هو مبين لمراد الآية مخبر عن الله -تعالى- أنه أراد هذا المعنى إذا حملها على معنى، وكذلك إذ قال: يجوز أن يرد بها هذا المعنى، والأمة قبله لم يقولوا أريد بها إلا هذا أو هذا، فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأخبرت أن مراده غير ما أراده.

لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى إذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير حكم بأنه مراد، وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله، ضالة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا الآية، ولكن طائفة قالت يجوز أن يريد هذا المعنى، وطائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وليس فيهم من علم المراد، فجاء الثالث وقال: ها هنا معنى يجوز أن يكون هو المراد، فإذا كانت الأمة من الجهل بمعاني القرآن والضلال عن المراد الرب بهذه الحالة توجه ما قالوه، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن كثيرا من المتأخرين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن ولا على الإيمان الذي جاء به الرسول، بخلاف السلف؛ فلهذا كان السلف أكمل علما وإيمانا، وخطؤهم أخف وصوابهم أكثر كما قدمناه. وكان الأصل الذي أسسوه هو ما أمرهم الله به في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١]، فإن هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملائكة كما قال -تعالى-: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ

وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩].

فوصفهم بأنهم لا يسبقونه بالقول وأنهم بأمره يعلمون فلا يخبرون عن شيء من صفاته ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر سبحانه بما يخبر به، فيكون خبرهم وقولهم تبعا لخبره وقوله كما قال: ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ ﴾، وأعمالهم تابعة لأمره فلا يعلمون إلا ما أمرهم هو أن يعلموا به، فهم مطيعون لأمره -سبحانه-.

وقد وصف -سبحانه- بذلك ملائكة النار فقال: قال -تعالى-: ﴿ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦]، وقد ظن بعضهم أن هذا توكيد وقال بعضهم بل لا يعصونه في الماضي ويفعلون ما أمروا به في المستقبل.

وأحسن من هذا وهذا أن العاصي هو الممتنع من طاعة الأمر مع قدرته على الامتثال، فلو لم يفعل ما أمر به لعجزه لم يكن عاصيا، فإذا قال: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ ﴾، لم يكن في هذا بيان أنهم يفعلون ما يؤمرون، فإن العاجز ليس بعاص ولا فاعل لما أمر به فقال: ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ليبين أنهم قادرون على فعل ما أمروا به، فهم لا يتركون لا عجزا ولا معصية، والمأمور إنما يترك ما أمر به لأحد هذين، إما أن لا يكون قادرا، وإما أن يكون عاصيا لا يريد الطاعة، فإذا كان مطيعا يريد طاعة الأمر وهو قادر، وجب وجود فعل ما أمر به، فكذلك الملائكة المذكورون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وقد وصف الملائكة بأنهم ﴿ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩].

فالملائكة مصدقون بخبر ربهم مطيعون لأمره، ولا يخبرون حتى يخبر، ولا يعملون حتى يأمر كما قال -تعالى-: ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وقد أمر الله المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله كذلك، فإن البشر لم يسمعوا كلام الله منه بل بينهم وبينه رسول من البشر، فعليهم أن لا يقولوا حتى يقول الرسول ما بلغهم عن الله ولا يعملون إلا بما أمرهم به، كما قال -تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١].

قال مجاهد: لا تفتاتوا عليه بشيء حتى يقضيه الله على لسانه، تقدموا معناه تتقدموا، وهو فعل لازم، وقد قرئ ﴿ تُقَدِّمُوا ﴾ يقال: قدم وتقدم، كما يقال: بين وتبين، وقد يستعمل قدم متعديا أي قدم غيره، لكن هنا هو فعل لازم فلا تقدموا معناه لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله.

فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعا لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعا لقوله، وعمله تبعا لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بعقوله ولا يؤسس دينا غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل السنة، وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رووه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنة توافقه وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضا أو حرفوها تأويلا.

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة، وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنة، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله، وخالفوا الله ورسوله، ثم إن لم يعلموا أن ذلك يخالف الرسول ولو علموا لما قالوه لم يكونوا منافقين، بل ناقصي الإيمان مبتدعين، وخطؤهم مغفور لهم لا يعاقبون عليه وإن نقصوا به.

فصل

وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلا جهل وظن وما تهوى الأنفس ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰ﴾ وذلك لأن ما أخبر به الرسول فهو حق باطنا وظاهرا، فلا يمكن أن يتصور أن يكون الحق في نقيضه، وحينئذ فمن اعتقد نقيضه كان اعتقاده باطلا، والاعتقاد الباطل لا يكون علما، وما أمر به الرسول فهو عدل لا ظلم فيه، فمن نهى عنه فهو نهي عن العدل، ومن أمر بضده فقد أمر بالظلم، فإن ضد العدل الظلم، فلا يكون ما يخالفه إلا جهلا وظلما ظنا وما تهوي الأنفس، وهو لا يخرج عن قسمين أحسنهما أن يكون كان شرعا لبعض الأنبياء ثم نسخ، وأدناهما أن يكون ما شرع قط بل يكون من المبدل، فكل ما خالف حكم الله ورسوله، فإما شرع منسوخ، وإما شرع مبدل ما شرعه الله بل شرعه شارع بغير إذن من الله كما قال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].

لكن هذا وهذا قد يقعان في خفي الأمور ودقيقها باجتهاد من أصحابه استفرغوا فيه وسعهم في طلب الحق، ويكون لهم من الصواب والاتباع ما يغمر ذلك، كما وقع مثل ذلك من بعض الصحابة في مسائل الطلاق والفرائض ونحو ذلك، ولم يكن منهم مثل هذا في جلي الأمور وجليلها، لأن بيان هذا من الرسول كان ظاهرا بينهم، فلا يخالفه إلا من يخالف الرسول، وهم معتصمون بحبل الله يحكمون الرسول فيما شجر بينهم لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله فضلا عن تعمد مخالفة الله ورسوله.

فلما طال الزمان على كثير من الناس ما كان ظاهرا لهم، ودق على كثير من الناس ما كان جليا لهم، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف.

وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين يغفر الله لهم خطاياهم ويثيبهم على اجتهادهم. وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلا يعملها في ذلك الزمان، لأنهم كانوا يجدون من يعينهم على ذلك، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك، لكن تضعيف الأجر لهم في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة، فإن الذي سبق إليه الصحابة من الإيمان والجهاد ومعاداة أهل الأرض في موالاة الرسول وتصديقه وطاعته فيما يخبر به ويوجبه قبل أن تنتشر دعوته وتظهر كلمته وتكثر أعوانه وأنصاره، وتنتشر دلائل نبوته، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين، وإنفاق المؤمنين أموالهم في سبيل ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال، أمر ما بقي يحصل مثله لأحد كما في (الصحيحين) عنه -صلى الله عليه وسلم- "ولا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"[1].

وقد استفاضت النصوص الصحيحة عنه أنه قال: **"خير القرون قرني الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"**. فجملة القرن الأول أفضل من القرن الثاني، والثاني أفضل من الثالث، والثالث أفضل من الرابع لكن قد يكون في الرابع من هو أفضل من بعض الثالث وكذلك في الثالث مع الثاني، وهل يكون فيمن بعد الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة المفضولين لا الفاضلين؟. هذا فيه نزاع وفيه قولان، حكاهما القاضي عياض وغيره، ومن الناس من يفرضها في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز، فإن معاوية له مزية الصحبة والجهاد مع النبي -صلى الله عليه وسلم-، وعمر له مزية فضيلته من العدل والزهد والخوف من الله -تعالى-، وبسط هذا له موضع آخر.

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد.

والمقصود هنا أن من خالف الرسول فلا يعرو أن يتبع الظن وما تهوى الأنفس كما قال في المشركين الذين يعبدون اللات والعزى: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٣].

وقال في الذين يخبرون عن الملائكة أنهم أناث: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [النجم: ٢٧-٣٠] وهم جعلوهم إناثا كما قال: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] في القراءة الأخرى (عند الرحمن إناثا) ﴿ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩].

وهؤلاء قال عنهم: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [النجم: ٢٣] لأنه خبر محض ليس فيه عمل، وهناك ﴿ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾ لأنهم كانوا يعبدونها ويدعونها، فهناك عبادة وعمل بهوى أنفسهم، فقال: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾. والذي جاء به الرسول كما قال: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ [النجم: ١-٥]. وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوي الأنفس، فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله حجة يستدل بها كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئا، كاحتجاجهم بقياس فاسد أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان.

وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا: إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهانا وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة ومعاني متشابهة، لم يميز بين حقها وباطلها، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة، إنما يركب حججه من ألفاظ متشابهة، فإذا وقع

الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وهذه هي الحجج العقلية، وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذبا على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البطول، فالمنع إما في الإسناد، وإما في المتن ودلالته على ما ذكر وهذه الحجة السمعية، هذه حجج أهل العلم الظاهر.

وأما حجة أهل الذوق[١] والوجد والمكاشفة والمخاطبة، فإن أهل الحق من هؤلاء لهم الهامات صحيحة مطابقة كما في "الصحيحين" عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «**قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر**» وكان عمر يقول، اقتربوا من أفواه المطيعين، واسمعوا منهم ما يقولون، فإنهم تجلى لهم أمور صادقة.

وفي الترمذي[٢] عن أبي سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «**اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله**» ثم قرأ قوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٥] وقال بعض الصحابة أظنه والله للحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم.

وفي "صحيح البخاري" عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه

---

(١) الذوق: عند الصوفية: علوم وهبية لا تدرك بوهب من الله، وتلهم بالقلب والكشف والذوق. والذوق مرتبط أشد الارتباط بما يعرف عند الصوفية بالشرب والري، ويرى الصوفية أن مقام الشرب أتم من مقام الذوق لأن صاحب الذوق عندهم يكون "متساكرا" وصاحب الشرب "سكرانا" بمصطلحهم وصاحب الري "صاح" وليس سكرانا. يقول القاشاني في مصطلحات الصوفية عن الذوق: "هو أول درجات شهود الحق بالحق في أثناء البوارق، فإذا زاد وبلغ أوسط مقام الشهود يسمى مشربا، فإذا بلغ النهاية يسمى ريا، وذلك بحسب صفاء السر عن لحظ الغير". [القاشاني: اصطلاحات الصوفية، تحقيق، د. عبد العال شاهين، نشر دار المنار، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ص ١٨١].

(٢) في سنده عطية العوفي، وهو ضعيف.

قال: "ولا يزال عبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها" وفي رواية "فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي" فقد أخبر أنه يسمع بالحق ويبصر به.

وكانوا يقولون إن السكينة تنطق على لسان عمر -رضي الله عنه-، وقال -صلى الله عليه وسلم-: "من سأل القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يسأله ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده" [1] وقال الله -تعالى-: ﴿ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾ [النور: ٣٥] الإيمان مع نور القرآن، وقال -تعالى-: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ [هود: ١٧] هو المؤمن على بينة من ربه، ويتبعه شاهد من الله وهو القرآن، شهد الله في القرآن بمثل ما عليه المؤمن من بينة الإيمان.

وهذا القدر مما أقر به حذاق النظار لما تكلموا في وجوب النظر وتحصيله للعلم فقيل لهم: أهل التصفية والرياضة والعبادة والتأله يحصل لهم المعارف والعلوم اليقينية بدون النظر كما قال الشيخ -الملقب بالكبير- للرازي ورفيقه، وقد قالا له: يا شيخ! بلغنا أنك تعلم علم اليقين؟! فقال :نعم، فقالا: كيف تعلم ونحن نتناظر في زمان طويل كلما ذكر شيئا أفسدته، وكلما ذكرت شيئا أفسده؟. فقال: هو واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها؛ فجعلا يعجبان من ذلك ويكرران الكلام، وطلب أحدهما أن يحصل له هذه الواردات، فعلمه الشيخ وأدبه حتى حصلت له، وكان من المعتزلة النفاة، فبين له الحق مع أهل الإثبات، وأن الله سبحانه فوق سماواته وعلم ذلك بالضرورة.

رأيت هذه الحكاية بخط القاضي نجم الدين أحمد بن محمد بن خلف المقدسي، وذكر أن الشيخ حكاها له، وكان قد حدثني عنه غير واحد حتى رأيتها بخطه،

---

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد.

وكلام المشايخ في مثل هذا كثير.

وهذا الوصف الذي ذكره الشيخ جواب لهم بحسب ما يعرفون، فإنهم قد قسموا العلم إلى ضروري ونظري. والنظري مستند إلى الضروري، والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه معه الانفكاك عنه، هذا حد القاضي أبي بكر الطيب وغيره، فخاصته أنه يلزم النفس لزوما لا يمكن مع ذلك دفعهن فقال لهم: علم اليقين عندنا هو من هذا الجنس، وهو علم يلزم النفس لزوما لا يمكنه مع ذلك الانفكاك عنه وقال: "واردات" لأنه يحصل مع العلم طمأنينية وسكينة توجب العلم به، فالواردات تحصل بهذا وهذا.

وهذا قد أقر به كثير من حذاق النظار متقدميهم كالكيا الهراسي والغزالي وغيرهما، ومتأخريهم كالرازي والآمدي، وقالوا: نحن لا ننكر أن يحصل لناس علم ضروري بما يحصل لنا بالنظر، هذا لا يدفعه، لكن إن لم يكن علما ضروريا فلا بد له من دليل، والدليل يكون مستلزما للمدلول عليه بحيث يلزم من انتفاء الدليل المدلول عليه، قالوا: فإن كان لو دفع ذلك الاعتقاد الذي حصل له لزوم دفع شيء مما يعلم بالضرورة، فهذا هو الدليل، وإن لم يكن كذلك فهذا هوس لا يلتفت إليه. وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن هذا الجنس واقع لكن يقع أيضا ما يظن أنه منه كبير أو لا يميز كثير منهم الحق من الباطل، كما يقع في الأدلة العقلية والسمعية، فمن هؤلاء من يسمع خطابا أو يرى من يأمره بقضية، ويكون ذلك الخطاب من الشيطان، ويكون ذلك الذي يخاطبه الشيطان، وهو يحسب أنه من أولياء الله من رجال الغيب، ورجال الغيب هم الجن، وهو يحسب أنه إنسي وقد يقول له أنا الخضر أو إلياس بل أنا محمد! أو إبراهيم الخليل أو المسيح، أو أبو بكر، أو عمر، أو أنا الشيخ فلان، أو الشيخ فلان ممن يحسن بهم الظن، وقد يطير به في الهواء أو يأتيه بطعام أو شراب أو نفقة، فيظن هذا كرامة بل آية ومعجزة تدل على أن هذا من رجال الغيب أو من

الملائكة ويكون دلك شيطانا ألبس عليه.

فهذا ومثله واقع كثيرا، كما أعرف منه وقائع كثيرة، كما أعرف من الغلط في السمعيات والعقليات، فهؤلاء يتبعون ظنا لا يغني من الحق شيئا، ولو لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله، بل اعتصموا بالكتاب والسنة لتبين لهم أن هذا من الشيطان، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجده وما يجده محبوبا إليه بغير علم ولا هدي ولا بصيرة، فيكون متبعا لهواه بلا ظن، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس، وهؤلاء إذا طلب من أحدهم حجة ذكر تقليده لمن يحبه من آبائه وأسلافه كقول المشركين: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] وإن عكسوا احتجوا بالقدر، وهو أن الله أراد هذا وسلطنا عليه فهم يعلمون بهواهم، وإرادة نفوسهم بحسب قدرتهم كالملوك المسلطين، وكان الواجب عليهم أن يعملوا بما أمر الله، فيتبعون أمر الله وما يحبه ويرضاه، لا يتبعون إرادتهم وما يحبونه هم ويرضونه، وأن يستعينوا بالله فيقولون: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لا حول ولا قوة إلا بالله لا يعتمدون على ما أوتوه من القوة والتصرف والحال، فإن هذا من الجد، وقد كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول عقب الصلاة وفي الاعتدال بعد الركوع: «اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

فالذوق والوجد هو يرجع إلى حب الإنسان ووجده بحلاوته وذوقه وطعمه، وكل صاحب محبة فله في محبوبه ذوق ووجد، فإن لم يكن ذلك بسلطان من الله وهو ما أنزله على رسوله -صلى الله عليه وسلم- كان صاحبه متبعا لهواه بغير هدى، وقد قال الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] وقال -تعالى-: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة، فإنما يتبع ظنا لا يغني من الحق شيئا.

فليس في المحدثين الملهمين أفضل من عمر، كما قال -صلى الله عليه وسلم-: **"إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر منهم"**. وقد وافق عمر ربه في عدة أشياء، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله، بل يجعل ما ورد عليه [تبعا]، وكان إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنة، وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه فيرجع إلى بيان الصديق وإرشاده وتعليمه كما جرى يوم الحديبية، ويوم مات الرسول، ويوم ناظره من مانع الزكاة، وغير ذلك، وكانت المرأة ترد عليه ما يقوله وتذكر الحجة من القرآن، فيرجع إليها كما جرى في مهور النساء ومثل هذا كثير.

فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعا لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعا لما ورد عليه، وهؤلاء الذين أخطئوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليه وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم والمنقول، وصار أحدهم يقول أخذوا علمهم ميتا من ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت فيقال له: أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين وإما من اليهود والنصارى، وأما ما ورد عليك فمن أين لك أنه وحي من الله؟ ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟.

والوحي وحيان: وحي من الرحمن، ووحي من الشيطان، قال -تعالى-: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١]

وقال -تعالى-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى

بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد كان المختار بن أبي عبيد من هذا الضرب حتى قيل لابن عمر وابن عباس، قيل لأحدهما: إنه يقول: إنه يوحى إليه، فقال: "وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم". وقيل لآخر: إنه يقول إنه ينزل عليه، فقال: "هل أنبئكم على من تنزل الشياطين".

فهؤلاء يحتاجون إلى الفرقان الإيماني القرآني النبوي الشرعي أعظم من حاجة غيرهم وهؤلاء لهم حسيات يرونها ويسمعونها، والحسيات يضطر إليها الإنسان بغير اختياره، كما قد يرى الإنسان أشياء ويسمع أشياء بغير اختياره، كما أن النظار لهم قياس ومعقول وأهل السمع لهم أخبار منقولات، وهذه الأنواع الثلاثة هي طرق العلم الحس والخبر والنظر وكل إنسان من هذه الثلاثة في بعض الأمور لكن يكون بعض الأنواع أغلب على بعض الناس في الدين وغير الدين، كالطب فإنه تجربات وقياسات، وأهله منهم من يغلب عليه التجربة؛ ومنهم من يغلب عليه القياس، والقياس أصله التجربة؛ والتجربة لا بد فيها من قياس. لكن مثل قياس العاديات لا يعرف فيه العلة المناسبة، وصاحب القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها، والعقل خاصة القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها، والعقل خاصة القياس والاعتبار والقضايا الكلية فلا بد له من الحسيات التي هي الأصل ليعتبر بها، والحس إن لم يكن مع صاحبه عقل وإلا فقد يغلط.

والناس يقولون غلط الحس، والغلط تارة من الحس، وتارة من صاحبه، فإن الحس يرى أمرا معينا فيظن صاحبه فيه شيئا آخر، فيؤتى بمن ظنه فلا بد له من العقل.

ولهذا النائم يرى شيئا وتلك الأمور لها وجود وتحقيق، ولكن هي خيالات وأمثلة، فلما عزب ظنها الرائي نفس الحقائق، كالذي يرى نفسه في مكان آخر يكلم

أمواتا ويكلمونه، ويفعل أمورا كثيرة وهو في النوم يجزم بأنه نفسه الذي يقول ويفعل لأن عقله عزب عنه، وتلك الصورة التي رآها مثال صورته وخيالها، لكن غاب عقله عن نفسه حتى ظن أن ذلك المثال هو نفسه، فلما ثاب إليه عقله علم أن ذلك خيالات ومثالات.

ومن الناس من لا يغيب عقله بل يعلم في المنام أن ذلك في المنام، وهذا كالذي يرى صورته في المرآة، أو صورة غيره فإذا كان ضعيف العقل ظن تلك الصورة هي الشخص، حتى إنه يفعل به ما يفعله بالشخص، وهذا يقع للصبيان والبله، كما يخيل لأحدهم في الضوء شخص يتحرك ويصعد وينزل فيظنونه شخصا حقيقة، ولا يعلمون أنه خيال فالحس أحس صحيحا لم يغلط، لكن معه عقل لم يميز بين هذا العين والمثال. فإن العقل قد عقل قبل هذا أن مثل هذا يكون مثالا، وقد عقل لوازم الشخص بعينه، وأنه لا يكون في الهواء ولا في المرآة ولا يكون بدنه في غير مكانه، وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين.

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج وما لا يكون موجودا إلا في أنفسهم كحال النائم، وهذا يعرفه كل أحد، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصا يرونها عيانا، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره، ويخاطبهم أولئك الأشخاص ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها، وإما إلى غير عرفات، ويأتونهم بذهب وفضة وطعام ولباس وسلاح وغير ذلك، يخرجون إلى الناس ويأتونهم بمن يطلبونه مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي فيأتونه بذلك إما محمولا في الهواء، وإما بسعي شديد ويخبر "أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه أو يخبر أنه سمع خطابا وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه.

فهذا كله موجود كثيرا لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان وأنه السحر[١] وأن ذلك حصل بما قاله ويعلمه من السحر، ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن ويقول هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة فإن كانوا غير معروفين قال هؤلاء رجال الغيب وإن يمسوا قالوا هذا هو الخضر وهذا هو إلياس وهذا هو أبو بكر وعمر وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك ظن أن الأمر كذلك، فهنا لم يغلط عقله حيث لم يعرف أن هذا شياطين تمثلت على صور هؤلاء.

وكثير من هؤلاء يظن أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة ومن يرى ذلك عند قبر النبي -صلى الله عليه وسلم- أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال إنه النبي أو الشيخ أو قيل له ذلك فيه،لكن غلط حيث ظن صدق أولئك، والذي له عقل وعلم أن هذا ليس هو النبي تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع مثل أن يأمره بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- ما كان يأتي أحد من أصحابه بعد موته في اليقظة ولا كان يخاطبهم من قبره فكيف يكون هذا لي، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا.

---

(١) السحر لغة: "قال الأزهري: وأصل السحر صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره، فكأن الساحر لما جعل الباطل في صورة الحق، وخيل الشيء على غير حقيقته، قد سحر الشيء عن وجهه، أي: صرفه". [ابن منظور، لسان العرب، مادة (سحر)].

والسحر اصطلاحا: عمل يقوم به الساحر بمعونة من الشيطان فيحتال به الساحر ليخدع به الناس، فالسحر هو كل أمر يتخيل على غير حقيقته يقصد به التمويه والخداع. ولقد حذر رسول الله --صلى الله عليه وسلم- من السحر واعتبره من السبع الموبقات حين قال -صلى الله عليه وسلم-: "اجتنبوا الموبقات السبع. قيل: يا رسول الله وما هن؟. قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات" [رواه مسلم].

وهذا يقع كثيرا لكثير من هؤلاء ويسمون تلك الصورة رفيقة فلان، وقد يقولون: هو معناه يشكل، وقد يقولون: روحانيته، ومن هؤلاء من يقول: إذا مت فلا تدعوا أحدا يغسلني ولا فلانا يحضرني فإني أنا أغسل نفسي فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن ويكن ذلك جنيا قد قال لهذا الميت إنك تجيء بعد الموت واعتقد ذلك حقا، فإنه كان في حياته يقول له أمورا وغرض الشيطان أن يضل أصحابه. وأما بلاد المشركين كالهند فهذا كثيرا ما يرون الميت بعد الموت جاء وفتح حانوته ورد ودائع، وقضى ديونا ودخل إلى منزله ثم ذهب، وهم لا يشكون أنه الشخص نفسه وإنما هو شيطان تصور في صورته.

ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره والميت على سريره وهو يراه آخذا يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخا بعد أبيه. فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون غيره وإنما كان شيطانا ويكون مثل هذا الشيطان قد سمى نفسه خالدا وقال لهم: إنه من رجال الغيب وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين ويسمونه خالدا الغيبي وينسبون الشيخ إليه فيقولونه محمدا الخالدي ونحو ذلك.

فإن الجن[1] مأمورون ومنهيون كالإنس وقد بعث الله الرسل من الإنس إليهم وإلى الإنس وأمر الجميع بطاعة الرسل كما قال -تعالى-: ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ

(١) الجن: لغة: مشتق من مادة "جنن"، يقال: جن الشيء يجنه جنا: أي ستره. وسمي الجنين بذلك؛ لاستتارهم عن أعين الناس. [ابن منظور، لسان العرب، مادة: جنن] وفي القرآن الكريم يقول -تعالى-: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡ ﴾ [الأعراف: ٢٧]. والجن مخلوق من النار بأصل الخلقة قال -تعالى-: ﴿ وَخَلَقَ ٱلۡجَآنَّ مِن مَّارِجٖ مِّن نَّارٖ ﴾ [الرحمن: ١٥] غير أنه جسم أيثري شفاف لا تحجبه المادة ويستحيل رؤيته. ومنهم المؤمن، ومنهم الكافر، والكافر منهم يسمى إبليس أو شيطانا. قال -تعالى-: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الكهف: ٥٠]

يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٠] وهذا بعد قوله: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

قال غير واحد من السلف أي كثير من أغويتم من الإنس وأضللتموهم. قال البغوي: قال بعضهم استمتاع الإنس بالجن ما كنوا يلقون لهم من الأراجيف والسحر والكهانة وتزيينهم لهم الأمور التي يهيؤونها ويسهل سبيلا عليهم واستمتاع الجن بالإنس طاعة الإنس لهم فيما يزينون لهم من الضلالة والمعاصي، قال محمد بن كعب: هو طاعة بعضهم لبعض وموافقة بعضهم بعضا.

وذكر ابن أبي حاتم[1] عن الحسن البصري قال: ما كان استمتاع بعضهم ببعض إلا أن الجن أمرت وعلمت الإنس.

وعن محمد بن كعب قال: هو الصحابة في الدنيا.

وقال ابن السائب: استمتاع الإنس بالجن استعاذتهم بهم واستمتاع الجن بالإنس أن قالوا: قد أسرنا الإنس مع الجن حتى عاذوا بنا فيزدادون شرفا في أنفسهم وعظما في أنفسهم وهذا كقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ [الجن: ٦] قلت: الاستمتاع بالشيء هو أن يتمتع به ينال به ما يطلبه ويريده ويهواه ويدخل في ذلك استمتاع الرجال بالنساء بعضهم لبعض كما قال: ﴿ فَمَا

(١) ابن أبي حاتم: [ت ٣٢٧هـ] هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، من المحدثين العظام، كان عالما بالجرح والتعديل وعلل الحديث والمراسيل. له "الجرح والتعديل" و "علل الحديث" و "المسند" و "الكنى" و "المراسيل". وكانت وفاته عام ٣٢٧هـ.

ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء: ٢٤] ومن ذلك الفواحش كاستمتاع الذكور بالذكور والإناث بالإناث.

ويدخل في هذا الاستمتاع بالاستخدام وأئمة الرياسة كما يتمتع الملوك والسادة بجنودهم ومماليكهم، ويدخل في ذلك الاستمتاع بالأمور، كاللباس ومنه قوله: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وكان من السلف من يمتع المرأة بخادم فهي تستمتع بخدمته ومنهم من يمتع بكسوة أو نفقة ولهذا قال الفقهاء أعلى المتعة خادم وأدناها كسوة تجزئ فيها الصلاة.

وفي الجملة استمتاع الإنس بالجن والجن بالإنس يشبه استمتاع الإنس بالإنس قال -تعالى-: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف: ٦٧] وقال -تعالى-: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦] وقال مجاهد: هي المودات التي كانت لغير الله وقال الخليل: ﴿ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [العنكبوت: ٢٥] وقال -تعالى-: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣] فالمشرك يعبد ما يهواه واتباع الهوى هو استمتاع من صاحبه بما يهواه وقد وقع في الإنس والجن هذا كله.

وتارة يخدم هؤلاء في أغراضهم وهؤلاء في أغراضهم فالجن تأتيه بما يريد من صورة أو من مال أو قتل عدوه، والإنس تطيع الجن، فتارة يسجد له وتارة يسجد لما يأمره بالسجود له، وتارة يمكنه من نفسه فيفعل به الفاحشة، وكذلك الجنيات منهم من يريد من الإنس الذي يخدمنه ما يريد نساء الإنس من الرجال، وهذا كثير من رجال الجن ونسائهم، فكثير من رجالهم ينال من نساء الإنس، وقد يفعل ذلك بالذكران.

وصرع[١] الجن للإنس هو لأسباب ثلاثة تارة يكون الجني يحب المصروع فيصرعه ليتمتع به وهذا الصرع يكون أرفق من غيره وأسهل، وتارة يكون الإنس آذاهم إذا بال عليهم أو صب عليهم ماء حارا أو يكون قتل بعضهم أو غير ذلك من أنواع الأذى وهذا أشد الصرع وكثيرا ما يقتلون المصروع، وتارة يكون بطريق العبث به كما يعبث سفهاء الإنس بأبناء السبيل.

ومن استمتاع الإنس بالجن استخدامهم في الأخبار بالأمور الغائبة كما يخبر الكهان، فإن في الإنس من له غرض في هذا لما يحصل به من الرياسة والمال وغير ذلك. فإن كان القوم كفارا كما كانت العرب لم تبال بأن يقال: إنه كاهن كما كان العرب كهانا وقدم النبي -صلى الله عليه وسلم- المدينة وفيها كهان، وكان المنافقون يطلبون التحاكم إلى الكهان، وكان أبو أبرق الأسلمي أحد الكهان قبل أن يسلم، وإن كان القوم مسلمين، ولم يظهر أنه كاهن بل يجعل ذلك من باب الكرامات وهو من جنس الكهان فإنه لا يخدم الإنس بهذه الأخبار إلا لما يستمتع به من الإنس بأن يطيعه الإنسي في بعض ما يريده إما في شرك، وإما في فاحشة، وإما في أكل حرام، وإما في قتل نفس بغير حق.

فالشياطين لهم غرض فيما نهى الله عنه من الكفر والفسوق والعصيان ولهم لذة

---

(١) الصرع: داء عصبي يتميز بنوبات فجائية من فقدان الوعي يقترن غالبا بالتشنج. وتتفاوت هذه النوبات في شدتها ومعدل ترددها وفي فترة الوقت الذي تستغرقه. وقد تكون النوبة هينة عابرة لا تكاد تلحظ، أو قد تكون بالغة الشدة. وقد تقع النوبة بغتة بلا نذير. وقد ينذر بها حس سابق وهمي غريب يسمى الهورة (النسمة أو الفوحة) يعتري أحد الحواس كالبصر أو السمع أو الذوق أو الشم أو اللمس، كأن يرى المريض شبحا، أو يسمع صوتا، أو يشم رائحة، ويعقب ذلك مباشرة وقوع المريض صارخا على الأرض وفاقدا وعيه. ثم تتملكه رعدة تشنجية تتصلب فيها العضلات، وقد يتوقف فيها التنفس مؤقتا. ويعض المريض لسانه في أثناء النوبة. ويعقب النوبة خور في الجسم، واستغرق في النوم يصحو منه المريض خالي الذهن من تذكر ما حدث له. [الموسوعة العربية الميسرة، صفحة ١١٢٣].

في الشر والفتن، يحبون ذلك، وإن لم يكون فيه منفعة لهم، وهم يقولون بأمر السارق أن يسرق ويذهب إلى أهل المال فيقولون فلان سرق متاعكم، ولهذا يقال: القوة الملكية والبهيمية والسبعية والشيطانية فإن الملكية فيها العلم النافع والعمل الصالح، والبهيمية فهيا الشهوات كالأكل والشرب، والسبعية فيها الغضب وهو دفع المؤذي، وأما الشيطانية فشر محض ليس فيها جلب منفعة ولا دفع مضرة.

والفلاسفة ونحوهم ممن لا يعرف الجن والشياطين لا يعرفون وإنما يعرفون الشهوة والغضب، والشهوة والغضب خلقا لمصلحة ومنفعة، لكن المذموم هو العدوان فيهما وأما الشيطن فيأمر بالشر الذي لا منفعة فيه ويحب ذلك، كما فعل إبليس بآدم لما وسوس له، وكما امتنع من السجود له، فالحسد يأمر به الشيطان، والحاسد لا ينتفع بزوال النعمة عن المحسوذ، لكن يبغض ذلك وقد يكون بغضه لفوات غرضه وقد لا يكون.

ومن استمتاع الإنس بالجن استخدامهم في إحضار بعض ما يطلبونه من مال وطعام وثياب ونفقة، فقد يأتون ببعض ذلك، وقد يدلونه على كنز وغيره، واستمتاع الجن بالإنس استعمالهم فيما يريده الشيطان من كفر وفسوق ومعصية. ومن استمتاع الإنس بالجن استخدامهم فيما يطلبه الإنس من شرك وقتل وفواحش، فتارة يتمثل الجني في صورة الإنسي فإذا استغاث به بعض أتباعه أتاه فظن أنه الشيخ نفسه، وتارة يكون التابع قد نادى شيخه وهتف به يا سيدي فلان، فينقل الجني ذلك الكلام إلى الشيخ بمثل صوت الإنس حتى يظن أنه صوت الإنسي بعينه ثم إن الشيخ يقول: نعم. ويشير إشارة يدفع بها ذلك المكروه فيأتي الجني بمثل ذلك الصوت والفعل يظن ذلك الشخص أنه شخصية نفسه وهو الذي أجابه وهو الذي فعل الصوت والفعل. يظن ذلك أنه شيخه نفسه وهو الذي أجابه وهو الذي فعل ذلك حتى إن تابع الشيخ قد يكون يده في إناء يأكل فيضع الجني يده في صورة يد الشيخ ويأخذ من الطعام، فيظن ذلك التابع أنه شيخه حاضر معه، والجني يمثل للشيخ نفسه مثل ذلك الإناء فيضع يده فيه حتى يظن الشيخ أن يده في ذلك الإناء

فإذا حضر المريد ذكر له الشيخ أن يدي كانت في الإناء فيصدقه ويكون بينهما مسافة شهر والشيخ موضعه ويده لم تطل، ولكن الجني مثل للشيخ ومثل للمريد حتى ظن كل منهما إن أحدهما عند الآخر، وإنما كان عنده ما مثله الجني وخيله.

وإذا سئل الشيخ المخدوم عن أمر غائب إما سرقة، وإما شخص مات، وطلب منه أن يخبر بحاله، أو علة في النساء أو غير ذلك فإن الجني قد يمثل ذلك فيريه صورة المسروق فيقول الشيخ ذهب لكم كذا وكذا. ثم إن كان صاحب المال معظما وأراد أن يدله على سرقته مثل له الشيخ الذي أخذ أو المكان الذي فيه المال فيذهبون إليه فيجدونه كما قال، والأكثر منهم أنهم يظهرون صورة المال ولا يكون عليه، لأن الذي سرق المال معه أيضا حتى يخدمه.

والجن يخاف بعضهم من بعض كما أن الإنس يخاف بعضهم بعضا فإذا دل الجني عليه جاء إليه السارق فآذوه وأحيانا لا يدل، لكون السارق وأعوانه يخدمونه ويرشونه كما يصيب من يعرف اللصوص من الإنس، تارة يعرف السارق ولا يعرف به إما لرغبة ينالها منه، وإما لرهبة وخوف منه وإذا كان المال المسروق لكبير يخافه يرجوه عرف سارقه. فهذا وأمثاله من استمتاع بعضهم ببعض.

والجن مكلفون كتكليف الإنس، ومحمد -صلى الله عليه وسلم- مرسل إلى الثقلين الجن والإنس، وكفار الجن يدخلون النار بنصوص إجماع المسلمين. وأما مؤمنهم ففيهم قولان وأكثر العلماء على أنهم يثابون أيضا ويدخلون الجنة وقد روي أنهم يكونون في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرون الإنس عكس الحال في الدنيا وهو حديث رواه الطبراني في "معجمه الصغير" يحتاج النظر في إسناده[1] وقد احتج ابن أبي ليلى[2] وأبو يوسف على ذلك بقوله -تعالى-: ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا

(١) حديث غير موجود في المعجم الصغير ولا غيره.

(٢) ابن أبي ليلى: [ت: ١٤٨هـ] هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار (وقيل داود) ابن بلال =

عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢] وقد ذكر الجن والأبرار والفجار في (الأحقاف) و(الأنعام) واحتج الأوزاعي[1] وغيره بقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤] وقد قال -تعالى- في الأحقاف: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ ۝ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٨-١٩] وقد تقدم قبل هذا ذكر أهل الجنة وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٦].

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم درجات أهل الجنة تذهب علوا ودرجات أهل النار تذهب سفلا وقد قال -تعالى- عن قول الجن: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١] ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ۝ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٤-١٥] ففيهم الكفار والفساق والعصاة وفيهم من فيه عبادة ودين بنوع من قلة العلم كما في الإنس، وكل نوع من الجن يميل إلى نظيره من الإنس فاليهود مع اليهود والنصارى مع النصارى والمسلمون مع المسلمون والفساق مع الفساق وأهل الجهل والبدع مع أهل الجهل والبدع.

واستخدام الإنس لهم مثل استخدام الإنس للإنس بشيء، منهم من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش والظلم والشرك والقول على الله بلا علم،

=

الأنصاري الكوفي: قاض، وفقيه، من أصحاب الرأي، وله أخبار مع الإمام أبي حنيفة وغيره. مات بالكوفة عام ١٤٨هـ [الأعلام، جـ٦، ص ١٨٩].

(١) الأوزاعي: [ت ١٥٧هـ] هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي فقيه شامي زاهد، ولد في بعلبك بلبنان ونشأ في البقاع، وسكن بيروت، ومات بها عام ١٥٧هـ. وهو فقيه مجتهد، له في الفقه كتاب "السنن" و "المسائل". [ابن النديم، الفهرست، جـ١، ص٢٢٧].

وقد يظنون ذلك من كرامات الصالحين وإنما هو من أفعال الشياطين ومنهم من يستخدمهم في أمور مباحة إما إحضار ماله أو دلالة على مكان فيه مال ليس له مالك معصوم، أو دفع من يؤذيه ونحو ذلك فهذا كاستغاثة الإنس بعضهم ببعض في ذلك.

والنوع الثالث: أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله كما يستعمل الإنس في مثل ذلك فيأمرهم بما أمر الله به ورسوله وينهاهم عما نهاهم الله عنه ورسوله كما يأمر الإنس وينهاهم، يأمرون الإنس والجن بما أمرهم الله به ورسوله وينهون الإنس والجن عما نهاهم الله عنه ورسوله، إذ كان نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- مبعوثا بذلك إلى الثقلين الإنس والجن. وقد قال الله له: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٨] وقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وعمر -رضي الله عنه- لما نادى يا سارية الجبل[1] قال: إن لله جنودا يبلغون صوتي وجنود الله من الملائكة ومن صالحي الجن، فجنود الله بلغوا صوت عمر إلى سارية وهو أنهم نادوه بمثل صوت عمر، وإلا نفس صوت عمر لا يصل نفسه في هذه المسافة البعيدة، وهذا كالرجل يدعو آخر وهو بعيد عنه فيقول: يا فلان، فيعان على ذلك فيقول الواسطة بينهما يا فلان وقد يقول لمن هو بعيد عنه: يا فلان احبس الماء تعالى إلينا وهو لا يسمع صوته فينادينه الواسطة بمثل ذلك يا فلان احبس أرسل الماء إما بمثل صوت الأول إن كان لا يقبل إلا صوته وإلا فلا يضر بأي صوت كان إذا عرف أن صاحبه قد ناداه وهذه حكاية: كان عمر مرة قد أرسل جيشا فجاءه شخص وأخبر أهل المدينة بانتصار الجيش، وشاع الخبر فقال عمر: من

(١) أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة". وقال ابن حجر في "الإصابة": إسناده صحيح.

أين لكم هذا؟. قالوا: شخص صفته كيت وكيت فأخبرنا. فقال عمر: ذاك أبو الهيثم يريد الجن، وسيجيء يريد الإنسان بعد ذلك بأيام.

وقد يأمر الملك بعض الناس بأمر ويستكتمه إياه، فيخرج فيرى الناس يتحدثون به فإن الجن تسمعه وتخبر به الناس. والذين يستخدمون الجن في المباحثات يشبه استخدام سليمان لكن أعطي ملكا لا ينبغي لأحد بعده، وسخرت له الإنس ولاجن وهذا لم يحصل لغيره.

والنبي -صلى الله عليه وسلم- لما تفلت عليه العفريت ليقطع عليه صلاته قال: **"فأخذته فذعته[1] حتى سال لعابه على يدي وأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد ثم ذكرت دعوة أخي سليمان فأرسلته"** فلم يستخدم الجن أصلا لكن دعاهم إلى الإيمان بالله وقرأ عليهم القرآن وبلغهم الرسالة وبايعهم كما فعل بالإنس.

الذي أوتيه -صلى الله عليه وسلم- أعظم مما أوتيه سليمان فإنه استعمل الجن والإنس في عبادة الله وحده وسعادتهم في الدنيا والآخرة لا لغرض يرجع إليه إلا ابتغاء وجه الله وطلب مرضاته، واختار أن يكون عبدا رسولا على أن يكون نبيا ملكا فداود وسليمان ويوسف أنبياء ملوك وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد رسل عبيد فهو أفضل كفضل السابقين المقربين على الأبرار أصحاب اليمين.

وكثير ممن يرى هذه العجائب الخارقة يعتقد أنها من كرامات[2] الأولياء وكثير

---

(١) ذعت: قيل هو أشد الخنق، والذعت والدعت بالذال والدال: الدفع العنيف. [ابن منظور لسان العرب، مادة ذعت].

(٢) الكرامة: هي أمر خارق للعادة يظهره الله على يد عبد من عباده الصالحين العاملين بكتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-. وهذه الكرامة من الله -تعالى- لعبده سواء علم بها أم لم يعلم لا يتحدى بها كالمعجزة فالكرامة للولي، والمعجزة للنبي.

=

من أهل الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام جعلوا الخوارق جنسا واحدا، وقالوا: كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها.

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك وأن يقيض له من يعارضه، ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا يأتون بمثل ما أوتي به النبي مما لم يكن معتادا للناس قالوا: إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة فهذه هي المعجزات[1] عندهم، وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا المعجزات هي خرق العادة، لكن أنكروا كرامات الصالحين، وأنكروا أن يكون السحر والكهانة إلا من جنس الشعبذة والحيل، لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي، قالوا فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحا بهذا الإجماع وهؤلاء أنفسهم قد ذكروا أنها تكون للسحرة ما هو مثلها، ويناقضوا في ذلك كما قد بسط في غير هذا الموضع.

=

وأهل السنة يرون جواز وقوع الكرامة عقلا، لأنه لا يلزم من فرض وقوعها محال. أما المعتزلة فيرون عدم جواز الكرامة بدعوى أن ظهورها على يد ولي لالتبس بمعجزة النبي، لكن المعتزلة أخطئوا لأن معجزة النبي -صلى الله عليه وسلم- مقرونة دائما بدعوى النبوة بخلاف كرامة الولي.

(١) المعجزة: أمر خارق للعادة كإحياء الموتى، وقلب العصا حية تسعى، وتعتبر المعجزة برهانا على صدق النبي صلى لله عليه وسلم في دعواه للنبوة، وهذا الأمر الخارق للعادة يظهره الله على يد نبيه تصديقا لدعواه النبوة، مقرونة بالتحدي لقومه مع عجزهم عن معارضته.

فصار كثير من الناس لا يعلمون ما للسحرة والكهان وما يفعله الشياطين من العجائب، وظنوا أنها لا تكون إلا لرجل، فصار من ظهرت هذه له يظن أنها كرامة فيقوي قلبه بأن طريقته هي طريقة الأولياء، وكذلك غيرهم يظن فيه ذلك ثم يقولون الولي إذا تولى لا يعترض عليه، فمنهم من يراه مخالفا لما علم بالاضطرار من دين الرسول مثل ترك الصلاة المفروضة وأكل الخبائث كالخمر والحشيشة والميتة وغير ذلك وفعل الفواحش والتفحش في المنطق وظلم الناس وقتل النفس بغير حق والشرك بالله، وهو مع من يظن فيه أنه ولي من أولياء الله قد وهبه هذه الكرامات بلا عمل، فضلا من الله -تعالى-. ولا يعلمون أن هذه من أعمال الشياطين وأن هذه من أولياء الشياطين يضل به الناس ويغويهم.

ودخلت الشياطين في أنواع من ذلك فتارة يأتون الشخص في النوم يقول أحدهم: أنا أبو بكر الصديق وأنا أتوبك لي وأصير شيخك، وأنت تتوب لي ويلبسه فيصبح وعلى رأسه ما ألبسه فلا شك أن الصديق هو الذي جاءه ولا يعلم أنه الشيطان، وقد جاء مثل هذا لعدة من مشايخ العراق والجزيرة والشام. وتارة يقص شعره في النوم فيصبح فيجد شعره مقصوصا، وتارة يقول: أنا الشيخ فلان فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه وقص شعره.

وكثيرا ما يستغيث الرجل بشيخه الحي أو الميت فيأتونه في صورة ذلك الشيخ وقد يخلصونه مما يكره فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه أو أن ملكا تصور بصورته وجاءه. ولا يعلم أن ذلك الذي تمثل إنما هو الشيطان لما أشرك بالله أضلته الشياطين والملائكة لا تجيب مشركا وتارة يأتون إلى من هو خال في البرية، وقد يكون ملكا أو أميرا كبيرا، ويكون كافرا وقد انقطع عن أصحابه وعطش وخاف الموت،فيأتيه في صورة إنسي ويسقيه ويدعوه إلى الإسلام ويتوبه فيسلم على يديه، ويتوبه، ويطعمه، ويدله على الطريق، ويقول من أنت؟ فيقول: أنا فلان ويكون من مؤمني الجن.

كما جرى مثل هذا لي كنت في مصر في قلعتها. وجرى مثل هذا إلى كثير من

الترك من ناحية المشرق وقال له ذلك الشخص أنا ابن تيمية فلم يشك ذلك الأمير أني أنا هو، وأخبر بذلك ملك ماردين، وأرسل بذلك ملك ماردين إلى ملك مصر رسولا، وكنت في الحبس، فاستعظموا ذلك وأنا لم أخرج من الحبس، ولكن كان هذا جنيا يحبنا فيصنع بالترك التتر مثل ما كنت أصنع بهم لما جاءوا إلى دمشق، كنت أدعوهم إلى الإسلام فإذا نطق أحدهم بالشهادتين أطعمتهم ما تيسر، فعمل معهم مثل ما كنت أعمل، وأراد بذلك إكرامي ليظن ذلك أني أنا الذي فعلت ذلك.

قال لي طائفة من الناس: فلم لا يجوز أن يكون ملكا؟. قلت: لا إن الملك لا يكذب وهذا قد قال: أنا ابن تيمية وهو أنه كاذب في ذلك.

وكثير من الناس رأى من قال: إني أنا الخضر[1] وإنما كان جنيا ثم صار من الناس من يكذب بهذه الحكايات إنكارا لها لموت الخضر، والذين قد عرفوا صدقها يقطعون بحياة الخضر وكلا الطائفتين مخطئ، فإن الذين رأوا من قال إني أنا الخضر هم كثيرون صدقون والحكايات متواترات لكن أخطئوا في ظنهم أنه الخضر، وإنما كان جنيا. ولهذا يجري مثل هذا لليهود والنصارى فكثيرا ما يأتيهم في كنائسهم من يقول إنه الخضر. وفي ذلك من الحكايات الصادقة ما يضيق عنه هذا الموضع، يبين صدق من رأى شخصا وظن أنه الخضر وأنه غلط في ظنه وأنه الخضر وإنما كان جنيا.

وقد يقول أنا المسيح أو موسى أو محمد أو أبو بكر أو عمر أو الشيخ فلان فكل هذا قد وقع والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "من رآني في المنام فقد رآني حقا

---

(١) الخضر: هو صاحب موسى عليه السلام لقيه، وقصد معه مجمع البحرين كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم في سورة الكهف. [انظر الآيات ٨٢:٦٥]. والحقيقة إن العلماء اختلفوا في اسمه ونسبه ونبوته وعمره وحياته، بل إن بعضهم يزعم أنه حي حتى الآن. وهو عند كثير من العلماء لم يكن نبيا، وإنما كان عبدا صالحا عارفا بالله -تعالى-.

فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي"[١] قال ابن عباس: في صورته التي كان عليها في حياته وهذه رؤية في المنام. وأما في اليقظة فمن ظن أن أحدا من الموتى يجيء بنفسه للناس عيانا قبل يوم القيامة فمن جهله أتي.

ومن هنا ضلت النصارى حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب كما يظنون أنه أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم وهذا مذكور في أناجيلهم وكلها تشهد بذلك، وذاك الذي جاء كان شيطانا قال: أنا المسيح ولم يكن هو المسيح نفسه. ويجوز أن يشتبه مثل هذا على الحواريين كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليه تبليغه، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه، فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء.

وأصحاب الحلاج[٢] لما قتل كان يأتيهم من يقول أنا الحلاج فيرونه في صورته عيانا وكذلك شيخ بمصر يقال له الدسوقي[٣] بعد أن مات كان يأتي أصحابه من

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد.

(٢) الحلاج: (٣٠٩هـ) هو أبو مغيث الحسين بن منصور الحلاج، وهو من أهل بيضاء وفارس، نشأ بواسط بالعراق، وصحب الجنيد، وأبا الحسين النوري، وعمر المكي، والفوطي، وغيرهم. والمشايخ في أمره مختلفون لكن أكثر المشايخ ردوه ونفوه، وأبوا أن يكون له قدم في التصوف. قتل ببغداد بباب الطاق لست بقين من ذي القعدة، سنة تسع وثلاثمائة هجرية. (السلمي، الطبقات الصوفية، ص١٠٢، ص١٠٣)، ولقد كفره كثير من العلماء والفقهاء لأنه قال بإمكان الاستعاضة عن الفرائض الخمس بشعائر أخرى (فكرة إسقاط الوسائط)، وقال بوجود روح ناطقة غير مخلوقة تتحد بروح الزاهد المخلوقة (حلول اللاهوت في الناسوت)، فيصبح الولي الدليل الذاتي الحي على الله (هو هو)، ومن ثم يقول (أنا الحق)، لهذا اتهم بالكفر والخروج على الدين. وبعد سجن دام ثماني سنوات، ومحاكمة استمرت سبعة أشهر أمر بقتله، فقيد، وضرب بالسياط ثم صلب وقطع رأسه وأحرق. (الموسوعة العربية الميسرة، ص٧٣٢).

(٣) إبراهيم الدسوقي: هو إبراهيم بن عبد المجيد الدسوقي (ت: ٦٩٦هـ=١٢٧٧م) من دسوق مصر، وهو صاحب الطريقة الدسوقية، وكانت أمه ابنة أحد كبار الصوفية، (أبو فتح =

جهته رسائل وكتب مكتوبة. وأراني صادق من أصحابه الكتاب الذي أرسله فرأيته بخط الجن، وقد رأيت خط الجن غير مرة وفيه كلام من كلام الجن وذاك المعتقد يعتقد أن الشيخ حي. وكذلك يقول انتقل، ثم مات، وكذلك شيخ آخر كان بالمشرق وكان له خوارق من الجن وقيل كان بعد هذا يأتي خواص أصحابه في صورته فيعتقدون أنه هو.

وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء علي أو بقاء محمد ابن الحنفية قد كان يأتي إلى بعض أصحابهم جني في صورته وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدهم أحيانا، ويكون المرئي جنيا. فهذا باب واسع واقع فيه كثير وكلما كان القوم أجهل كان عندهم أكثر، ففي المشركين أكثر مما في النصارى وهو في النصارى كما هو في الداخلين في الإسلام، وهذه الأمور يسلم بسببها ناس، ويتوب بسببها ناس يكونون أضل من أصحابهم، فينتقلون بسببها إلى ما هو خير مما كان عليه كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس، قد يأتي قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيرا مما كانوا وإن كان قصد ذلك الرجل فاسدا، وقد قال النبي ﷺ :«**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[1] وفي رواية «**وبأقوام لا خلاق لهم**»[2].

وهذا كان كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل، ويقوى بها قلوب كثير من أهل الحق، وإن كانت في

=

الواسطي) الذي قدم من واسط بالعراق إلى مصر، ولعب دورا كبيرا في نشر الطرق الصوفية بمصر، وقيل إن إبراهيم الدسوقي اعتكف عشر سنوات في خلوة خاصة بدسوق، وأنه كان زاهدا، ونسبوا إليه كرامات عديدة، معظمها مختلق عليه. (انظر كتابنا: الطرق الصوفية في مصر، الفصل الخاص بـ إبراهيم الدسوقي صاحب الطريقة الدسوقية، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٣٨٩- ص٤١٨).

(١) رواه البخاري ومسلم وأحمد والدرامي.

(٢) رواه ابن حبان والطبراني في كبيره، والحديث صحيح.

نفسها باطلة فغيرها أبطل منها، والخير والشر درجات فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه.

وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار فأسلم على يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين وهو خير من أن يكونوا كفارا، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوا يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثما بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفارا فصاروا مسلمين وذلك كان شرا بالنسبة إلى القائم بالواجب وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير.

وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة[1] في الترغيب والترهيب والفضائل والأحكام والقصص قد يسمعها أقوام فينتقلون بها إلى خير مما كانوا وإن كانت كذبا وهذا كالرجل يسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف، ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الإيمان في قلبه، فنفس ذل الكفر الذي كان عليه، وانقهاره ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافرا فانتقل إلى خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه.

والله -تعالى- بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان، ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٩]، وأكثر المتكلمين[2] يردون باطلا بباطل، وبدعة ببدعة، لكن قد

---

(١) الحديث الضعيف: كل حديث فقد شرطا أو أكثر من شروط القبول وشروط القبول ستة: الاتصال، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم الشذوذ، عدم العلة، وجود العاضد عند الحاجة.

(٢) علم الكلام: يقول ابن خلدون: إنه علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة =

يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين فيصير الكافر مسلما مبتدعا وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة، ببدعة أخف منها وهي بدعة أهل السنة، وقد ذكرنا فيما تقدم أصناف البدع.

ولا ريب أن المعتزلة[1] خير من الرافضة ومن الخوارج فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون عليا، ومنهم من يفضله على أبي بكر وعمر، ولكن حكي عن بعض متقدميهم أنه قال فسق يوم الجمل إحدى الطائفتين ولا أعلم عينها، وقالوا: إنه قال لو شهد علي مع آخر ففي قبول شهادته قولان، وهذا القول شاذ فيهم، والذي عليه

=

العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة. (المقدمة، تحقيق د/ عبد الواحد في ١٩٦٠م، ط١، جـ٣ فصل الكلام في ١٠٣٥) وقال سعد الدين التفتازاني عن علم الكلام بأنه : يعرف بالعلم الباحث عن أحوال الصانع، وفي صفاته الثبوتية والسلبية وأفعاله المتعلقة بأمر الدنيا والآخرة، أو عن أحوال الواجب وأحوال الممكنات في المبدأ والمعاد على قانون الإسلام. (سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ جـ١، ص١٧٩) وانظر كتابنا: علم الكلام: عرض ونقد، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م ص٤ -٢٤.

(١) المعتزلة: أول الفرق الكلامية في الإسلام، وأظهر الآراء في نشأة مذهبهم حين اختلف واصل ابن عطاء رأس المعتزلة مع شيخه الحسن البصري في حكم مرتكب الكبيرة. ومعروف أن المعتزلة غالوا في الاعتماد على العقل في تفسير أهل المسائل العقدية وهي مسألة الصفات، ولعل أهم مبادئهم إنكار صفات المعاني، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله -تعالى-، والقول بالحسن والقبح العقليين، والإنسان يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة أودعها الله -تعالى- يريد الخير ولا يريد الشر ويجب على الله فعل الصلاح والأصلح لعباده، ووجوب تنفيذ الوعد والوعيد، ووجوب إرسال الرسل، وأن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين ولا شفاعة له، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب معرفة الله بالعقل، المحقق.

عامتهم تعظيم علي.

ومن المشهود عندهم ذم معاوية وأبي موسى وعمرو بن العاص لأجل علي، ومنهم من يكفر هؤلاء ويفسقهم بخلاف طلحة والزبير وعائشة فإنهم يقولون إن هؤلاء تابوا من قتاله، وكلهم يتولى عثمان، ويعظمون أبا بكر وعمر، ويعظمون الذنوب فهم يتحرون الصدق كالخوارج، لا يختلفون الكذب كالرافضة ولا يرون أيضا اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة يترجحون على الخوارج والروافض وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته وحكمته وصدقه وطاعته وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس، لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس فجعلوا من التوحيد نفي الصفات، وإنكار الرؤية، والقول بأن القرآن مخلوق، فوافقوا في ذلك الجهمية، وجعلوا من العدل أنه لا يشاء ما يكون ويكون ما لا يشاء، وأنه يخلق أفعال العباد، فنفوا قدرته ومشيئته وخلقه لإثبات العدل، وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة.

وكذلك هم والخوارج قالوا بإنفاذ الوعيد ليثبتوا أن الرب صادق لا يكذب، إذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه، وغلطوا في فهم الوعيد، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف، قصدوا به طاعة الله ورسوله، كما يقصده الخوارج والزيدية[1] فغلطوا في ذلك، وكذلك إنكارهم

---

(١) الزيدية: فرقة من فرق الشيعة المعتدلة، وتعد من أقرب الفرق لأهل السنة، نسبة إلى مؤسسها زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- الذي خرج على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، وقتل سنة ١٢١هـ، وقد تتلمذ زيد على يد واصل بن عطاء رأس المعتزلة فأخذ عنه الاعتزال وأن أثر المعتزلة واضح في فكر الزيدية وأهم مبادئ الزيدية أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بن أبي طالب بالوصف لا بالاسم وأنه يشترط في الإمام أن يكون فاطميا، عالما شجاعا سخيا زاهدا يخرج للإمامة، ويجوز خروج =

للخوارق غير المعجزات قصدوا به إثبات النبوة ونصرها وغلطوا فيما سلكوه، فإن النصر لا يكون بتكذيب الحق وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الأنبياء.

والأشعرية[١] ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم، وبينوا ما بينوه من تناقضهم وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير.

فإن الأشعري[٢] كان من المعتزلة وبقي على مذهبهم أربعين سنة يقرأ على أبي علي الجبائي فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيرا بأصولهم وبالرد عليهم وبيان

=

إمامين في قطرين يستجمعان هذه الصفات، ويكون كل إمام منهما واجب الطاعة. ويجوز عند الزيدية إمامة المفضول مع وجود الأفضل، ولهذا فإنهم -خلاف فرق الشيعة جميعا- يثبتون إمامة أبي بكر وعمر -رضي الله عنه- ما. المحقق.

(١) الأشاعرة: أتباع الإمام أبو الحسن الأشعري، وهم وإن كانوا يذهبون مذهب إمامهم في أن العقل يستطيع إدراك وجود الله إلا أنه ليس للعقل عندهم ماله من شأن عند المعتزلة، فهو لا يوجب شيئا من المعارف، ولا يقتضي تحسينا ولا تقبيحا، ولا يوجب على الله -تعالى- رعاية لمصالح العباد، والواجبات كلها واجبة بالسمع، ومعرفة الله بالعقل تحصل وبالسمع تجب.(الموسوعة العربية الميسرة، ص١٦٦).

(٢) أبو الحسن الأشعري: ولد في البصرة حوالي ٢٦٠ هـ وقيل ٢٧٠هـ، وتتلمذ على يد أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي عام ٣٠٣هـ. وكان زعيم المعتزلة في عصره، وكان الجبائي يعد الأشعري أنجب تلاميذه ولذا كان يكلفه كثيرا بمجادلة خصوم المعتزلة لقدرته الفائقة على الجدل، ولعل السبب المباشر في خروج أبي الحسن الأشعري عن الاعتزال، المناظرة التي حدثت بين أبي الحسن وأستاذه الجبائي حول رأي المعتزلة في وجوب فعل الصلاح والأصلح فقد خرج أبو الحسن الأشعري بعد المناظرة معلنا خروجه عن مذهب امعتزلة والعودة إلى أهل السنة وأعلن براءته من سائر مؤلفاته السابقة التي كان يدعو فيها إلى مذهب المعتزلة. وتوفي أبو الحسن الأشعري سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة هجرية. المحقق.

تناقضهم، وأما ما بقي عليه من السنة فليس هو من خصائص المعتزلة، بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية وأما خصائص المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شيء منها بل ناقضهم في جميع أصولهم ومال في مسائل العدل والأسماء والأحكام إلى مذهبهم جهم ونحوه.

وكثير من الطوائف كالنجارية[١] أتباع حسين النجار والضرارية[٢] أتباع ضرار بن عمرو يخالفون المعتزلة في القدر والأسماء والأحكام وإنفاذ الوعيد، والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق والصوفية يذمونها ويعيبونها، وكذلك يبالغون في ذم النصارى أكثر مما يبالغون في ذم اليهود هم إلى اليهود، أقرب كما أن الصوفية ونحوهم إلى النصارى أقرب، فإن النصارى عندهم وزهد وأخلاق بلا معرفة ولا بصيرة فهم ضالون واليهود، غندهم علم ونظر بلا قصد صالح ولا عبادة ولا زهد ولا أخلاق كريمة فهم مغضوب عليهم والنصارى ضالون.

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافا بين المفسرين وروى بإسناده عن أبي روق عن ابن عباس وغير طريق الضالين: وهم النصارى الذين أضلهم الله بفريتهم عليه يقول فألهمنا دينك الحق وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له حتى لا تغضب علينا كما على اليهود ولا تضلنا كما أضللت

---

(١) النجارية: تنسب إلى الحسين بن محمد النجار: رأس فرقة النجارية، وهو أحد متكلمي الجبرية، مات حوالي عام ٢٣٠هـ بعد مناظرة مع النظام، انتصر فيها النظام على النجار فحم ومات عقبها. وفرقة النجارية أتباع الحسين النجار، (موافقون للصفاتية في القول بأن الله -تعالى- خالق أفعال العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأن العبد مكتسب، وموافقون للمعتزلة في نفي الصفات الوجودية عن ذات الله -تعالى-، ونفي الرؤية، والقول بحدوث كلام الله -تعالى- ووافقهم على ذلك ضرار بن عمرو، وحفص الفرد). (سيف الدين الأمدي، أبكار الأفكار، جـ٥، ص٨٩، ص٩٠).

(٢) ضرار بن عمرو: ظهر ضرار بن عمرو زمن واصل بن عطاء المعتزلي، ثم تحول وأصبح من المجبرة وتنسب إليه فرقة الضرارية.

النصارى فتعذبنا كما تعذبهم يقول منعنا من ذلك برفقك ورحمتك ورأفتك وقدرتك.

قال ابن أبي حاتم: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافا بين المفسرين، وقد قال سفيان بن عيينه: كانوا يقولون من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى. فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله، فيعظمون العلم وطريقه، وهو الدليل والسلوك في طريقه وهو النظر.

وأهل الزهد يعظمون الإرادة والمريد وطريق أهل الإرادة فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة وأولئك يبنون أمرهم على النظر وهذه هي القوة العلمية، ولا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا ولا بد أن يكون هذا وهذا موافقا لما جاء به الرسول.

فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا عن الإرادة وعظموا جنس النظر، ولم يلتزموا النظر الشرعي فغلطوا من جهة كون جانب الإرادة لم يعظموه، وإن كانوا يوجبون الأعمال الظاهرة فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها، ومن جهة أن النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به، وبين النظر البدعي الباطل المنهي عنه.

وكذلك الصوفية عظموا جنس الإرادة، إرادة القلب وذموا الهوى وبالغوا في الباب ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة -لأمر - الله ورسوله وبين الإرادة البدعية، بل أقبلوا على طريق الإرادة وأعرض كثير منهم عن طريق النظر، فدخل عليهم الداخل من هاتين الجهتين ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض، وكذلك بين أهل الكلام والرأي، وبين أهل التصوف والزهد تنافر وتباغض، هذا وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم صراط الذين

أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

نسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين.

obeikandl.com

فصل

فإن قيل فإذا كان في كتب الأناجيل التي عندهم أن المسيح صلب، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال لهم أنا المسيح ولا يقولون إن الشيطان تمثل على صورته، فالشيطان ليس هو لحم وعظم، وهذه أثر المسامير أو نحو هذا الكلام فأين الإنجيل الذي قال الله عز وجل فيه ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال قبل هذا ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٦-٤٧]، وقد قال قبل هذا ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٣﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴾ [المائدة: ٤٣-٤٤]، وقال أيضا ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال أيضا ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٦٨].

وهذا أمر لنبي ﷺ بأن يقول لأهل الكتاب الذي بعث إليهم وهو من كان في وقته ومن يأتي من بعدهم إلى يوم القيامة لم يؤمر أن يقول ذلك لمن قد تاب منهم وكذلك قوله: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ﴾ إخبار عن اليهود الموجودين وأن عندهم التوراة فيها حكم الله وكذلك قوله: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة: ٤٧]، وهو أمر من الله على لسان محمد لأهل الإنجيل ومن لا يؤمر على لسان محمد ﷺ.

قيل قبل هذا: إنه قد قيل ليس في العالم نسخة بنفس ما أنزل الله في التوراة والإنجيل بل ذلك مبدل، فإن التوراة انقطع تواتره، والإنجيل إنما أخذت عن أربعة، ثم من هؤلاء من زعم أن كثيرا مما في التوراة أو الإنجيل باطل، ليس من كلام الله، ومنهم من قال بل ذلك قليل، وقيل لم يحرف أحد شيئا من حروف الكتب، وإنما حرفوا معانيها بالتأويل، وهذان القولان قال كلا منهما كثير من المسلمين والصحيح القول الثالث، وهو أن في الأرض نسخا صحيحة وبقيت إلى عهد النبي ﷺ، ونسخا كثيرة محرفة، ومن قال إنه لم يحرف شيء من النسخ فقد قال ما لا يمكنه نفيه، ومن قال جميع النسخ بعد النبي ﷺ حرفت قال ما يعلم أنه خطأ، والقرآن يأمرهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة والإنجيل ويخبر أن فيهما حكمه وليس في القرآن خبر أنهم غيروا جميع النسخ.

وإذا كان كذلك فنقول هو سبحانه قال: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة: ٤٧]، وما أنزله الله هو ما تلقوه عن المسيح، فأما حكايته لحاله بعد أن رفع فهو مثلها في التوراة، ذكر وفاة موسى -عليه السلام-، ومعلوم أن هذا الذي في التوراة والإنجيل من الخبر عن موسى وعيسى بعد توفيهما ليس هو مما أنزله الله، ومما تلقوه عن موسى وعيسى، بل هو ما كتبوه مع ذلك للتعرف بحال توفيهما، وهذا خبر محض من الموجودين بعدهما عن حالهما ليس هو مما أنزل الله عليهما ولا هو مما أمر به في حياتهما ولا مما أخبر به الناس.

وكذلك ﴿ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [المائدة: ٦٨]، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٦]، فإن إقامة الكتاب والعمل بما أمر الله به في الكتاب من التصديق بما أخبر به على لسان الرسول، وما كتبه الذين نسخوه من بعد وفاة الرسول ومقدار عمره ونحو ذلك ليس هو مما أنزله الله على الرسول، ولا مما أمر به ولا أخبر به، وقد يقع مثل هذا في الكتب المصنفة، يصنف الشخص كتابا فيذكر ناسخه في آخر عمر المصنف ونسبه وسنه ونحو ذلك مما ليس

هو كلام المصنف.

ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن وأن لا يكتب في المصحف غير القرآن فلا يكتب أسماء السور، ولا التخميس، والتعشير، ولا آمين، ولا غير ذلك، والمصاحف والعلماء القديمة والتي كتبها أهل العلم على هذه الصفة وفي المصاحف من قد كتب ناسخها أسماء السور، والتخميس والتعشير، والوقف، والابتداء، وكتب في آخر المصحف تصديقه، ودعا، وكتب أسمه، ونحو ذلك، وليس هذا من القرآن.

فهكذا ما في الإنجيل من الخبر عن صلب المسيح وتوفيه ومجيئه بعد رفعه إلى الحواريين ليس هو ما قاله المسيح، وإنما هو ما رآه من بعده، والذي أنزله الله هو ما سمع من المسيح المبلغ عن الله.

فإن قيل فإذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب، وأنه أتاهم بعد أيام، وهم الذين نقلوا عن المسيح الإنجيل والدين فقد دخلت الشبهة.

قيل: الحواريون وكل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقلوه عن الأنبياء فإن الحجة في كلام الأنبياء وما سوى ذلك فموقوف على الحجة إن كان حقا قبل، وإلا رد، ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي ﷺ من القرآن والحديث يجب قبوله، لا سيما المتواتر كالقرآن وكثير من السنن، وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فإجماعهم معصوم، وما تنازعوا فيه رد إلى الله والرسول وعمر -رضي الله عنه-، قد كان أولا أنكر موت النبي ﷺ حتى رد ذلك عليه أبو بكر -رضي الله عنه- وقد تنازعوا في دفنه حتى فصل أبو بكر -رضي الله عنه- بالحديث الذي رواه، وتنازعوا في تجهيز جيش أسامة، وتنازعوا في قتال مانعي الزكاة، فلم يكن هذا قادحا فيما نقلوه عن النبي ﷺ.

والنصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح ولم يشهد أحد منهم صلبه فإن

الذين صلب إنما صلبه اليهود ولم يكن أحد من أصحاب المسيح حاضرا، وأولئك اليهود الذي صلبوه قد اشتبه عليهم المصلوب بالمسيح، وقد قيل إنهم عرفوا أنه ليس هو المسيح، ولكنهم كذبوا وشبهوا على الناس، والأول هو المشهور، وعليه جمهور الناس، وحينئذ فليس عند النصارى خبر عمن يصدقونه بأنه صلب لكن عمدتهم على ذلك الشخص الذي جاء بعد أيام وقال: أنا المسيح وذاك شيطان وهم يعترفون بأن الشياطين كثيرا ما تجيء ويدعى أنه نبي أو صالح ويقول: أنا فلان النبي أو الصالح، ويكون شيطانا وفي ذلك حكايات متعددة مثل حكاية الراهب الذي جاءه جاء وقال أنا المسيح جئت لأهديك فعرف أنه الشيطان، فقال أنت قد بلغت الرسالة ونحن نعمل بها، فإن جئت اليوم بشيء يخالف ذلك لم نقبل منك.

فليس عند النصارى واليهود علم بأن المسيح صلب كما قال -تعالى-: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۖ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وأضاف الخبر عن قتله إلى اليهود بقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإنهم بهذا الكلام يستحقون العقوبة إذ كانوا يعتقدون جواز قتل المسيح ومن جوز قتله كمن قتله، فهم في هذا القول كاذبون، وهم آثمون، وإذا قالوه فخرا لم يحصل لهم الفخر، لأنهم لم يقتلوه، وحصل الوزر لاستحلالهم ذلك، وسعيهم فيه، وقد قال النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» قالوا يا رسول الله فما بال المقتول؟! قال: «إنه كان حريصا على قتل صاحبه»[1].

وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ﴾ قيل هم اليهود، وقيل: النصارى، والآية تعم الطائفتين، وقوله: (لفي شك منه) قيل: من قتله، وقيل منه: أي في شك منه هل صلب أم لا، كما اختلفوا فيه فقالت اليهود: هو ساحر، وقالت

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد.

النصارى إنه إله، فاليهود والنصارى اختلفوا هل صلب أم لا، وهم في شك من ذلك ما لهم به من علم.

فإذا كان هذا في الصلب، فكيف في الذي جاء بعد الرفع، وقال إنه هو المسيح.

فإذا قيل: إن كان الحواريون الذين أدركوه قد حصل هذا في إيمانهم فأين المؤمنون به الذين قال فيهم: ﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿ فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ ﴾ [الصف: ١٤].

قيل ظن من ظن منهم أنه صلب لا يقدح في إيمانه إذا كان لم يحرف ما جاء به المسيح بل هو مقر بأنه عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فاعتقاده بعد هذا أنه صلب، لا يقدح في إيمانه فإن هذا اعتقاد موته على وجه معين، وغاية الصلب أن يكون قتلا له، وقتل النبي لا يقدح في نبوته، وقد قتل بنو إسرائيل كثيرا من الأنبياء وقال -تعالى-: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] وقال تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكذلك اعتقاد من اعتقد منهم أنه جاء بعد الرفع وكلمهم، هو مثل اعتقاد كثير من مشايخ المسلمين أن النبي ﷺ جاءهم في اليقظة، فإنهم لا يكفرون بذلك بل هذا كان يعتقده من هو أكثر الناس اتباعا للسنة واتباعا لها، وكان في الزهد والعبادة أعظم من غيره وكان يأتيه من يظن أنه رسول الله، فهذا غلط منه لا يوجب خروجهما عن الإيمان بالمسيح، ولا يقدح فيما نقلوه عنه.

وعمر -رضي الله عنه- لما كان يعتقد أن النبي ﷺ لم يمت، ولكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى، وأنه لا يموت حتى يموت أصحابه، لم يكن هذا قادحا في إيمانه وإنما كان غلطا ورجع عنه.

فصل

وقوله -تعالى- في هذه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، هو ذم لهم على اتباع الظن بلا علم وكذلك قوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥٧]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، وقوله: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٥-٣٦].

فهذه عدة مواضع يذم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن وكذلك قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩]، مطالبة بالعلم وذم لمن يتبع الظن وما عنده علم وكذلك قوله: ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وأمثال ذلك ذم لمن عمل بغير علم وعمل بالظن.

وقد ثبت في السنة المتواترة وإجماع الأمة أن الحاكم يحكم بشاهدين وإن لم يكن شهود حلف الخصم، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار**»[1].

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد.

والاجتهاد في تحقيق المناط مما اتفق المسلمون عليه ولابد منه كحكم ذوي عدل بالمثل في جزاء الصيد، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك، فلا يقطع به الإنسان بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده، كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضي لأحدهما بشيء من حق الآخر وأدلة الأحكام لابد فيها من هذا، فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض وكذلك خبر الواحد والقياس[١]، وإن كان قوم نازعوا في القياس فالفقهاء منهم لم ينازعوا في خبر الواحد كالظاهرية[٢] ومن نازع في هذا وهذا لم ينازع في العموم كالمعتزلة البغداديين، وإن نازع في العموم والقياس منازع كبعض الرافضة مثل الموسوي ونحوه لم ينازع في الأخبار فإن الإمامية عمدتهم على ما نقل عن الاثنى عشر، فلابد لهم من الرواية ولا يوجد من يستغني عن الظواهر والأخبار والأقيسة، بل لابد أن يعمل ببعض ذلك مع تجويز نقيضه وهذا عمل بالظن والقرآن، قد حرم اتباع الظن.

وقد تنوعت طرق الناس في جواز هذا فطائفة قالت: لا يتبع قط إلا العلم ولا يعمل بالظن أصلا وقالوا: أن خبر الواحد يفيد العلم، وكذلك يقولون في الظواهر بل يقولون نقطع بخطأ من خالفنا وننقض حكمه كما يقوله داود[٣].

---

(١) القياس: القياس اللغوي: رد الشيء إلى نظيره، والقياس الفقهي حمل فرع على أصله لعلة مشتركة، والقياس المنطقي عبارة عن قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليمها -لذاتها- قول آخر فإن كان المطلوب أو نقيضه مذكورا فيه: سمي استثنائيا، وإن كان غير مذكور فيه -بالفعل- سمي: اقترانيا. (الآمدي المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق د/ حسن الشافعي، الناشر مكتبة وهبة، مصر، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، صفحة ٨١).

(٢) الظاهرية: مذهب من المذاهب الفقهية التي بادت، وتنسب إلى داود الظاهري، وتقوم أصول هذا المذهب على العمل بظاهر الكتاب والسنة ما لم يدل دليل منهما أو من الإجماع على أنه يراد به غير الظاهر، فإنه لم يوجد نص عمل بالإجماع ورفض القياس رفضا تاما.

(٣) داود الظاهري: هو أبو سليمان داود بن علي بن حلف الأصبهاني المعروف بالظاهري، ولد بالكوفة عام ٢٠٢هـ وتتلمذ على إسحق بن راهويه وأبي ثورة وغيرهما. وانتهت إليه رياسة العلم ببغداد، وكان شافعيا في بدء أمره ثم انتحل مذهبه الظاهري الذي عرف به. =

وأصحابه، وهؤلاء عمدتهم إنما هو ما يظنونه ظاهرا.

وأما الاستصحاب[١]، والاستصحاب في كثير من المواضع من أضعف الأدلة وهم فيه كثير مما يحتجون به قد لا يكون ما احتجوا به ظاهر اللفظ، بل الظاهر خلافه فطائفة قالت: لما قام الدليل على وجوب العمل بالظن الراجح كنا متبعين للعلم فنحن نعمل عند وجود العلم لا نعمل بالظن وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأتباعه.

وهنا السؤال المشهور في حد الفقه أنه العلم بالأحكام الشرعية العلمية، وقال الرازي، العلم بالأحكام الشرعية العلمية المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة.

قال: فإن قلت الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علما؟

قلت: المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط الحكم قطع بوجوب العلم بما أدى إليه ظنه، فالعلم حاصل قطعا والظن واقع في طريقه.

=

وللظاهري مؤلفات عديدة منها، كتاب إبطال التقليد، وكتاب إبطال القياس، وكتاب خبر الواحد، وكتاب المخبر الموجب للعلم وغيرها من المؤلفات، وعرف عنه الزهد والورع، فلم يقبل عطاء من أحد، وقال بضرورة الأخذ بظاهر النصوص، فلا يعللها ولا يقيس. ولما سئل لماذا خالفت الإمام الشافعي ورددت القياس؟ قال: طبقت أدلته في إبطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس.

(١) الاستصحاب: هو الحكم بثبوت أمر أو نفيه في الزمان الحاضر أو المستقبل بناء على ثبوته أو عدمه في الزمان الماضي، لعدم قياس الدليل على تغييره. (وهبه الزحيلي، أصول الفقه، ط دار الفكر، ١٩٨٦م، جـ٢، ص٨٥٩). مثال ذلك: الأصل في الماء الطهارة حتى يثبت عدمها بدليل، والأصل بقاء الملكية للمالك حتى يثبت نقلها بدليل.

وحقيقة هذا الجواب أن هنا مقدمتين إحداهما: أنه قد حصل عندي ظن، والثانية: قد قام الدليل القطعي على وجوب اتباع هذا الظن فالمقدمة الأولى وجدانية، والثانية عملية استدلالية فليس الظن هنا مقدمة في الدليل كما توهمه بعضهم، لكن يقال العلم بهذا الظن هو حكم أصول الفقه، ليس هو الفقه، بل الفقه هو ذاك الظن الحاصل بالظاهر وخبر الواحد والقياس والأصول يفيد أن العمل بهذا الظن واجب، وإلا فالفقهاء لا يتعرضون لهذا. فهذا الحكم العملي الأصولي ليس هو الفقه.

وهذا الجواب جواب القاضي أبي بكر وهو بناه على أصله، فإنه عنده كل مجتهد مصيب، وليس في نفس الأمر أمر مطلوب ولا على الظن دليل يوجب ترجيح ظن على ظن بل الظنون عنده بحسب الاتفاق.

وقال الغزالي وغيره ممن نصر قوله: قد يكون بحسب ميل النفس إلى أحد القولين دون الآخر كمثل ذي الشدة إلى قول، وذي اللين إلى قول، وحينئذ فعندهم متى وجد المجتهد ظنًّا في نفسه، فحكم الله في حقه اتباع هذا الظن.

وقد أنكر أبو المعالي[1] وغيره عليه وهذا القول إنكارًا بليغًا، وهم معذورون في إنكاره فإن هذا أولًا مكابرة، فإن الظنون عليها أمارات ودلائل يوجب وجودها ترجيح ظن على ظن، وهذا أمر معلوم بالضرورة، والشريعة جاءت به، ووجحت

(١) الجويني: ٤١٩هـ-٤٧٨هـ هو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني رأس من رءوس الأشاعرة، ولد بنيسابور ونشأ بها، وأظهر نبوغًا مبكرا فتولى التدريس بنيسابور وهو في سن العقد الثاني من عمره، ثم رحل إلى بغداد طلبا للعلم والمعرفة، وارتحل بعد ذلك إلى مكة والمدينة يدرس بها ويفتي. ثم عاد إلى بلدته الأولى نيسابور أيام الوزير نظام الملك الذي أسس له المدرسة الشهيرة المعروفة بالمدرسة النظامية. الذي درّس فيها أيضًا تلميذه النجيب (أبو حامد الغزالي) وللجويني عدة مؤلفات منها البرهان في أصول الفقه، والشامل و الإرشاد في علم الكلام.

شيئا على شيء.

والكلام في شيئين في اتباع الظن وفي الفقه هل هو من الظنون:

أم الأول فالجواب الصحيح هو الجواب الثالث وهو أن كل ما أمر الله -تعالى- به فإنما أمر بالعلم، وذلك أنه في المسائل الخفية عليه أن ينظر في الأدلة ويعمل بالراجح،وكون هذا هو الراجح أمر معلوم عند أمر مقطوع به، وإن قدر أن ترجيح هذا على هذا فيه شك عنده، لم يعمل به وإذا ظن الرجحان، فإنما ظنه لقيام دليل عنده على أن هذا راجح، وفرق بين اعتقاد الرجحان، ورجحان الاعتقاد.

وأما اعتقاد الرجحان فقد يكون علما، وقد لا يعمل حتى يعلم الرجحان، وإذا ظن الرجحان أيضا فلابد أن يظنه بدليل يكون عنده أرجح من دليل الجانب الآخر، ورجحان هذا غير معلوم، فلأن ينتهي الأمر إلى رجحان معلوم عنده فيكون متبعا لما علم أنه أرجح وهذا اتباع للعلم لا للظن، وهو اتباع الأحسن كما قال: ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ ﴾ [الزمر: ١٨]، وقال: ﴿ وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم ﴾ [الزمر: ٥٥]، فإذا كان أحد الدليلين هو الأرجح فاتباعه هو الأحسن وهذا معلوم.

فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره وهو العلم بأرجح الدليلين المتعارضين وحينئذ فما عمل إلا بالعلم،وهذا جواب الحسن البصري وأبي وغيرهم، والقرآن ذم من لا يتبع إلا الظن فلم يستند ظنه إلى علم فإن هذا أرجح من غيره، كما قال: ﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النجم: ٢٨]، وقال: ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وهكذا في سائر المواضع يذم الذين إن يتبعون إلا الظن فعندهم ظن مجرد لا علم معه، وهم يتبعونه، والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس انهم لا

يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا فيعتقدون الرجحان اعتقادا عمليا لكن لا يلزم إذا كان أرجح أن لا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر، وهذا كما ذكر النبي ﷺ حيث قال: «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو مما أسمع».

فإذا أتى أحد الخصمين بحجة مثل بينة تشهد له، ولم يأت الآخر بشاهد معها، كان الحاكم عالما بأن حجة هذا أرجح، فما حكم إلا بعلم، لكن الآخر قد يكون له حجة لا يعلمها أو لا يحسن أن يبينها، مثل أن يكون قد قضاه أو أبرأه وله بينة تشهد بذلك وهو لا يعلمها أو لا يذكرها أو لا يجسر أن يتكلم بذلك، فيكون هو المضيع بحقه حيث لم يبين حجته، والحاكم لم يحكم إلا بعلم وعدل وضياع حق هذا كان من عجزه وتفريطه لا من الحاكم.

وهكذا أدلة الأحكام فإذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل كان المسند الثابت أقوى من المرسل، وهذا معلوم لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه المزكي أرجح وإن جاز أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق، لكن المجتهد إنما عمل بعلم وهو علمه برجحان هذا على هذا، ليس ممن لم يتبع إلا الظن، ولم يكن تبين له إلا بعد الاجتهاد التام فيمن أرسل ذلك الحديث وفي تزكية هذا الشاهد، فإن المرسل قد يكون راوية عدلا، حافظا، كما قد يكون هذا الشاهد عدلا، ونحن ليس معنا علم بانتفاء عدالة الراوي لكن معنا عدم العلم بعد التهما، وقد لا يعلم عدالتهما مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر.

فمن هنا يقطع الخطأ في الاجتهاد لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعمله إلى أمر لا يعلمه لإمكانه ثبوته في نفس الأمر، فإذا كان لابد من ترجيح أحد القولين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته وإن لم يعلم انتفاؤه من جهته فإنهما إذا تعارضا وكانا متناقضين فإثبات أحدهما هو نفي الآخر فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفي ذلك المجهول بالعكس، فإذا كان

لابد من الترجيح وجب قطعا ترجيح المعلوم ثبوته على ما لم يعلم ثبوته.

ولكن قد يقال إنه لا يقطع بثبوته، وقد قلنا فرق بين اعتقاده الرجحان، ورجحان الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فهو علم، والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا.

وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن لكن لم يكن من قال الله فيه: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. بل هنا ظن رجحان هذا وظن رجحان ذاك وهو الظن هو الراجح ورجحانه معلوم، فحكم بما علمه من الظن الراجح، ودليله الراجح، وهذا معلوم له لا مظنون عنده، وهذا يوجد في جميع العلوم والصناعات كالطب والتجارة وغير ذلك.

وأما الجواب عن قولهم: الفقه من باب الظنون فقد أجاب طائفة منهم أبو الخطاب بجواب آخر وهو أن العلم المراد به العلم الظاهر، وإن جوز أن يكون الأمر بخلافه كقوله: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

والتحقيق أن عنه جوابين:

أحدهما: أن يقال جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها هي ثابتة بالنص أو الإجماع، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس وهذا موجود في سائر العلوم وكثير مسائل الخلاف هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة، وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح فهو معلوم مقطوع به، وما يعلم من الدين ضرورة جزء من الفقه وإخراجه من الفقه قول لم يعلم أحد من المتقدمين قاله، ولا احترز بهذا القيد أحد إلا الرازي ونحوه، وجميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة والزكاة والحج واستقبال القبلة ووجوب الوضوء والغسل من الجنابة وتحريم الخمر والفواحش وغير ذلك مما يعلم من الدين ضرورة.

وأيضًا فكون الشيء معلومًا من الدين ضرورة أمر إضافي، فحديث العهد بالإسلام ومن نشأ ببادية بعيدة، قد لا يعلم هذا بالكلية، فضلا عن كونه يعلمه بالضرورة، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ سجد للسهو، وقضي بالدية على العاقلة، وقضى أن الولد للفراش، وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة، وأكثر الناس لا يعلمه ألبته.

الجواب الثاني: أن يقال الفقه لا يكون فقهًا إلا المجتهد المستدل، وهو قد علم أن هذا الدليل أرجح، وهذا الظن أرجح، فالفقه هو علمه برجحان هذا الدليل، وهذا الظن ليس الفقه قطعه بوجوب العلم، أي بما أدى إليه اجتهاده، بل هذا القطع من أصول الفقه والأصولي يتكلم في جنس الأدلة، ويتكلم كلامًا كليًّا فيقول يجب إذا تعارض دليلان أن يحكم بأرجحهما، ويقول أيضًا إذا تعارض العام والخاص فالخاص أرجح، وإذا تعارض المسند والمرسل، فالمسند أرجح، ويقول أيضًا العام المجرد عن قرائن التخصص شموله الأفراد أرجح من عدم شموله ويجب العمل بذلك.

فأما الفقيه فيتكلم في دليل معين في حكم معين مثل أن يقول قوله: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] خاص في أهل الكتاب ومتأخر عن قوله: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٢١] وتلك الآية لا تتناول أهل الكتاب، وإن تناولتهم فهذا خاص متأخر فيكون ناسخًا ومخصصًا، وفهو يعلم أن دلالة هذا النص على الحل أرجح من دلالة ذلك النص عل التحريم، وهذا الرجحان معلوم عنده قطعًا وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه وهو علم قطعي لا ظني ومن لم يعلم كان مقلدًا للأئمة الأربعة والجمهور الذين جوزوا نكاح الكتابيات واعتقاد المقلد ليس بفقه، ولهذا قال المستدل على أعيانها والفقيه قد استدل على عين الحكم المطلوب والمسؤول عنه، وحيث لا يعلم الرجحان فهو متوقف لا قول له.

وإذا قيل له: فقد قال: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

قال هذا نزل عام الحديبية[1] والمراد به المشتركات، والمراد به المشتركات، فإن سبب النزول يدل على أنهن مرادات قطعًا وسورة المائدة بعد ذلك فهي خاص متأخر وذاك عام متقدم والخاص المتأخر أرجح من العام المتقدم، ولهذا لما نزل قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فارق عمر امرأة مشركة، وكذلك غيره، فدل على أنهم كانوا ينكحون المشركات إلى حين نزول هذه الآية، ولو كانت آية البقرة قد نزلت قبل هذه لم يكن كذلك، فدل على أن آية البقرة بعد آية الممتحنة وآية المائدة بعد آية البقرة، بهذا النظر وأمثاله هو نظر الفقيه العالم برجحان دليل، وظن على دليل، وهذا علم لا ظن.

فقد تبين أن الظن له أدلة تقتضيه وإن العالم إنما يعلم بما يوجب العلم بالرجحان لا بنفس الظن إلا إذا علم رجحانه، وأما الظن الذي لا يعلم رجحانه

---

(١) عام الحديبية: في هذا العام تم صلح الحديبية بين رسول الله ﷺ وصحابته الكرام وبين قريش وكان ذلك في شهر ذي القعدة من العام السادس للهجرة وتم الصلح بينهما على الشروط التالية:
- أن توضع الحرب عن الناس عشر سنين.
- من أراد الدخول في عهد محمد ﷺ دخل فيه، ومن أراد الدخول في عهد قريش دخل فيه.
- أن يعيد محمد ﷺ إلى مكة كل من أتاه مسلمًا من غير إذن مواليه، ولا تفعل ذلك قريش.
- أن يعود محمد ﷺ عامه هذا، ويأتي في العام المقبل، فيقيم في مكة ثلاثة أيام تخليها قريش له، وليس معه سوى سلاح المسافر، وهو السيوف في الإغماد.
[ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤م، جـ ٣، ص ٢٠٣]. والحقيقة أن هذا الصلح رغم أن ظاهره يوحي بالغبن للمسلمين، إلا أنه فتحًا مبينًا للإسلام والمسلمين كما بين-سبحانه-وتعالى ذلك في سورة الفتح، فقد ساعد على انتشار الإسلام، ومكن رسول الله ﷺ من إرسال الكتب والرسل للعمل على الدعوة لدين الله، فدخل الناس في دين أفواجًا.

فلا يجوز اتباعه، وذلك هو ذم الله به من قال فيه: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [النجم: ٢٣] فهم لا يتبعون إلا الظن ليس عندهم علم ولو كانوا عالمين بأنه ظن راجح، لكانوا قد اتبعوا علمًا لم يكونوا ممن لم يتبع إلا الظن، والله أعلم.

obeikandl.com

فصل

فهاهنا ثلاثة أشياء:

أحدها: لظن الراجح في نفس المستدل المجتهد.

والثاني:الأدلة التي يسميها بعض المتكلمين أمارات التي تعارضت، وعلم المستدل بأن التي أوجبت ذلك الظن أقوى من غيرها.

الثالث: أنه قد يكون في نفس الأمر دليل آخر على القول الآخر لم يعلم به المستدل وهذا هو الواقع في عامة موارد الاجتهاد، فإن الرجل قد يسمع نصًا عامًّا كما سمع ابن عمر وغيره أن النبي ﷺ نهى عن.قطع الخفين، وأنه أمر أن لا يخرج أحد حتى يودع البيت أو أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير وظاهره العموم وهذا راجح على الاستصحاب النافي للتحريم، فعلموا بهذا الراجح وهم يعلمون قطعًا أن النهي أولى من الاستصحاب.

لكن يجوز أن يكون مع الاستصحاب دليل خاص، ولكن لما يعلموه لم يجز لهم أن يعدلوا عما علموه إلى ما لم يعلموه، كانوا يفتون بأن الحائض عليها الوداع وعليها قطع الخفين وإن قليل الحرير وكثيره حرام، وابن الزبير كان يحرمه على الرجال والنساء لعموم قوله: (من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة)[1]، وكان في نفس الأمر نصوص خاصة بأن النبي ﷺ رخص للحائض أن تنفر بلا وداع وأنها تلبس الخفين وغيرهما مما نهى عنه المحرم، ولكن تجتنب النقاب والقفازين وأنه رخص في موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة من الحرير كما بين ذلك في (الصحيح)[2] في رواية عمر ولم يعرف به ابنه عبد الله، وكان له جبة مكفوفة بالحرير، فلما سمع ابن

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه البخاري والنسائي وابن ماجه.

عمر ونحوه هذه النصوص الخاصة رجعوا وعلموا حينئذ أنه كان في نفس الأمر دليل أقوى من الدليل الذي يستصحبوه ولم يعلموا به، وهم في الحالين إنما حكموا بعلم لم يكونوا ممن يتبع إلا الظن، فإنهم أولًا رجحوا العموم على استصحاب البراءة الأصلية، وهذا ترجيح بعلم، فإن هذا راجح بلا ريب والشرع طافح بهذا.

فما أوجبه الله أو حرمه في كتابه كالوضوء والحج وغيرهما نصوص عامة، وما حرمه كالميتة والدم ولحم الخنزير حرمه بنصوص عامة هي راجحة ومقدمة على البراءة الأصلية النافية للوجوب، والتحريم، فمن رجح ذلك فقد حكم بعلم وحكم بأرجح الدليلين المعلوم الرجحان، ولم يكن ممن لم يتبع إلا الظن، لكن لتجويزه أن يكون النص مخصوصًا صار عنده ظن راجح، ولو علم أنه لا تخصيص هناك قطع بالعموم، وكذلك لو علم إرادة نوع قطع بانتفاء الخصوص.

وهذا القول في سائر الأدلة مثل أن يتمسك بنصوص وتكون منسوخة، ولم يبلغه الناسخ كالذين نهوا عن الانتباذ في الأوعية، وعن زيارة القبور ولم يبلغهم النص الناسخ وكذلك الذين صلوا إلى المقدس قبل أن يبلغهم النسخ، مثل من كان من المسلمين بالبوادي وبمكة والحبشة، وغير ذلك، وهؤلاء غير الذين كانوا بالمدينة وصلى بعضهم صلاة إلى القبلتين، بعضها إلى هذه القبلة، وبعضها إلى هذه القبلة، لما بلغهم النسخ لهم في أثناء الصلاة فاستداروا في صلاتهم من جهة بيت المقدس إلى جهة الكعبة من جهة الشام إلى جهة اليمن.

فالقاضي أبو بكر ونحوه من الذين ينفون أن يكون في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه يقولون ما ثم إلا الظن الذي في نفس المجتهد، والأمارات لا ضابط لها، وليست أمارة أقوى من أمارة، فإنهم إذا قالوا ذلك لزمهم أن يكون الذي عمل بالمرجوح دون الراجح مخطئًا، وعندهم ليس الأمر خطأ.

وأما السلف والأئمة الأربعة والجمهور، فيقولون: بل الأمارات بعضها أقوى

من بعض في نفس الأمر، وعلى الإنسان أن يجتهد ويطلب الأقوى، فإذا رأى دليلًا أقوى من غيره ولم ير ما يعارضه عمل به ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وإذا كان في الباطن ما هو أرجح منه كان مخطئًا معذورًا وله أجر على اجتهاده وعمله بما بين له رجحانه وخطؤه مغفور له، وذلك الباطن هو الحكم لكن بشرط القدرة على معرفته فمن عجز عن معرفته لم يؤاخذ بتركه.

فإذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطئ بل كل مجتهد مصيب، مطيع فاعل ما أمره الله به، وإذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد، وله أجران كما في المجتهدين في جهة الكعبة إذا صلوا إلى أربع جهات فالذي أصاب الكعبة واحد وله أجران لاجتهاده وعمله كان أكمل من غيره، والمؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، ومن زاده الله علمًا وعملًا زاده أجرًا بما زاده من العلم والعمل قال -تعالى-: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ [الأنعام: ٨٣] قال مالك عن زيد بن أسلم: بالعلم.

وكذلك قال في قصة يوسف: ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾[يوسف: ٧٦].

وقد تبين أن جميع المجتهدين إنما قالوا بعلم اتبعوا العلم، وإن الفقه من أجل العلوم وأنهم ليسوا من الذين لا يتبعون إلا الظن، لكن بعضهم قد يكون عنده علم ليس عند الآخر، إما بأن سمع ملم يسمع الآخر، وإما بأن فهم ما لم يفهم الآخر كما قال -تعالى-: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩].

وهذه حال أهل الاجتهاد والنظر والاستدلال في الأصول والفروع، ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع.

بل جعل الدين قسمين أصولًا وفروعًا لم يكن معروفًا في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة وأدخله في أصول الفقه من نقل عنهم، وحكوا عن عبيد الله بن الحسن العنبري أنه قال: كل مجتهد مصيب، ومراده أنه لا يأثم.

وهذا قول عامة الأئمة كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما.

ولهذا يقبلون شهادة أهل الأهواء، ويصلون خلفهم، ومن ردها كمالك وأحمد فليس ذلك مستلزمًا إثمهما، لكن المقصود إنكار المنكر وهجر من أظهر البدعة، فإذا هجر ولم يصل خلفه ولم تقبل شهادته كان ذلك منعًا له من إظهار البدعة، ولهذا فرق أحمد وغيره بين الداعية للبدعة المظهر لها وغيره، وكذلك قال الخرقي ومن صلى خلف من يجهر ببدعة أو منكر أعاد، وبسط هذا له موضع آخر.

والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكر ضابطًا يميز النوعين بل تارة يقولون هذا قطعي، وهذا ظني، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس فإن كون الشيء قطعيًّا وظنيًّا أمر إضافي، وتارة يقولون: الأصول هي العمليات الخبريات والفروع العمليات وكثير من العمليات من جحدها كفر، كوجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتارة يقولون هذه عقليات وهذه سمعيات، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطئ، فإن الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وإذا تدبر الإنسان تنازع الناس وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الآخر كما في مسائل الأحكام، مثال ذلك ما تقدم في الأصول الخمسة التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، ومسائل الأسماء، والأحكام، وإنفاذ الوعيد، وهي التي توالي المعتزلة من وافقهم عليها، ويتبرؤن ممن خالفهم فيها، وقد قدمنا أنهم

قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته وصدقه وطاعة أمره، لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور كما تقدم، وكذلك الذين ناقضوها في الأصول الخمسة وكان عندهم عمل ليس عند أولئك وكان عند أولئك علم ليس عند هؤلاء، وكل من الطائفتين لم تحط علمًا بما في الكتاب والسنة من بيان هذه الأمور بل علموا بعضًا وجهلوا بعضًا.

فإن هؤلاء المجبرة[1] هم في الحقيقة لا يثبتون لله عدلًا ولا حكمة ولا رحمة ولا صدقًا فأولئك قصدوا إثبات هذه الأمور، أما العدل فعندهم كل ممكن فهو عدل، والظلم عندهم هو الممتنع، فلا يكون ثم عدل يقصد فعله وظلم يقصد تركه، ولهذا يجوزون عليه فعل كل شيء وإن كان قبيحًا، ويقولون القبيح هو ما نهى عنه، وهو لا ناهي له، ويجوزون الأمر بكل شيء وإن كان منكرًا وشركًا، والنهي عن كل شيء وإن كان توحيدًا ومعروفًا، فلا ضابط عندهم للفعل فلهذا ألزموهم جواز إظهار المعجزات على يد الكاذب، ولم يكن لهم عن ذلك جواب صحيح، ولم يذكروا فرقًا بين المعجزات وغيرها، ولا ما به يعلم صدق النبي ﷺ إلا إذا نقضوا أصلهم، وقد قال الله -تعالى-: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾

(١) المجبرة: الجبر هو نفي الفعل عن العبد وإضافته إلى الرب -سبحانه وتعالى- وأول من قال بالجبر في الإسلام هو الجهم بن صفوان [ت: ١٢٨] رأس المجبرة، وأصبح لفظ الجبر لقبًا على الجهم وأتباعه الجهمية من بعده، وكان قد أظهر قوله بالجبر ردًّا على المعتزلة الذين أظهروا مقالتهم في نفي القدر وقالوا إن الأمر أنف ولا قضاء، فقال جهم عكس مقالتهم، وأشار إلى أن الإنسان مقهور على فعله، وهو كالريشة المعلقة في الهواء، تحركها الرياح كيف يشاء، فالإنسان في رأيه مجبر على أفعاله وأن قدرة الإنسان لا أثر لها في الفعل الإنساني، ورأي المجبرة هذا يؤدي إلى تعطيل الجزاء، وإلى إلغاء المسئولية الفردية، وتنقسم الجبرية إلى قسمين: جبرية خالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا، ولا كسبًا كالجهمية، والفرقة الثانية جبرية متوسطة وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا، ولكن تثبت له كسبًا كالأشعرية والنجارية والضرارية والحفصية أتباع حفص الفرد.

[آل عمران: ١٨] وعندهم هذا لا فائدة فيه فليس في الممكن قسط وجور حتى يكون قائمًا بهذا دون هذا، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وكذلك الحكمة عندهم لا تفعل لحكمة وقد فسروا الحكمة إما بالعلم وإما بالقدرة وإما بالإرادة، ومعلوم أن القادر قد يكون حكيمًا ويكون غير حكيم، كذلك المريد قد يكون إرادته حكمة وقد يكون سفهًا، والعلم يطابق المعلوم سواء كان حكمة أو سفهًا، فليس عندهم في نفس الأمر أن الله حكيم، وكذلك الرحمة وما عندهم في نفس الأمر إلا ترجيح أحد المثلين بلا مرجح نسبتها إلى نفع العباد وضررهم سواء، فليس عندهم نفس الأمر رحمة ولا محبة أيضًا، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وتبين تناقضهم في الصفات والأفعال حيث أثبتوا الإرادة مع نفي المحبة والرضا ومع نفي الحكمة، وتبتين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض، وأن المتفلسفة نفاة الإرادة أعظم تناقضًا منهم، فإن الرازي ذكر في (المطالب العالية)، مسألة الإرادة ورجح فيها نفي الإرادة، لأنه لم يمكنه أن يجيب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحاب الجهمية والمعتزلة ففر إليهم، وكذلك في غير هذا من المسائل فهو تارة يرجح قوله قول المتفلسفة، وتارة يرجح قول المتكلمة، وتارة يحار ويقف، واعترف في آخر عمره بأن هؤلاء وهؤلاء لا تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا.

وقال: قد تأملت الطريق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرأ في النفي: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

فقد تبين أنهم لا يثبتون عدل الرب ولا حكمته ولا رحمته، وكذلك الصدق، فإنهم لما أرادوا أن يقيموا الدليل على أن الله صادق تعذر ذلك عليهم، فقالوا: الصدق في الكلام النفساني واجب لأنه يعلم الأمور، ومن يعلم يمتنع أن يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه، وعلى هذا اعتمد الغزالي وغيره فقيل لهم: هذا ضعيف لوجهين:

أحدهم: الصدق في ذلك المعنى لا ينفع إن لم يثبت الصدق في العبارات الدالة عليه، ويتميز بين الأفعال عندهم.

الثاني: أنهم أثبتوا الخبر النفساني، فإن الإنسان يخبرك بالكذب فيقوم في نفسه معنى ليس هو العلم، وهو معنى الخبر، فهذا يقتضي أنهم يقولون: إن العالم قد يقوم في نفسه خبر بخلاف عمله.

والرازي لما مسألة أنه لا يجوز يتكلم بكلام ولا يعني به شيئًا خلافًا للحشوية[1]

---

(١) الحشوية: نسبة إلى (الحشو)، والحشو في الإصطلاح عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته، [الجرجاني، تعريفات، مادة (الحشو)]، ويرى الحشوية أهمية التمسك بظاهر النصوص، وقالوا إنه لا مدخل للعقل في معرفة الله -تعالى-، يقول ابن رشد في كتابه، الكشف عن مناهج الأدلة: (قال الحشوية: إن طريق معرفة وجود الله -تعالى- هو السمع لا العقل، أعني أن الإيمان بوجوده الذي كلف الناس التصديق به، يكفي فيه أن يتلقى من صاحب الشرع، ويؤمن به إيمانًا، كما يتلقى منه أحوال المعاد، وغير ذلك مما لا دخل فيه للعقل)، [ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة، ص٣١]، وهناك فرقة من مشبهة الحشوية الغلاة: (كمضر، وكهمس، والهجيمي وغيرهم، فقد نقل عنهم أنهم أجازوا على ربهم الملامسة، والمصافحة، والمعانقة، للمخلصين، وأنهم يرونه في الدنيا، ويزورونه، ويزورهم، حتى نقل عن بعضهم أنه قال: اعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني عما وراء ذلك وقال: إن معبوده، جسم من لحم، ودم، وله جوارح، وأعضاء من يد، ورأس، وعينين ولسان، وأذنين وأنه أجوف الأعلى، مصمت الأسفل، وأنهم أجروا كل ما ورد من أخبار الصفات، على ظاهرها)، [سيف الدين الآمدي، أبكار الأفكار، جـ ٥، ص ٩٣].

قيل له: هل قال أحد من طوائف الأمة إن الله لا يعني بكلامه شيئًا، وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم العباد معناه، وقيل لهم: هب إن في هذا نزاعًا فهو لم يقم دليل على امتناع ذلك، بل قال عيب أو نقص والله منزه عنه فقيل له: إما أن يريد المعنى القائم بالذات أو العبارات المخلوقة، أما الأول فلا يجوز إرادته هنا، لأن المسألة هي فيمن يتكلم بالحروف المنظومة، ولا يعني شيئًا وذلك القائم بالذات هو نفس المعنى، وإن أردت الحروف وهو مراده فتلك عندك مخلوقة ويجوز عندك أن يخلق كل شيء ليس منزهًا عن فعل من الأفعال، والعيب عندك هو ما لا تريده فهذا ممتنع.

فتبين أنه ليس لهم حجة لا على صدقة ولا على تنزيهه عن العيب في خطابه، فإن ذلك إنما يكون ممن تنزيهه عن بعض الأفعال، وتبين بذلك أنهم لا يثبتون عدله ولا حكمته ولا رحمته ولا صدقه، والمعتزلة قصدهم إثبات هذه الأمور، ولهذا يذكرونها في خطبة الصفات، كما يذكرها لأبو الحسين البصري وغيره، كما ذكر في أول صور الأدلة خطبة مضمونها أن الله واحد عدل لا يظلم الناس شيئًا، ولكن الناس أنفسهم يظلمون، وإنه بالناس لرؤوف رحيم، وأظن فيها إثبات صدقه، ولهذا يكفرون من يجوزه أو يكذبه أو يسفهه أو يشبهه، ولكن قد غلطوا في مواضع كثيرة، كما قد نبه على هذا في غير موضع.

فكلا الطائفتين، معها حق وباطل ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار، وآمن بما جاء به الرسول كله، على وجه لم يؤمن ببعض ويكفر ببعض، وهؤلاء هم أهل الرحمة لا يختلفون بخلاف أولئك المختلفين، قال -تعالى-: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

فصل

والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات، وابن كلاب[١]، ومن تبعه كالأشعري وأبي العباس القلانسي ومن تبعهم أثبتوا الصفات لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية، مثل كونه يتكلم بمشيئته، ومثل كون فعله الاختياري يقوم بذاته، ومثل كونه يحب ويرضى عن المؤمنين إيمانهم، ويغضب ويبغض الكافرين بعد كفرهم، ومثل كونه يرى أفعال العباد بعد أن يعلموها كما قال -تعالى-: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٥]، فأثبت رؤية مستقلة وكذلك قوله -تعالى-: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ١٤]، ومثل كونه نادى موسى حين أتى لم يناده قبل ذلك بنداء قام بذاته فإن المعتزلة والجهمية يقولون خلق نداء في الهواء، والكلابية[٢] والسالمية يقلون: النداء قام بذاته وهو قديم لكن سمعه موسى، فاستجدوا سماع موسى والإيمان وإلا فما زال عندهم مناديًا.

والقرآن والأحاديث وأقوال السلف والأئمة كلها تخالف هذا وهذا، وتبين أنه

---

(١) ابن كلاب: هو عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطاني البصري، كان من المتكلمين البرازين زمن المأمون، وقيل إنه سمي ابن كلاب لأنه كان يخطف الذي يناظره. وذكر السكسكي في البرهان أنه كان نصرانيًا فأسلم وفارق قومه، [السكسكي، البرهان، ص ٣٦].

(٢) الكلابية: تنسب هذه الفرقة إلى أتباع عبد الله بن كلاب البصري، وقد انفردت هذه الفرقة بقولهم انه ليس الله -تعالى- كلام مسموع، وأن جبريل عليه السلام ليس يسمع من الله -تعالى- كلامًا مما أداه إلى رسله صلوات ربي وسلامهم عليهم وإنما هو إلهام ألهمه الله إياه من غير كلا، وهذا خطأ كبير فإن الله -تعالى- قال: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، وهذا يدل أن الله -سبحانه وتعالى- كلامًا مسموعًا، يقول الله -تعالى- في سورة التوبة: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦].

ناداه حين جاء، وأنه يتكلم بمشيئة في وقت بكلام معين، كما قال: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ [الأعراف: ١١٠] وقال -تعالى-: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩]، والقرآن فيه مئون من الآيات تدل على هذا الأصل، وأما الأحاديث فلا تحصى، وهذا قول أئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء، ولهذا قال عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما: لم يزل متكلمًا إذا شاء وكيف شاء وهذا قول عامة أهل السنة، فلهذا اتفقوا على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ولم نعرف عن أحد من السلف أنه قال: هو قديم لم يزل، والذين قالوا من المتأخرين هو قديم كثير منهم من لم يتصور المراد؛ بل منهم من يقول: هو قديم في عمله، ومنهم من يقول قديم أي متقدم الوجود متقدم على ذات زمان المبعث، لا أنه أزلي لم يزل، ومنه من يقول بل مرادنا بقديم أنه غير مخلوق وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه على هذا كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته، وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم. وقد جاء في القرآن والسنة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع بعض المخلوقات كقوله: «**ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم، ملك كذاب، شيخ زان، وعائل مستكبر**»[(١)]، وكذلك في الاستماع قال -تعالى-: ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ٢] أي: سمعت وقال النبي ﷺ: «**ما أذن الله لشيء، كإذنه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن، يجهر به**»[(٢)]، وقال: «**لله أشد إلى صاحب القرآن من صاحب القينة إلى قينته**»[(٣)]، فهذا تخصيص بالأذن، وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض، وكذلك سمع

(١) رواه مسلم والنسائي وأحمد.
(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.
(٣) رواه أحمد في مسنده.

الإجابة كقوله: (سمع الله لمن حمده) وقول الخليل: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠]، يقتضي التخصيص بهذا السمع فهذا التخصيص ثابت في الكتاب والسنة، وهو تخصيص بمعنى يقوم بذاته بمشيئته وقدرته كما تقدم، وعند النفاة هو تخصيص بأمر منفصل لا بمعنى يقوم بذاته، وتخصيص من يحب ومحبته بالنظر والاستماع المذكور يقتضي أن هذا النوع منتف عن غيرهم.

لكن مع ذلك هل يقال: إن نفس الرؤية والسمع الذي هو مطلق الإدراك هو من لوازم ذاته، فلا يمكن وجود مسموع ومرئي إلا وقد تعلق به، كالعلم أو يقال: إنه أيضًا بمشيئته وقدرته، فيمكنه، أن لا ينظر إلى بعض المخلوقات؟ هذا فيه قولان:

والأول: قول من لا يجعل ذلك متعلقًا بمشيئته وقدرته، وأما الذين يجعلونه متعلقًا بمشيئته وقدرته فقد يقولون: متى وجد المرئي والمسموع وجب تعلق الإدراك به.

والقول الثاني: إن جنس السمع والرؤية يتعلق بمشيئته وقدرته، فيمكن أن لا ينظر إلى شيء من المخلوقات، وهذا هو المأثور عن طائفة من السلف كما روى ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني قال: ما نظر الله إلى شيء خلقه إلا رحمة، ولكنه قضى أن لا ينظر إليهم.

وقد يقال هذا مثل الذكر والنسيان فإن الله -تعالى- قال: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وفي (الصحيحين) عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله -تعالى-: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا، وإن تقرب إلى ذراعًا

تقربت إليه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» فهذا الذكر يختص بمن ذكره، فمن لا يذكره لا يحصل له الذكر، ومن آمن به وأطاعه ذكره برحمته، ومن أعرض عن الذكر الذي أنزله أعرض عنه كما قال: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ [سورة طه ١٢٤-١٢٦]، ومثله قوله: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧].

وقد فسروا هذا النسيان بأنه [إعراض] وهذا النسيان ضد الذكر، وفي (الصحيح)[1]، في حديث الكافر يحاسبه، قال: «**أفظننت أنك ملاقي**، قال: **لا**، قال: **فاليوم أنساك كما نسيتني**» فهذا يقتضي أنه لا يذكره كما يذكر أهل طاعته هو متعلق بمشيئته وقدرته أيضًا وهو -سبحانه- قد خلق هذا العبد وعلم ما سيعلمه قبل أن، يعلمه ولما علم ما عمل ورآى عمله: فهذا النسيان لا يناقض ما علمه -سبحانه- من حال هذا.

(١) رواه مسلم

فصل

في جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملًا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم.

والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في أمور دنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلوم فيها ما أخذ عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، ومن سوى الرسول، إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد وإما أن يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه، إما لرغبة وإما لرهبة وإما لغرض آخر وإما أن يكون بيانه ناقصًا ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان.

وبيان الرسول على وجهين، تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية، وتارة يخبر بها خبرًا مجردًا لما قد أقامه من الآيات البينات والدلائل اليقينيات على أنه رسول الله المبلغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلا الحق، وإن الله شهد له بذلك وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلغه عنه، والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل، وهي أيضًا شرعية سمعية، لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها.

وجميع طوائف النظار متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية وفي كتب التفسير، وعامة النظار أيضًا يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجردة عن المطالب الدينية، فإنه إذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به.

والعلوم ثلاثة منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية، وأحسن الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول فينبغي أن يعرف أن أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول، فإن من الناس من يذهل عن هذا، فمنهم من يقدح في الدلائل العقلية مطلقًا، لأنه صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين، ومنهم من يعرض عن تدبر القرى، وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه، لأنه صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط، فلابد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبت النبوة وصدق الخبر حتى يستدل بعض ذلك من ثبت بالعقل صدقة، ومنها ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء، وخبرهم المجرد هو دليل سمعي[1]، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلهية والملائكة والعرش والجنة والنار، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه.

فأما نفس إثبات الصانع ووحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته وحكمته ورحمته ونحو ذلك فهذا يعلم بالأدلة العقلية، وإن كانت الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية، لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرد،

---

(١) الدليل السمعي: الدليل السمعي في العرف هو والدليل اللفظي المسموع، وفي عرف الفقهاء: الدليل السمعي هو الدليل الشرعي، وهو عندهم منقسم إلى الكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس والاستدلال، وأما في عرف المتكلمين: فإنهم إذا أطلقوا الدليل السمعي: فلا يريدون به غير الكتاب والسنة وإجماع الأمة، [الآمدي، أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق د/ أحمد المهدي، طبعة دار الكتب والوثائق القومية بمصر، ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٢م، جـ٤ ، ص ٣١٩، ص ٣٢٠].

وإن كان أخبار الأنبياء المجردة تفيد العلم اليقيني أيضًا، فيعلم بالأدلة العقلية التي أرشدوا إليها ويعلم بمجرد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلت على صدقهم.

وقد تنازع الناس في العلم بالمعاد[١] وبحسن الأفعال وقبحها، فأكثر الناس يقولون: إنه يعلم بالعقل مع السمع، والقائلون بأن العقل يعلم به الحسن والقبح أكثر من القائلين بأن المعاد يعلم بالعقل، قال أبو الخطاب: هو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين ومنهم من يقول: المعاد والحسن والقبح لا يعلم إلا بمجرد الخبر وهو قول الأشعري وأصحابه ومن وافقهم من أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى[٢]، وأبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي[٣]، وغيرهم، وكلهم متفقون على أن من العلوم ما يعلم بالعقل والسمع الذي هو مجرد الخبر، مثل كون أفعال العباد مخلوقة لله أو

---

(١) المعاد: من السمعيات التي ينبغي الإيمان بها والسمعيات التي يخبرنا بها الشرع مثل أشراط الساعة، وعذاب القبر والبعث والأمور التي تكون بعد البعث كالحساب والكتب والصراط والشفاعة والحوض والجن والنار والملائكة، وهي عقائد إيمانية يجب الإيمان بها، ويتعلق بموضوع المعاد مسألة جواز إعادة ما عدم عقلًا، وقد اختلف فيه، (فذهب الفلاسفة، والتناسخية، وأبو الحسن البصري، وبعض الكرامية وإلى المنع من ذلك، وذهب أكثر المتكلمين إلى جوازه، أما مسألة وجوب وقوع المعاد الجسماني فذهبت الفلاسفة والتناسخية إلى المنع من ذلك، وذهب أهل الحق من الإسلاميين والمتشرعين إلى وجوب ذلك في بعض الأجسام). [الآمدي، أبكار الأفكار، جـ٤، ص ٢٤٩ وص ٢٦١].

(٢) القاضي أبي يعلى: [٣٨٠هـ - ٤٥٨هـ] كان شيخ الحنابلة في بغداد، ومن أبرز علماء الأصول والفروع، من مؤلفاته (عيون المسائل) و (تبرئة معاوية) و (أحكام القرآن) و (أربع مقدمات في أصول الديانات) وردود على الأشاعرة والكرامية والسالمية والمجسمة وابن اللبان توفي عام ٤٥٨هـ.

(٣) أبو الوليد الباجي: [٤٠٣هـ - ٤٧٤هـ] هو سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القطبي، من كبار فقهاء المالكية بالأندلس، ولد بباجة بالأندلس وإليها ينسب، وهو صاحب (السراج في علم الحجاج) و (التسديد إلى معرفة التوحيد) و (فرق الفقهاء) و (شرح المدونة).

غيره مخلوقة، وكون رؤيته ممكنة أو ممتنعة ونحو ذلك.

وكتب أصول الدين بجميع الطوائف مملوءة بالاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية، لكن الرازي طعن في ذلك في (المطالب العالية) قال: لأن الاستدلال بالسمع مشروط بأن لا يعارضه قاطع عقلي، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه، قال: والعلم بانتفاء العارض العقلي متعذر، وهو إنما يثبت بالسمع ما علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ أخبر به كالمعاد، وقد ظن أن هذه طريقة أئمته الوقفة في الوعيد كالأشعري والقاضي أبو بكر وغيرهما وليس كذلك، فغن هؤلاء إنما وقفوا في أخبار الوعيد خاصة، لأن العموم عندهم لا يفيد القطع، أو لأنهم لا يقولون بصيغ العموم، وقد تعارضت عندهم الأدلة، وإلا فهم يثبتون الصفات الخبرية لله، كالوجه واليد بمجرد السمع والخبر، ولم يختلف قول الأشعري في ذلك وهو قول أئمة أصحابه -لكن أبو المعالي وأتباعه لا يثبتون الصفات الخبرية، بل فيهم من ينفيها، ومنهم من يقف فيها كالرازي والآمدي.

فيمكن أن يقال: قول الأشعري ينزع من قول هؤلاء بأن يقال: لا يعرف أنهم اعتمدوا في الأصول على دليل سمعي، لكن يقال: المعاد يحتجون عليه بالقرآن والأحاديث، ولكن الرازي هو الذي سلك فيه طريق العلم الضروري أن الرسول جاء به وفي الحقيقة فجميع الأدلة اليقينية توجب علمًا ضروريًا، والأدلة السمعية الخبرية توجب علمًا ضروريًا بأخبار الرسول، لكن منها ما تكثر أدلته كخبر الأخبار المتواترة، ويحصل به علم ضروري من غير تعيين دليل، وقد يعين الأدلة ويستدل بها وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن يؤخذ من الرسول العلوم الإلهية الدينية سمعيها وعقليها، ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلًا، فدلائل النبوة وأعلامها تدل على ذلك جملة، وتفاصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث يدل على ذلك تفصيلًا.

وأيضًا فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا، فهم أعلم الناس به وأحقهم بقيامه وأولاهم بالحق فيه، وأيضًا فمن جرب ما يقولونه ويقوله غيرهم وجد الصواب معهم والخطأ مع مخالفيهم، كما قال الرازي، مع أنه من أعظم الناس طعنًا في الأدلة السمعية، حتى ابتدع قولًا ما عرف به قائل مشهور غيره، وهو أنها لا تفيد اليقين ومع هذا فإنه يقول: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن اقرأ في الإثبات: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، واقرأ في النفي: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١]، قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وأيضًا فمن اعتبر ما عند الطوائف الذين لم يعتصموا بتعليم الأنبياء وإرشادهم وأخبارهم، وجدهم كلهم حائرين ضالين شاكين مرتابين، أو جاهلين جهلًا مركبًا، فهم لا يخرجون عن المثلين اللذين في القرآن: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ۚ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور ٣٩-٤٠].

فصل

وأهل الضلال الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا وهم كما قال مجاهد : أهل البدع والشبهات يتمسكون بما هو بدعة في الشرع ومشتبه في العقل، كما قال فيهم الإمام أحمد قال: هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يحتجون بالمتشابه من الكلام، ويضلون الناس بما يشبهون عليهم، والمفترقة من أهل الضلال تجعل لها دينًا وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن، والحديث فإن وافقه احتجوا به اعتقادًا لا اعتمادًا وإن خالفه فتارة يحرفون الكلام عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه ويقولون نقوض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم، وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول يجعلون أقوالهم البدعة محكمة، يجب اتباعها واعتقاد موجبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول، ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقًا لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب، ويترك المحكم، كالنصارى والخوارج وغيرهم، إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكمًا، وجعلوا المحكم متشابهًا، وأما أولئك كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، وكالفلاسفة فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه ويجعلون ما جاءت به الأنبياء، وإن كان صريحًا قد يعلم معناه بالضرورة، يجعلونه من المتشابه.

ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع حتى قال يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك وغيرهما كطائفة من أصحاب أحمد: إن الجهمية نفاة

لصفاة خارجون عن الثنتين وسبعين فرقة، قالوا: وأصولها أربعة: الشيعة والخوارج والمرجئة[1] والقدرية، وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن قوله -تعالى-: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، في المتشابهات: قولان:

أحدهما: أنها آيات بعينها تتشابه على كل الناس.

والثاني وهو الصحيح أن التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، ولكن ثم آيات محكمات لا يتشابه فيها على أحد، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة، بل القول كله محكم كما قال: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١]، وهذا كقول: (الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور متشبهات لا يعلمهن كثير من الناس)، وكذلك: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧]، وقد صنف أحمد كتابًا في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، ، وفسر تلك الآيات كلها وذمهم على أنهم تأولوا ذلك المتشابه على غير تأويله، وعامتها آيات معروفة، قد تكلم العلماء في تفسيرها، مثل الآيات التي سأل عنها نافع بن الأزرق لابن العباس.

قال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيم أنزلت وماذا عني بها، ومن قال من السلف: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضًا ومراده بالتأويل ما استأثر الله بعلمه، مثل وقت الساعة ومجيء أشراطها ومثل كيفية نفسه وما أعده في الجنة لأوليائه.

وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصارى بما تشابه عليهم كقوله: إنا ونحن، وهذا يعرف العلماء أن المراد به الواحد المعظم الذي له أعوان لم يدر به أن

---

(١) المرجئة: هي الفرقة التي كانت تؤخر العمل عن النية والقصد، وكانوا يقولون: كما أنه لا تنفع مع الكفر طاعة، فإنه لا يضر مع الإيمان معصية وقالوا بتأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وفرق المرجئة اليونسية، والعبيدية، والغسانية، والثوبانية، والتومنية، والصالحية.

الآلهة ثلاثة، فتأويل هذا الذي هو تفسيره يعلمه الراسخون ويفرقون بين ما قيل فيه أنا وما قيل في إنا، لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه إذا كانوا رسله، وأما كونه هو المعبود الإله فهو له وحده، ولهذا لا يقول فإيانا فاعبدوا، ولا إيانا فارهبوا، بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والتوكل وذكر نفسه وحده باسمه الخاص، إذا ذكر الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١]، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٨]، ﴿ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [القصص: ٣]، ونحو ذلك مع أن تأويل هذا وهو حقيقة ما دل عليه من الملائكة وصفاتهم وكيفية إرسال الرب لهم لا يعلمه إلا الله، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الواجب ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه، ويعقل ويعرف برهانه، ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد.

وهذا مثل لفظ المركب[١] والجسم[٢] والمتحيز[٣] والجوهر[٤] والجهة

---

(١) المركب: عبارة عما يدل على معنى وله جزء دال على جزء ذلك المعنى، كقولنا: العالم حادث، ونحوه. والمركب: هو الجسم وهو عبارة عن جوهر قابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة تقطعًا قائمًا [الآمدي، المبين، ص ٧٠، ص ١٠٩].

(٢) الجسم: لغة هو كل ما له طول وعرض وارتفاع أو عمق، واصطلاحًا: (هو جوهر ممتد قابل للأبعاد الثلاثة) [الطول والعرض والارتفاع]، [التعريفات للجرجاني، ط الحلبي، ص٦٧] والجسم والجرم مترادفان غير أن أكثر استخدام للجرم في الأجسام الفلكية، والجسم عند علماء الكلام: (هو عبارة عن المؤتلف عن جوهرين فردين فصاعدًا) [المبين، ص ١١٠].

(٣) المتحيز: الحيز هو المكان أو تقدير المكان، والمتحيز يعني أن تأخذ ذاته قدرًا من الفراغ، ومن أهم أحكام الجوهر أنه متحيز، فالمتحيز: هو الموجود في الحيز، والمتحيز هو الجوهر، والحيز من لوازم نفس الجوهر، لا انفكاك له عنه.

(٤) الجوهر: يعرف ابن رشد الجوهر بأنه: (القائم بذاته متقوم بذاته، معين تعينًا أو لا بماهية =

والعرض [1] ولفظ الحيز ونحو ذلك، فإن من هذه الألفاظ ما لا يوجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضًا، بل هم يختصمون بالتعبير بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخر ويبطن ما دل عليه القرآن الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخري، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل، كمن يقول سهيل بعيد من الثريا، لا تجوز أن يقترن بها ولا يتزوجها، والذي قال:

أيها المنكح الثريا سهيلًا

أراد امرأة اسمها الثريا ورجلًا اسمه سهيل ثم قال:

=

باقية ما بقي هو)، والجوهر عند علماء الكلام هو الجزء الذي لا يتجزأ وأسموه الجوهر الفرد، أو هو الذي لا يقبل القسمة إلى أجزاء في مقابل الجسم الذي ينقسم إلى أجزائه، والجوهر عندهم ينحصر في خمسة أقسام الهيولي، والصورة، والجسم، والنفس، والعقل، [انظر، ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو ما بعد الطبيعة، ص ٧٠]، والجوهر عند الفلاسفة هو القائم بنفسه الحامل للأعراض، ويقابله العرض وهو ما قام بغيره، والجوهر هل كل ما له صفة الاستقلال بذاته مثل العناصر كالماء والهواء والنار، ومن هم أحكام الجوهر. انه قابل العرض، وأنه متحيز، وأنه قابل للبقاء زمانين، وأن الجواهر لا تتداخل، وتحدث بجملتها عن عدم سابق، وأنها تنعدم، كما يصح انعدام بعضه خلافا لبعض المعتزلة في أن الجوهر لا ينعدم إلا جملة كما أن الجواهر لا تثبت في العدم؛ لأن المعدوم ليس شيئًا خلافًا لبعض المعتزلة، [محمد حسني البليدي، المقولات العشر، دار النجاح بيروت، ١٩٧٤م، ص ١٢].

(١) العرض: صفة غير جوهرية كالأسود والأبيض بالنسبة للإنسان والغرس المشترك: عبارة عن لفظ واحد يدل على أشياء فوق واحد لا باعتبار جهة واحدة، كالعين، والقرء ونحوه، [مرجع سابق، ص٧١].

عمرك الله كيف يلتقيان
هـــي شـــامية إذا مـــا اســـتقلت وســـهيل إذا اســـتقل يـــمان

وهذا لفظ مشترك[١] فجعل تعجبه وإنكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك وقد بسط الكلام على أدلتهم المفصلة في غير موضع.

والأصل الذي بنى عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه[٢] حتى صار منتهاهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق، وكذب رسوله موسى في أن الله كلمه هو استدلالهم على حدوث العلم بأن الأجسام محدثة، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث ولم تسبقها، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث، وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم، وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم، وقد صنف الناس مصنفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية، وفي ذم هؤلاء المتكلمين.

والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، بل ولا ذموا كلامًا هو حق، بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضًا وهو الباطل.

فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل، ولكن كثيرًا من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام، فمنهم من اعتقده موافقًا للشرع والعقل، حتى اعتقد أن إبراهيم الخليل استدل به، ومن هؤلاء من يجعله

---

(١) المشترك: عبارة عن لفظ واحد يدل على أشياء فوق واحد لا باعتبار جهة واحدة، كالعين، والقرء ونحوه. [مرجع سابق، ص ٧١].

(٢) يقصد المعطلة نفاة الصفات ومنهم المعتزلة والجهمية.

أصل الدين ولا يحصل الإيمان أو لا يتم إلا به، ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة، علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك، فسار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة، وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد، بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل، لكنه طويل أو يبعد المعرفة، أو هو طريق مخيفة، مخطر يخاف على سالكه، فصاروا يعيبونه كما يعاب الطريق الطويل، والطريق المخيف مع اعتقادهم أنه يوصل إلى المعرفة، وأنه صحيح في نفسه وأما الحذاق العارفون تحقيقه، فعلموا أنه باطل عقلًا وشرعًا، وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال، ومن تبين له تناقضه أوصله إلى الحيرة والشك.

ولهذا صار حذاق سالكيه ينتهون إلى الحيرة والشك، إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم، وليس في الوجود قديم، وهذا مكابرة، فإن الوجود مشهود، وهو إما حادث وإما قديم، والحادث لابد له من قديم، فثبت وجود القديم على التقديرين.

وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن [١] على الواجب [٢] أبطل من ذلك، كما قد بسط ذلك في غير هذا الموضع، حقيقته أن

---

(١) الممكن: (هو عبارة عما لو فرض موجودًا أو معدومًا لم يلزم عنه -لذاته- محال،و لا يتم ترجيح أحد الأمرين له إلا بمرجح من خارج، وفي المصطلح العامي عبارة عما ليس بممتنع الوجود، وهو أعم من الواجب لذاته، والممكن لذاته)، [الأمدي، المبين، ص ٧٩، ص ٨٠].

(٢) الواجب:

- عبارة عما يلزم من فرض عدمه المحال، فإن كان ذلك لذاته: فهو الواجب لذاته، وإن كان لغيره: فهو الواجب باعتبار غيره.

- وأما الممتنع فما لو فرض موجودا لم عنه المحال؛ وهو مواز للواجب بقسميه. [مرجع سابق، ص ٧٩].

كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود بنفسه، مع أنهم جعلوا هذا طريقًا لإثبات الواجب بنفسه، كما يجعل أولئك هذا طريقًا لإثبات القديم، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب، فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة، وقالوا: هو الله، وأنكروا أن لا يكون العالم رب مباين للعالم، إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لابد منه على كل قول، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع، ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه.

ولكن وصفوه بصفات الممتنع، فقالوا: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا هو صفة ولا موصوف ولا يشار، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تستلزم عدمه وكان هذا مما تنفر عنه العقول والفطر، ويعرف أن هذا صفة المعدوم الممتنع لا صفة الموجود فدليلهم في نفس الأمر يستلزم أنه ما ثم قديم ولا واجب، ولكن ظنوا أنهم أثبتوا القديم والواجب.

وهذا الذي أثبتوه هو ممتنع، فما أثبتوا قديمًا [1] ولا واجبًا، فجاء آخرون من

---

(١) القديم: يقول الآمدي: اتفق الجمهور عن أن الله -تعالى- قديم لنفسه لا بقدم زائد عليه، وقال عبد الله بن سعيد: إنه قديم بقدم، وأثبت القدم معنى زائدًا عليه، والذي يخصه ههنا أن يقال: لا يخلو: إما أن يريد بالقديم أنه لا أول له، فيكون أمرًا سلبيًّا، ومعنى عدميًّا، فلا يستدعي أن يكون معللًا بمعنى، أو يريد به ما فسر كلامه به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وهو أن قال: المراد من قول عبد الله بن سعيد: إن الله -تعالى- قديم بقدم: أنه مختص في قيامه بنفسه بمعنى لأجله تثبت وجوده لا في مكانه كما اختص المتحيز بمعنى لأجله كان مختصًا بالحيز، فهو مع بعده عن دلالة لفظ القديم، فالقدم يرجع حاصله إلى صفة نفي: وهي وجوده لا في مكان والصفات السلبية لا تعلل، بخلاف الصفات الثبوتية، وإن أراد به غير ذلك، فلا بد من تصوره وإقامة الدليل عليه.. [الآمدي، أبكار الأفكار جـ ١، ص ٤٥٠].

جهتهم فرأوا هذا مكابرة ولا بد من إثبات القديم والواجب، فقالوا: وهو هذا العالم، فكان قدماء الجهمية يقولون: إنه بذاته في كل مكان وهؤلاء قالوا: هو عين الموجودات والموجود القديم الواجب هو نفس الوجود المحدث الممكن، والحلول هو الذي أظهرته الجهمية للناس حتى عرفه السلف والأئمة وأما حقيقة قولهم فهو النفي أن لا داخل العالم ولا خارجه، ولكن هذا لم تسمه الأئمة ولم يعرفوا أنه قولهم إلا من باطنهم ولهذا كان الأئمة يحكون عن الجهمية أنه في كل مكان، ويحكمون عنهم وصفه بالصفات السلبية، وشاع عند الناس أن الجهمية يصفونه بالسلوب حتى قال أبو تمام:

جهميـــة الأوصـــاف إلا أنهـــا قـــد حليـــت بمحاســـن الأشـــياء

وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب، فإن هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر، إذ كان خلاف ما يعلمه كل أحد ببديهة عقله فإنه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم، لزوم أن كل الموجودات حدثت بأنفسها، ومن المعلومات ببداهة العقول أن الحادث لا يحدث بنفسه، ولهذا قال -تعالى-: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥]، وقد قيل: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ ﴾ من غير رب خلقهم، وقيل: من غير مادة، وقيل: من غير عاقبة وجزاء، والأول مراد قطعًا، فإن كل ما خلق من مادة أو لغاية فلابد من خالق.

ومعرفة الفطر أن المحدث لابد له من محدث أظهر فيها من أن كل محدث لا بد له من مادة خلق منها وغاية خلق لها، فإن كثيرًا من العقلاء نازع في هذا وهذا، ولم ينازع في الأول طائفة قالت إن هذا العالم حدث من غير محدث أحدثه، بل ومن الطرائف من قال: إنه قديم بنفسه واجب بنفسه ليس له صانع، وإما أن يقول إنه محدث حدث بنفسه بلا صانع، فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة، وإنما يحكي عمن لا يعرف.

ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله ممن حصل له فساد في عقله صار به إلى

السفسطة [١]، تعرض لآحاد الناس في بعض الأمور، ولكن أمة من الأمم كلهم سوفسطائية في كل شيء، هذا لا يتصور، فلهذا لا يتصور، لا يعرف عن أمة من الأمم أنهم قالوا بحدوث العالم من غير محدث.

وهؤلاء لما اعتقدوا أن كل موصوف أو كل ما قامت به صفة أو فعل بمشيئة فهو محدث وممكن، لزمهم القول بحدوث كل موجود، إذا كان الخالق جل جلاله متصفًا بما يقوم به من الصفات والأمور الاختياريات، مثل أنه متكلم بمشيئته وقدرته، ويخلق ما يخلقه بمشيئته وقدرته، لكن هؤلاء اعتقدوا انتفاء هذه الصفات عنه لاعتقادهم صحة القول بأن ما قامت به الصفات والحوادث فهو حادث، لأن، ذلك لا يخلو من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإذا كان حادثًا كان له محدث قديم، واعتقدوا أنهم أثبتوا الرب، وأنه ذات مجردة عن الصفات، ووجود مطلق لا يشار إليه ولا يتعين، ويقولون: هو بلا إشارة ولا تعيين.

وهذا الذي أثبتوه لا حقيقة له في الخارج، وإنما هو في الذهن فكان ما أثبتوه واعتقدوا أنه الصانع للعالم إنما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وكان حقيقة قولهم تعطيل الصانع، فجاء إخوانهم في أصل المقالة وقالوا: هذا الوجود المطلق المجرد

---

(١) السفسطة: السفسطة عند الفلاسفة هي الحكمة المموهة، وعند المنطقيين هي القياس المركب من الوهميات، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته كقولنا: الجوهر موجود في الذهن، وكل موجود في الذهن عرض، لينتج أن الجوهر عرض، وهذا غير صحيح، وقيل: إن القياس المركب من المشتبهات بالواجبة القبول يسمى قياسًا سوفطائيًا، وقيل أيضًا: إن السفسطة قياس ظاهره الحق وباطنه الباطل، ويقصد به خداع الآخرين أو خداع النفس، وتطلق السفسطة أيضًا على القياس الذي تكون مقدماته صحيحة ونتائجه كاذبة لا ينخدع بها أحد، والسوفسطائي: هو المنسوب إلى السفسطة، وتطلق أيضًا على كل صاحب فلسفة ضعيفة الأساس متهافتة المبادئ، وكان بروتاجوراس وجورجياس وبروديكوس وهيباس رؤوس السوفسطائيين في اليونان، [انظر، المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللباني، ودار الكتاب المصري، ص ٦٥٨: ص ٦٦٠].

عن الصفات هو الوجود الساري في الموجودات، فقالوا بحلوله في كل شيء، وقال آخرون منهم: هو وجود كل شيء، ومنهم من فرق بين الوجود والثبوت، ومنهم من فرق بين التعيين والإطلاق، ومنهم من جعله في العالم كالمادة في الصورة، ومنهم من جعله في العالم كالزبد في اللبن، وكالزيت والشيرج في السمسم والزيتون وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الأصل الذي أضلهم: قولهم ما قامت به الصفات والأفعال والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث، ثم قالوا: الجسم لا يخلو من الحوادث واثبتوا ذلك بطرق، منهم من قال: لا يخلو عن الأكوان الأربعة: الحركة والسكون[1]، والاجتماع والافتراق، ومنهم من قال لا يخلو عن الحركة والسكون فقط، ومنهم من قال لا يخلو عن الأعراض، والأعراض كلها حادثة، وهي لا تبقى زمانين، وهذه طريقة الآمدي، وزعم أن أكثر أصحاب الأشعرية اعتمدوا عليها، والرازي اعتمد على طريقة الحركة والسكون، وقد بسط الكلام على هذه الطرق وجميع ما حتجوا به على حدوث الجسم وإمكانه، وذكرنا في ذلك كلامهم هم أنفسهم في فساد جميع هذه الطرق وأنهم هم بينوا فساد ما استدل به على حدوث الجسم وإمكانه، وبينوا فسادها طريقًا طريقا بما ذكروه، كما بسط في غير هذا الموضع.

وأما الهشامية [2] والكرامية وغيرهم ممن يقول بأنه جسم قديم فقد شاركوهم

---

(١) الحركة: عبارة عن كمال بالفعل لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة، لا من كل وجه، وذلك كما في الانتقال من مكان إلى مكان، والاستحالة من كيفية إلى كيفية، وأما السكون: فعبارة عن عدم حركة فيما من شأنه أن تكون فيه تلك الحركة، [الآمدي، المبين، ص ٩٥].

(٢) الهشامية: أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي وهما من الرافضة الإمامية، وقد اتفق أصحاب هذه الفرقة على التجسيم، فقالوا إن الله -تعالى- جسم ذو حد، ونهاية، غير أن هشام بن الحكم زعم: أن الله -تعالى-: طويل عريض، عميق، وأن طوله وعرضه وعمقه متساو، وأنه كالسبيكة الصافية يتلألأ من كل جانب، وزعم ان الله -تعالى- له لون وطعم ورائحة، ومجسة، وليست هذه الصفات غيره، وأنه يتحرك ويسكن، =

في أصل هذه المقالة، لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم، ولا قالوا إن الجسم لا ينفك عن الحوادث، إذا كان القديم عندهم جسمًا قديمًا وهو خال من الحوادث، وقد قيل: أول من قال في الإسلام: إن القديم جسم هو هشام بن الحكم، كما أن أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو الجهم بن صفوان.

وكلام السلف والأئمة في ذم الجهمية كثير مشهور، فإن مرض التعطيل شر من مرض الجسم، وإنما كان السلف يذمون المشبهة كما قال الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- وإسحاق بن راهويه، قالوا: المشبهة الذين يقولون بصر كبصري ويد كيدي، وقدم كقدمي، وابن كلاب ومن تبعه أثبتوا الصفات التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته [أما التي تتعلق بمشيئته وقدرته] فينفونها، قالوا: لأنها حادثة، ولو قامت به الحوادث لكان حادثًا، لأن ما قبل الشيء لم يخل عنه وعن ضده، فلو قبل هذه الحوادث لم يخل عنه وعن ضده، لو قبل بعض هذه الحوادث لم يخل منه ومن ضده فلم يخل من الحوادث فيكون حادثًا.

=

ويقوم ويقعد، وأن بين الله -تعالى- والأجسام مشابهة، لولاها لما دلت عليه وأنه يعلم ما تحت الثرى، بالشعاع المنفصل عنه المتصل به تحت الثرى، وحكى أن الله -تعالى- سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه مماس للعرض على وجه لا يفضل أحدهما على الآخر، وأنه مريد للأشياء، وإن إرادته حركة ليست عينه ولا غيره، وأنه لا يعلم الأشياء قبل كونها، بل بعد كونها بعلم لا يوصف بكونه قديمًا، ولا حادثًا، لأنه صفة، والصفة لا توصف، وأنه متكلم بظلام هو صفته ، ولا يوصف بكونه مخلوقًا، ولا غير مخلوق، وزعم أن الأعراض لا دلالة لها على الله -تعالى- وأن الأئمة معصومون والأنبياء غير معصومين لأن النبي يوحى إليه بمعصيته، فيتوب بخلاف الإمام فإنه لا يوحى إليه، فوجب أن يكون معصومًا، وأما هشام بن سالم فزعم: أن الله -تعالى- على صورة الإنسان، وله حواس خمس، ويد، ورجل وأنف وأذن وعين، وفم، ووفرة سوداء، ونصفه الأعلى، والأسفل مصمت إلا أنه ليس لحمًا ودمًا، وهذه الآراء الضالة الباطلة تصدى لها علماء الإسلام ومنهم الآمدي [انظر: أبكار الأفكار، جـ٥، ص ٥٨].

ومحمد بن كرام كان بعد ابن كلاب في عصر مسلم بن الحجاج [١]، أثبت أنه يوصف بالصفات الاختياريات، ويتكلم بمشيئته وقدرته، ولكن عنده يمتنع أنه كان في الأزل متكلما بمشيئته وقدرته لامتناع حوادث لا أول لها فلم يقل بقول السلف إنه لم يزل متكلما إذا شاء، بل قال: إنه صار يتكلم بمشيئته وقدرته، كما صار يفعل بمشيئته وقدرته بعد أن لم يكن كذلك.

وقال هو وأصحابه في المشهور عنه: إن الحوادث التي تقوم به لا يخلو منها ولا يزول عنها، لأنه لو قامت به الحوادث ثم زالت عنه كان قابلا لحدوثها وزوالها، وإذا كان قابلا كذلك لم يخل منه، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإنما يقبل على أصلهم أنه تقوم به الحوادث فقط كما يقبل أن يفعلها ويحدثها، ولا يلزم من ذلك أنها لم تخل منه، كما لم يلزم أنه لم يزل فاعلًا لها، والحدوث عندهم غير الإحداث، والقرآن عندهم حادث لا محدث، لأن المحدث يفتقر إلى إحداث بخلاف الحدوث.

وهو إذا قالوا كان خاليًا منها في الأزل وكان ساكنًا، لم يقولوا إنه قام به حادث، بل يقولون السكون أمر عدمي كما يقوله الفلاسفة، ولكن الحركة أمر وجودي، بخلاف ما يقوله من المعتزلة والأشعرية إن السكون أمر وجودي كالحركة فإذا حصل به حادث لم يكن ثم عدم هذا الحادث بإحداث يقوم به، وهذا ممتنع، وهم يقولون إنه يمتنع عدم الجسم.

وعندهم أن الباري يقوم به إحداث المخلوقات وإفناؤها، فالحوادث التي تقوم

---

(١) مسلم بن حجاج: [٢٠٤هـ / ٢١٦هـ] هو الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صاحب أحد الصحيحين المعول عند عليهما أهل السنة: صحيح البخاري، صحيح مسلم، ولد الإمام مسلم -رضي الله عنه- بنيسابور وتوفي بها عام ٢٦١هـ ومن كتبه الأخرى غير (صحيح مسلم) ، (المسند الكبير) رتبه على الرجال، و (الجامع رتبه على الأبواب)، و (الأفراد والوحدان)، و (مشايخ الثوري).

به لو أفناها لقام به الإحداث والإفناء فكان قابلًا لأن يحدث فيه حادث ويفني ذلك الحادث، ما كان كذلك لم يخل من إحداث وإفناء فلم يخل من الحوادث، وما لم يخل منها فهو حادث، وإنما كان كذلك لأن القابل لشيء لا يخلو عنه وعن ضده كما قالت الكلابية.

لكن المعتزلة يقولون السكون ضد الحركة فالقابل لأحدهما لا يخلو عنه عن الآخر، وهؤلاء يقولون: السكون ليس بضد وجودي بل هو عدمي، وإنما الوجودي هو الإحداث والإفناء، فلو قبل قيام الإحداث والإفناء به لكان قابلًا لقيام الأضداد الوجودية، والقابل للشيء لا يخلو عنه ضده، وهؤلاء لما أراد منازعوهم إبطال قولهم، كان عمدتهم بيان تناقض أقوالهم، كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه، وكما ذكر الآمدي تناقضهم من وجوه كثيرة قد ذكرت في غير هذا الموضع، وغايتها أنها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنازع.

وثم طائفة كثيرة تقوم: إنه تقوم به الحوادث وتزول وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم، وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم، وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان، وإلا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى من جنس القول بقدمه، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقه من السالمية وغيرهم، ومن الحنبلية والشافعية والمالكية يقول: إنه كلم موسى بصوت سمعه موسى وذلك الصوت قديم، وهذا القول يعرف فساده ببديهة العقل، وكذلك قول من يقول كلمه بصوت حادث وأن ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث هي أقوال يعرف فسادها بالبديهة.

وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية، وهو أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو باطل عقلًا وشرعًا، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية: فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا، بل قد خالفوا السلف والأئمة، وخالفوا العقل

والشرع، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم من الفلاسفة والدهرية والملاحدة بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول وثبت لهم الأصل، ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول؛ والأصول اتباع ما جاء به الرسول.

وأحدثوا أصولًا ظنوا أنها أصول ثابتة، وكانت كما ضرب الله المثلين؛ مثل البناء والشجرة فقال في المؤمنين والمنافقين ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة: ١٩]، وقال: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۝ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ۝ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٧]، والأصول مأخوذة من أصول الشجرة وأساس البناء ولهذا يقال فيه الأصل: ما ابتنى عليه غيره، أو ما يفرع عنه غيره.

فالأصول الثابتة هي أصول الأنبياء كما قيل:

أيها المغتدي لتطلب علمًا ... كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب الفرع كي تصح حكمًا ... ثم أغفلت أصل اصل الأصول

والله يهدينا وسائر إخواننا المؤمنين إلى صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، وهذه الأصول يبني عليها ما في القلوب ويتفرق عليها، وقد ضرب الله مثل الكلمة الطيبة التي في قلوب المؤمنين ومثل الكلمة الخبيثة التي في قلوب الكافرين.

والكلمة هي قضية جازمة وعقيدة جامعة، ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلام

وخواتمه وجوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرية على أتم قضية، فالكلمة الطيبة في قلوب المؤمنين وهي العقيدة الإيمانية التوحيدية كشجرة طيبة أصلها ثابت وفروعها في السماء، فأصل أصول الإيمان ثابت في قلب المؤمن، كثبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] والله -سبحانه- مثّل الكلمة الطيبة أي كلمة التوحيد بشجرة طيبة أصلها ثابت في قلب وفرعها في السماء. فبين بذلك أن الكلمة الطيبة لها أصل ثابت المؤمن، ولها فرع عال وهي ثابتة في قلب ثابت، كما قال: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة، والإيمان في قلبه ثابت مستقر، وهو في نفسه ثابت على الإيمان مستقر لا يتحول عنه، والكلمة الخبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض، استئوصلت واجتثت كما يقطع الشيء يجتث، من فوق الأرض ما لها من قرار: لا مكان تستقر فيه ولا استقرار في المكان فإن القرار يراد به مكان الاستقرار كما قال -تعالى-: ﴿وَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩]، وقال: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤]، ويقال، فلان ما له قرار أي ثبات، وقد فسر القرار في الآية بهذا وهذا.

فالمبطل ليس قوله ثابتًا في قلبه، ولا هو ثابت فيه ولا يستقر، كما قال -تعالى- في المثل الآخر: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧] فإنه وإن اعتقده مدة فإنه عند الحقيقة يخونه، كالذي يشرك بالله، فعند الحقيقة يضل عنه ما كان يدعو من دون الله، وكذلك الأفعال الباطلة التي يعتقدها الإنسان عند الحقيقة تخونه ولا تنفعه، بل هي كالشجرة الخبيثة التي اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، فمن كان معه كلمة طيبة أصلها ثابت كان له فرع في السماء بوصلة إلى الله فإنه-سبحانه-إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه، ومن لم يكن معه أصل ثابت فإنه يحرم الوصول لأنه ضيع الأصول، ولهذا تجد أهل البدع والشبهات لا يصلون إلى غاية محمودة كما قال -تعالى-: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ

بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴾ [الرعد: ١٤].

والله -سبحانه- بعث الرسل وأنزل الكتب بأن يكن هو المعبود وحده لا شريك له، وإنما يعبد بما أمر به على ألسن رسله.

وأصل عبادته معرفته بما وصف به نفسه في كتابه وما وصفه به رسله، ولهذا كان مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وما وصفه به رسله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، والذين ينكرون بعض ذلك ما قدروا الله حق قدره، وما عرفوه حق معرفته، ولا وصفوه حق صفته، ولا عبدوه حق عبادته.

والله -سبحانه- قد ذكر هذه الكلمة: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾ [الزمر: ٦٧]، في ثلاث عظمته في نفسه، وما يستحقه من الصفات، وليثبت وحدانيته، وأنه لا يستحق العبادة إلا هو، وليثبت ما أنزله على رسله فقال في: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال في: ﴿ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ۝ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الحج: ٧٣-٧٤]، وقال -تعالى-: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: ٩١].

والمواضع الثلاثة ذم للذين قدروه من الكفار، فدل ذلك على أنه يجب على المؤمن أن يقدر الله حق قدره، كما يجب عليه أن يتقيه حق تقاته، وأن يجاهد فيه حق جهاده، قال -تعالى-: ﴿ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ﴾ [الحج: ٧٨] وقال: ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٢]، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول، والفاعل مراد، أي حق جهاده الذي أمركم به، وحق تقاته التي أمركم بها، واقتدروه قدره الذي بينه لكم وأمركم به، فصدقوا الرسول فيما أخبر، وأطيعوا فيما أوجب وأمر، وأما ما يخرج عن طاقة البشر فذلك لا يذم أحد على تركه، قالت عائشة: فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو.

ودلت الآية على أن قدرًا عظيمًا لا سيما قوله: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر: ٦٧]، وفي تفسير ابن أبي طلحة عن ابن عباس، قال: من آمن بأن الله على كل شيء قدير فقد قدر الله حق قدره.

وقد ثبت في (الصحيحين) من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية لما ذكر له بعض اليهود أن الله يحمل السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع، فضحك رسول الله تعجبًا وتصديقًا لقول الحبر وقرأ هذه الآية.

وعن ابن عباس قال: مر يهودي بالنبي ﷺ فقال: يا أبا القاسم ما تقول إذا وضع الله السماء على ذه، والأرض على ذه، وسائر الخلق على ذه، فأنزل الله -تعالى-:﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر: ٦٧] رواه الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي الضحى عن ابن عباس، وقال: غريب حسن صحيح.

وهذا يقتضي أن عظمته أعظم مما وصف ذلك الحبر، فإن الذي في الآية أبلغ كما في (الصحيحين) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**قبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض**».

وفي (الصحيحين) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أين الملوك؟! أين الجبارون ؟! أين المتكبرون ؟!**» ورواه مسلم أبسط من هذا، وذكر في أنه يأخذ الأرض بيده الأخرى.

وقد روى ابن أبي حاتم، حدثنا أبي، ثنا عمر بن رافع، ثنا يعقوب بن عبد الله، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، قال: تكلمت اليهود في صفة الرب -تبارك وتعالى- فقالوا: ما لم يعلموا ولم يروا فأنزل الله على نبيه: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا

﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر: ٦٧]، فجعل صفته التي وصفوا بها شركًا.

وقال: حدثنا أبي، ثنا أبو نعيم، ثنا الحكم يعني أبا معاذ عن الحسن، قال: عمدت اليهود فنظروا في خلق السماوات والأرض والملائكة، فلما فرغوا أخذوا يقدرونه فأنزل الله -تعالى- على نبيه ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهذا يدل على أنه أعظم مما وصفوه، وأنهم لم يقدروه حق قدره.

وقوله: ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الزمر: ٦٧] فكل من جعل مخلوقًا مثلًا للخالق في شيء من الأشياء فأحبه مثل ما يحب الخالق أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق فهو مشرك سوى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء فعدل بربه، والرب-تعالى-لا كفؤ له ولا سمي ولا مثل له، ممن جعله مثل المعدوم والممتنع فهو شر من هؤلاء، فإنه معطل ممثل والمعطل شر من المشرك.

والله ثنى قصة فرعون في القرآن في غير موضع لاحتياج الناس إلى الاعتبار بها، فإنه حصل له من الملك ودعوى الربوبية والإلهية والعلو ما لم يحصل مثله لأحد من المعطلين، وكانت عاقبة إلى ما ذكر الله -تعالى-، وليس لله صفة يماثله فيها غيره، فلهذا لم يجز أن يستعمل في حقه قياس التمثيل [1]، ولا قياس الشمول الذي يستوي أفراده، فإن ذلك شرك، إذا سوى فيه بالمخلوق، بل قياس الأولى، فإنه-سبحانه-له المثل الأعلى في السماوات والأرض فهو أحق من غيره بصفات الكمال، وأحق من

---

(١) قياس التمثيل: وهو الحكم باشتراك معلومين في حكم أحدهما، بناءً على جامع بينهما: كالحكم بأن الباري -تعالى- مشار إليه، وإلى جهته، لكونه موجودًا كما في الشاهد، وقد تسمى الصورة المتنازع فيها فرعًا، والمتفق على حكمها أصلًا، والوصف الجامع علة، والمعلل حكمًا، وهو غير يقين، فإنه ليس من ضرورة اشتراك أمرين، في صفة عامة لهما، اشتراكهما في حكم أحدهما إلا أن يكون ما به الاشتراك، علة للحكم المتنازع فيه، وليس ما يدل على كونه علة عند القائلين به غير طريقين: أحدهما الطرد والعكس، والآخر السبر والتقسيم، وهما غير مفيدين لليقين، [الآمدي، أبكار الأفكار، جـ ١، ص ٢١٠].

غيره بالتنزيه عن صفات النقص، وقد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وبين أن من جعله الوجود المطلق والمقيد بالسلب أو ذاتًا مجردة، فهؤلاء مثلوه بأنقص المعقولات الذهنية وجعلوه دون الموجودات الخارجية، والنفاة الذين قصدوا إثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم، لم يثبتوا حدوث شيء، كما قد بين في موضعه.

ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الرب عن النقائص على نفي الجسم، ومن سلك هذا المسلك لم ينزه الله عن شيء من النقائص البتة، فإنه ما من صفة ينفيها لأنها تستلزم التجسيم وتكون من صفات الأجسام، إلا يقال له فيما أثبته نظير ما يقوله هو في نفس تلك الصفة، فإن كان مثبتًا لبعض الصفات قيل له: القول في هذه الصفة التي ينفيها كالقول فيما أثبته، فإنه كان هذا تجسيمًا وقولًا باطلًا فهذا كذلك وإن قلت:أنا أثبت هذا على الوجه الذي يليق بالرب قيل له: وكذلك هذا كذلك، وإن قلت: أنا أثبته وأنفي التجسيم، قيل: ذلك وهذا كذلك، فليس لك أن تفرق بين المتماثلين.

وإن كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة، قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء، فإذا كان يثبت حيًّا عالمًا قادرًا وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسمًا، كان إثبات أن له علمًا وقدرة كما نطق به الكتاب والسنة كذلك، وإن كان ممن لا يثبت لا الأسماء ولا الصفات كالجهمية والمحضة والملاحدة، قيل له: فلا بد أن تثبت موجودًا قائمًا بنفسه وأنت لا تعرف ذلك إلا جسمًا، وإن قال: لا أسميه باسم لا إثبات ولا نفي، قيل له: سكوتك لا ينفي الحقائق ولا واسطة بين النفي والإثبات فإما أن يكون حقًّا ثابتًا موجودًا، وإما أن يكون باطلًا معدومًا.

وأيضًا فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم، وإن عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به، مثل أن يقول: رب العالمين أو القديم الأزلي أو الموجود

بنفسه ونحو ذلك، وحينئذ فقد أثبت حيًّا موجودًا قائمًا بنفسه وأثبته فاعلًا، وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم، وإن قدر أنه جاحد له، قيل له: فهذا الوجود مشهود، فإن، كان قديمًا أزليًّا موجودًا بنفسه فقد يثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه، وهو ما فررت منه، وإن كان مخلوقًا مصنوعًا فله خالق خلقه ولا بد أن يكون قديمًا أزليًّا، فقد ثبت الموجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وهنا قد نبهنا على ذلك وأنه كل من بني تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلًا بهذه الحجة، وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب.

ومن تدبر ما ذكروه في كتبهم تبين له أنهم لم يقيموا حجة على وجوده، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه، ولا نزهوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه، إذ كان إثباته وهم إثبات حدوث الجسم ولم يقيموا على ذلك دليلًا، والنفي اعتمدوا فيه على ذلك وهو متناقضون فيه، لو كانوا دليلًا على نفي كونه جسمًا فكيف إذا لم يقيموا على ذلك دليلًا وتناقضوا.

وهذا مما يبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة فليس معه علم لا عقلي، ولا سمعي، لا سيما في هذا المطلوب الأعظم، لكنهم قد يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفها بالفطرة العقلية وبما سمعوه من القرآن ودين المسلمين فقلوبهم تثبت ما ثبت، وتنفى، بناء على هذه الفطرة المكملة بالشرعة المنزلة، لكنهم سلكوا هذه الطرق البدعية، وليس فيها علم أصلًا، ولكن يستفاد من كلامهم إبطال بعضهم لقول المبطل الآخر وبيان تناقضه.

ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب جعلوا يردونها بأن ذلك تجسيم، كما فعل القاضي أبو بكر في (هداية المسترشدين) وغيره فلم يقيموا حجة على أولئك

المبطلين، وردوا كثيرًا مما يقول اليهود بأنه تجسيم، وقد كان اليهود عند النبي ﷺ بالمدينة وكانوا أحيانًا يذكرون له بعض الصفات كحديث الحبر، وقد ذم الله اليهود على أشياء كقولهم: إن الله فقير، إن يده مغلولة وغير ذلك، ولم يقل النبي ﷺ قط إنهم يجسمون، ولا إن في التوراة تجسيمًا، ولا عابهم بذلك، ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن، هذا تجسيم كما فعل ذلك من فعله من النفاة، فبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل، وأنها مخالفة لما بعث الله به رسوله ولما فطر عليه عباده، وأن أهلها من جنس الذين قالوا: ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١٠]، وقد بينا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الرازي من أن طريقة الوجوب والإمكان من أعظم الطرق، وبينا فسادها وأنها لا تفيد علمًا، وأنهم لم يقيموا دليلًا على إثبات واجب الوجود، وأن طريقة الكمال أشرف منها، وعليها اعتماد العقلاء قديمًا وحديثًا، وهو قد اعترف في آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما وجدها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ووجد أقرب الطرق طريقة القرآن.

وطريقة الوجوب والإمكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا، وهو آخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود إلى محدث وقديم فقسمه هو إلى واجب وممكن، ليمكنه القول بأن الفلك ممكن مع قدرته، وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه وخالف نفسه، فإنه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من أن الممكن لا يكون إلا محدثًا، كما بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

ثم إن هؤلاء الذين سلطوا هذه الطريقة انتهت بهم إلى قول فرعون، فإن فرعون جحد الخالق وكذب موسى في أن الله كلمه، وهؤلاء ينتهي قولهم إلى جحد الخالق وإن أثبتوه، قالوا: إنه لا يتكلم ولا نادى أحدا ولا ناجاه، وعمدتهم في نفي ذاته على نفي الجسم، وفي نفي كلامه وتكليمه لموسى على أنه لا تحله الحوادث، فلا يبقى عندهم رب ولا مرسل، فحقيقة قولهم تناقض شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإن الرسول هو المبلغ لرسالة مرسله، والرسالة هي كلامه الذي

بعثه به، فإذا لم يكن متكلمًا لم تكن رسالة، ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم. ومن لم يقل: إنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلامًا يقوم بذاته، لم يقل إنه يتكلم.

والنفاة منهم من يقول: الكلام صفة فعل بمعنى أنه مخلوق بائن عنهم، ومنهم من يقول: هو صفة بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته، وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكل طائفة مصيبة في إبطال باطل الأخرى.

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب، والرب يتكلم بمشيئته وقدرته، فأدلة من قال: إنه صفة فعل كلها إنما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته، وهذا حق، وأدلة من قال: إنه صفة ذات، إنما تدل على أن كلامه يقوم بذاته وهذا حق، وأما من أثبت أحدهما كمن قال: إن كلامه مخلوق، أو قال: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، فهؤلاء في الحقيقة لم يثبتوا أنه يتكلم ولا أثبتوا له كلامًا ولهذا يقولون ما لا يعقل، هذا يقول: إنه معنى واحد قام بالذات، وهذا يقول حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته، وهذا يقول مخلوق بائن عنه.

ولهذا لما ظهر لطائفة من أتباعهم ما في قولهم من الفساد، ولم يعرفوا عين هذه الأقوال الثلاثة، حاروا وتوقفوا: نحن نقر بما عليه عموم المسلمين من أن القرآن كلام الله، وأما كونه مخلوقًا أو بحرف وصوت أو معنى قائم بالذات فلا نقول شيئًا من هذا، ومعلوم أن الهدي في هذه الأصول ومعرفة الحق فيها ومعرفة ما جاء به الرسول، وهو الموافق لصريح المعقول أنفع وأعظم من كثير مما يتكلمون فيه من العلم، لا سيما والقلوب تطلب معرفة الحق في هذه الفطرة، لما قد رأوا من اختلاف الناس فيها.

وهؤلاء يذكرون هذا الوقف في عقائدهم وفيما صنفوه في أصول الدين، كما قد رأيت منهم من أكابر شيوخ العلم والدين بمصر والشام، قد صنفوا في أصول الدين ما صنفوه، ولما تكلموا في مسألة القرآن وهل هو مخلوق أو قديم أو هو الحروف

والأصوات، أو معنى قائم بالذات، نهوا عن هذه الأقوال وقالوا الواجب أن يقال ما قاله المسلمون كلهم إن القرآن كلام الله، ويمسك عن هذه الأقوال، وهؤلاء تقفوا عن حيرة وشك، ولهم رغبة في العلم والهدي والدين، وهم من أحرص الناس على معرفة الحق في ذلك وغيره، لكن لم يعلموا إلا هذه الأقوال الثلاثة قول المعتزلة والكلابية والسالمية، وكل طائفة تبين فساد قول الأخرى، وفي كل قول من الفساد ما يوجب الامتناع من قبوله، ولم يعلموا غير هذه فرضوا بالجهل البسيط، وكان أحب إليهم من الجهل المركب.

وكان أسباب ذلك أنهم وافقوا على أصل قولهم ودينهم، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام وحدوث العالم بطريقة أهل البدع، كما سلكها من ذكرته من أجلاء شيوخ أهل العلم والدين، والاستدلال على إمكانها بكونها مركبة كما سلك الشيخ الآخر، وهذا ينفي عن الواجب أن يكون جسمًا بهذه الطريقة، وذلك نفي عنه أنه جسم بتلك الطريقة، وحذاق النظار الذين كانوا أخبر بهذه الطرق وأعظم نظرًا واستدلالًا بها قد عرفوا فسادها، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والله-سبحانه-قد أخبر أنه: ﴿ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [التوبة: ٣٣]، وأخبر أنه ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا، والله-سبحانه-يجزي الإنسان بجنس عمله، فالجزاء من جنس العمل، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه، فإن كان قد قدح فيهم ونسب ما يقولونه إلى أنه جهل وخروج عن العلم والعقل ابتلى في عقله وعلمه، وظهر من جهله ما عوقت به، ومن قال عنهم: إنهم تعمدوا الكذب أظهر الله كذبه، ومن قال: إنهم جهال، أظهر الله جهله، ففرعون وهامان وقارون لما قالوا عن موسى: إنه ساحر كذاب، أخبر الله بذلك عنهم في قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [غافر: ٢٣-٢٤]، وطلب فرعون إهلاكه بالقتل، وصار يصفه بالعيوب كقوله: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴾ [غافر:

٢٦]، وقال: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، أهلك الله فرعون وأظهر كذبه وافتراءه على الله وعلى رسله، وأذله غاية الإذلال، وأعجزه عن الكلام النافع، فلم يبين حجة، وفرعون هذه الأمة أبو جهل، كان يسمى أبا الحكم، ولكن النبي ﷺ سماه أبا جهل، وهو كما سماه رسول الله ﷺ أبو جهل، أهلك به نفسه وأتباعه في الدنيا والآخرة.

والذين قالوا عن الرسول إنه أبتر، وقصدوا أنه يموت فينقطع ذكره عوقبوا بانبتارهم، كما قال -تعالى-: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، فلا يوجد من شنأ الرسول إلا بتره الله حتى أهل البدع المخالفون لسنته، قيل لأبي بكر بن عياش: إن بالمسجد قومًا يجلسون للناس ويتكلمون بالبدعة، فقال: من جلس للناس جلس الناس إليه، لكن أهل السنة يبقون ويبقى ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم.

وهؤلاء المشبهون لفرعون الجهمية نفاة الصفات الذين وافقوا فرعون في جحده، وقالوا: إنه ليس فوق السماوات، وإن الله لم يكلم موسى تكليمًا كما قال فرعون: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝٣٦ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] وكان فرعون جاحدًا للرب فلولا أن موسى أخبره أنه ربه فوق العامل لما قال: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٧] وقال -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] وقال-تعالى-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝٣٨ وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ۝٣٩ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ۝٤٠ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا

يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٣٨-٤٢].

ومحمد ﷺ لما عرج إلى ربه، وفرض عليه الصلوات الخمس، ذكر أنه رجع إلى موسى، وأن موسى قال له: ارجع إلى ربك فسله التخفيف على أمتك كما تواتر هذا في أحاديث المعراج [1]، فموسى صدق محمدًا في أن ربه فوق، وفرعون كذب موسى في أن ربه فوق، فالمقرون بذلك متبعون لموسى ومحمد، والمكذبون بذلك موافقون لفرعون.

وهذه الحجة مما اعتمد عليها غير واحد من النظار، وهي مما اعتمد عليه أبو الحسن الأشعري، في كتابه في (الإبانة) وذكر عدة أدلة على أن الله فوق العالم، وقال في أوله.

(فإن قال قائل قد أنكرتم قول الجهمية والقدرية والخوارج والروافض، والمعتزلة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا وسنة نبينا وما جاء عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قائلون، وبما خالف قوله مجانبون، فإنه الإمام الكامل، والرئيس الفاضل الذي أبان الله به الحق وأوضح به المناهج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمه الله من إمام مقدم وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين) وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا المعطلة نفاة الصفات أو نفاة بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما

---

(١) رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي.

جاء به الرسول، إذا كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول، وحقيقة قولهم: إن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا من عقل، فلم يخبر بذلك خبرًا بين به الحق على زعمهم، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم بخلاف غير هذا، فإنهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب وعلى صدق الرسول وقد قولون أيضًا: إنه أخبر بالمعاد، لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكروه من النفي لم يذكره الرسول فلم يخبر به، ولا ذكر دليلًا عقليًا عليه، بل إنما ذكر الإثبات وليس هو في نفس الأمر حقًا، فأحوج الناس إلى التأويل التفويض.

فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه دليل سمعي ولا عقلي، ولا خبر يبين الحق، ولا دليل يدل عليه، وعاقبهم الله بجنس ذنوبهم، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجًا عن العقل والسمع مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية من جنس شبهات أهل السفسطة والإلحاد الذي يقدحون في العقليات والسمعيات، وأما السمع فخلافهم له ظاهر لكل أحد، وإنما يظن من يعظمهم ويتبعهم أنهم أحكموا العقليات، فإذا حقق الأمر وجدهم كما قال أهل النار: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وكما قال -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩-٤٠].

فلما كان حقيقة قولهم: إن القرآن والحديث ليس فيه في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي، سلبهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية حتى كانوا من أضل البرية مع دعواهم أنهم أعلم من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، بل قد

يدعون أنهم أعلم من النبيين، وهذا ميراث من فرعون وحزبه اللعين.

وقد قيل: إن أول من عرف أنه أظهر في الإسلام التعطيل الذي تضمنه قول فرعون هو الجعد بن درهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم إني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، -تعالى-الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا، ثم نزل فذبحه، وشكر له علماء المسلمين ما فعله كالحسن البصري وغيره، وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكأن شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لهم.

ولهذا لما ظهرت الملاحدة الباطنية وملكوا الشام وغيرها ظهر فيها النفاق والزندقة، الذي هو باطن أمرهم، وهو حقيقة قول فرعون إنكار الصانع وإنكار عبادته، وخيار ما كانوا يتظاهرون به الرفض، فكان خيارهم وأقربهم إلى الإسلام الرافضة، وظهر بسببهم الرفض والإلحاد، حتى كان من كان ينزل الشام مثل بني حمدان الغالية ونحوهم متشيعين، وكذلك من كان من بني بويه في المشرق.

وكان ابن سينا وأهل بيته من أهل دعوتهم، قال: وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة وكان مبدأ ظهورهم من حين تولي المقتدر، ولم يكن بلغ بعد، وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية ولهذا سمي حينئذ بأمير المؤمنين الأموي الذي كان بالأندلس، وكان قبل ذلك لا يسمى بهذا الاسمن ويقول: لا يكون للمسلمين خليفتان، فلما ولي المقتدر قال هذا صبي لا تصح ولايته، فمسي بهذا الاسم.

وكان بنو عبيد الله القداح الملاحدة يسمون بهذا الاسم، لكن هؤلاء كانوا في الباطن ملاحدة وزنادقة منافقين، وكان نسبهم باطلًا كدينهم بخلاف الأموي والعباسي، فإن كلاهما نسبه صحيح، وهم مسلمون كأمثالهم من خلفاء المسلمين.

فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول سلطت عليهم الأعداء، فخرجت الروم النصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة، وأخذوا الثغور الشامية شيئًا بعد شيء إلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة، وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق، وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار والنصارى والمنافقين الملاحدة إلى أن تولى نور الدين الشهيد وقام بما قام به من أمر الإسلام والطهارة والجهاد لأعدائه، ثم استنجد به ملوك مصر بنو عبيد على النصارى، فأنجدهم، وجرت فصول كثيرة إلى أن أخذت مصر من بين عبيد ، أخذها صلاح الدين يوسف بن شاذي [1]، وخطب بها لبني العباس، فمن حينئذ ظهر الإسلام بمصر بعد أن مكثت بأيدي المنافقين المرتدين عن دين الإسلام مائة سنة.

فكان الإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سببًا لخير الدنيا والآخرة وبالعكس البدع والإلحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة.

فلما ظهر في الشام ومصر والجزيرة الإلحاد والبدع سلط عليهم الكفار، ولما أقاموه من الإسلام وقهر الملحدين والمبتدعين نصرهم الله على الكفار تحقيقًا لقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ۝ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٠-١٣].

وكذلك لما كان أهل المشرق قائمين بالإسلام وكانوا منصورين على الكفار

---

(١) يوسف بن شاذي: هو صلاح الدين الأيوبي [٥٣٢هـ - ٥٨٩هـ] بطل حطين العظيم [انظر في ترجمته وفيات الأعيان، جـ ٢ ص ٣٧٦] والسلوك للمقريزي جـ ١ ص ٤١، وكتاب صلاح الدين الأيوبي وعصره، لمحمد فريد أبو حديد.

المشركين من الترك والهند والصين وغيرهم، فلما ظهر منهم ما ظهر من البدع والإلحاد والفجور سلط عليهم الكفار، قال -تعالى-: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ۝٥ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۝٦ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ۝٧ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٤-٨].

وكان بعض المشايخ يقول هولاكو ملك الترك التتار [1]، الذي قهر الخليفة بالعرق وقتل ببغداد مقتلة عظيمة جدًّا، يقال: قتل منهم ألف ألف، وكذلك قتل بحلب دار الملك حينئذ كان بعض الشيوخ يقول: هو للمسلمين بمنزلة بختنصر لبني إسرائيل.

وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الإلحاد والنفاق والبدع، حتى إنه صنف الرازي كتابًا في عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر، سماه (السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم) ويقال: إنه صنفه لأم السلطان علاء الدين محمد بن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه وكان من أعظم ملوك الأرض،

(١) التتار: بلاد التتر من الجنوب الشرقي لروسيا إلى غربها، وقد شهدت الحضارة الإسلامية في القرن السابع الهجري هجمة شرسة من جيوش التتار الهمجية بقيادة جنكيز خان سنة ٦١٦هـ. وبعد ذلك زحفت جيوش التتار بزعامة هولاكو ودمرت بغداد تدميرًا هائلًا عام ٦٥٦هـ ولما أراد التتار غزو مصر استطاع الملك المظفر سيف الدين قطز أن يهزمهم شر هزيمة في موقعة عين جالوات الشهيرة، ومن المعلوم أنه في بداية القرن الثامن الهجري حدث تحول كبير في عقيدة التتار الوثنية، حيث تحولوا إلى الإسلام، وكان أول من اعتنقه من ملوك التتار (غازان) ابن أرغون حفيد هولاكو.

وكان للرازي به اتصال قوي حتى إنه وصى إليه على أولاده، وصنف له كتابًا سماه (الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية).

وهذه الاختيارات لأهل الضلال بدل الاستخارة التي علمها النبي ﷺ المسلمين، كما قال جابر في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري [1]، وغيره: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «**إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، واستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم [فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب] اللهم أن كنت تعلم إن هذا الأمر، [وتسميه باسمه] خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاقدره لي ويسره، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي، وعاقبة أمري، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به**».

وأهل النجوم لهم اختيارات إذا أراد أحدهم أن يفعل فعلًا أخذ طالعًا سعيدًا، فعمل فيه ذلك العمل لينجح بزعمهم، وقد صنف الناس كتبًا في الرد عليهم، وذكروا كثره ما يقع من خلاف مقصودهم فيما يخبرون به ويأمرون به، وكم يخبرون من خبر فيكون كذبًا، وكم يأمرون باختيار فيكون شرًّا.

والرازي صنف الاختيار لهذا الملك، وذكر فيه الاختيار لشرب الخمر وغير ذلك، كما ذكر في (السر المكتوم في عبادة الكواكب) ودعوتها مع السجود لها والشرك بها ودعائها، مثل ما يدعو الموحدون ربهم بل أعظم، والتقرب إليها بما علينا يظن أنه مناسب لها من الكفر والفسوق والعصيان، فذكر أنه يتقرب إلى الزهرة بفعل الفواحش وشرب الخمر والغناء ونحو ذلك مما حرمه الله ورسوله، وهذا في نفسي الأمر يقرب إلى الشياطين الذين يأمرونهم بذلك ويقولون لهم: إن

---

(١) رواه البخاري، وأبو داود، والترمذي والنسائي، وابن ماجه، وأحمد.

الكوكب نفسه يحب ذلك، وإلا فالكواكب مسخرات بأمر الله مطيعة لله لا تأمر بشرك ولا غيره من المعاصي، ولكن الشياطين هي التي تأمر بذلك ويمسونها روحانية الكواكب، وقد يجعلونها ملائكة، وإنما هي شياطين، فلما ظهر بأرض المشرق بسبب مثل هذا الملك ونحوه ومثل هذا العالم ونحوه، ما ظهر من الإلحاد والبدع، سلط الله عليهم الترك المشركين الكفار، فأبادوا هذا الملك وجرت له أمور فيها عبرة لمن يعتبر، ويعلم تحقيق ما أخبر الله به كتابه حيث يقول: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣] أي أن القرآن حق، وقال: ﴿ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب التي أوجبت إدبارها، وفي دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان، قد قيل: إن أصله من ترمذ [١] وأظهر وقول المعطلة النفاة الجهمية وقد قتل في بعض الحروب، وكان أئمة المسلمين بالمشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق، ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما لغيرهم، مع أن عامة أئمة المسلمين تكلموا فيهم، ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق، لكن قوي أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه اللقب بالمأمون بالمشرق، وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه، ثم لما ولي الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء ودعا إلى قولهم في آخر عمره وكتب إلى بغداد وهو بالثغر بطرسوس [٢]، التي ببلدسيس وكانت إذ ذلك أعظم ثغور بغداد ومن اعظم ثغور المسلمين يقصدها أهل الدين من كل ناحية، ويرابطون بها، رابط بها الإمام أحمد -رضي الله عنه-

---

(١) ترمذ: تقع على الضفة الشمالية لنهر جيحون بإيران، فتحها موسى بن عبد الله بن خازن عام ٦٩٠م.

(٢) طرسوس: تقع جنوب تركيا، وكنت تسمى قديمًا كدنوس، وفي هذه المدينة توفي ودفنه الخليفة العباسي المأمون.

والسري السقطي[1]، وغيرهما، وتولى قضاءها أبو عبيد، وتولى قضاءها أيضًا صالح بن أحمد بن حنبل ، ولهذا ذكرت في كتب الفقه كثيرًا فإنها كانت ثغرًا عظيمًا، فكتب من الثغر إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب كتابًا يدعو الناس فيه إلى أن يقولوا: القرآن مخلوق، فلم يجبه أحد، ثم كتب كتابًا ثانيًا يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وإرساله إليه، فأجاب أكثرهم، ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا، فأجاب منه خمسة بعد القيد، بقي اثنان لم يجيبا: الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، فأرسلوهما إليه فمات قبل أن يصلا إليه، ثم أوصى إلى أخيه أبي إسحاق وكان هذا سنة ثمان عشرة ومائتين، وبقي أحمد في الحبس إلى سنة عشرين فجري ما جرى من المناظرة حتى قطعهم بالحجة، ثم لما خافوا الفتنة ضربوه وأطلقوه، وظهر مذهب النفاة الجهمية وامتحنوا الناس، فصار من أجابهم أعطوه وإلا منعوه العطاء، وعزلوه من الولايات، ولم يقبلوا شهادته، وكانوا إذا افتكوا الأسرى يمتحنون الأسير، فإن أجابهم افتدوه وإلا لم يفتدوه.

وكتب قاضيهم أحمد بن أبي دؤاد[2] على ستارة الكعبة: (ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم) لم كتب (وهو السميع البصير).

ثم ولي الواثق واشتد الأمر، إلى أن ولي المتوكل فرفع المحنة وظهرت حينئذ السنة، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن أئمة المسلمين لما عرفوا حقيقة قول الجهمية بينوه حتى قال عبد الله ابن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام

---

(١) السرى السقطي: هو أبو الحسن سري بن المفلس السقطي، يقال إنه خال الجنيد وأستاذه، صحب معروفًا الكرخي، وهو أول من تكلم ببغداد في لسان التوحيد وحقائق الأحوال، وهو إمام البغداديين وشيخهم في وقته، مات السري السقطي سنة ٢٥١هـ [السلمي، طبقات الصوفية، تحقيق لشرباصي، ط دار الشعب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ١٩].

(٢) أحمد بن داؤد: رأس من رؤوس المعتزلة، اتصل بالمأمون، وكان قاضي القضاة أيام المعتصم والواثق وهو الذي أفتى بامتحان الناس بالقول بخلق القرآن.

الجهمية وكان ينشد:

عجبت لشيطان الناس جهره إلى النار واشتق اسمه من جهنم

وقيل له: بماذا يعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، قيل له: بحد؟ قال: بحد. وكذلك قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه [١]، وعثمان بن سعيد الدارمي [٢]، وغيرهم من أئمة السنة.

وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه، كما كان فرعون يفعل، فكان يجحد الخالق -جل جلاله- ويقول: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾ [القصص: ٣٨]، ويقول لموسى ﴿ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٩]، ويقول: ﴿ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٤]، وكان ينكر أن يكون الله كلم موسى أو يكون لموسى إله فوق السماوات، ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته يكون هو المعبود المطاع، فلما كان قول الجهمية المعطلة النفاة يؤول إلى قول فرعون كان منتهي قولهم إنكار رب العالمين، وإنكار عبادته، وإنكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد والعرفان فصاروا يقولون: العالم هو الله، والوجود واحد، والموجود القديم الأزلي الخالق هو الموجود المحدث المخلوق، والرب هو العبد، ما ثم رب وعبد وخالق

---

(١) إسحاق بن راهوية [١٦١هـ - ٢٣٨هـ]، هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب بن راهويه، من أهل مرو أكبر مدن خراسان، وهو أحد رجالات الحديث العظام، ومن أكبر الحفاظ، وأخذ عنه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي، قال الخطيب البغدادي: (اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد) توفي بنيسابور سنة ٢٣٨هـ وقيل سنة ٢٤٣هـ [ابن خلكان: ١/ ٢١٦، الإعلام للزركلي: ١/ ٢٩٣].

(٢) عثمان بن سعيد الدارمي: [٢٠٠هـ - ٢٨٠هـ] هو محدث هراة العظيم، وصاحب المؤلفات المعروفة في الحديث وأصول الدين، ومنها: (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد). و (مسند) الدارمي.

ومخلوق، بل هو عندهم فرقان.

ولهذا صاروا يعيبون على الأنبياء وينقصونهم، يعيبون على نوح وعلى إبراهيم الخليل وغيرهم، ويمدحون فرعون، ويجوزون عبادة جميع المخلوقات وجميع الأصنام، ولا يرضون تعبد الأصنام حتى يقولوا: إن عباد الأصنام لم يعبدوا إلا الله، وإن الله نفسه هو العابد وهو المعبود وهو الوجود كله، فجحدوا الرب وأبطلوا دينه وأمره ونهيه، وما أرسل به رسله، وتكلمه لموسى وغيره.

وقد ضل في هذا جماعة ولهم معرفة الكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك، كابن سبعين والصدر القونوي[١] تلميذ ابن عربي[٢] والبلياني، والتلمساني[٣] وهو من

---

(١) صدر الدين القونوي: [ت: ٦٧٣هـ] نسبة إلى مدينة قونية التي تقع جنوب وسط تركيا، وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي الرومي، صدر الدين، من صوفية وحدة الوجود، فقد تتلمذ على يد محيي الدين بن عربي، زوج أمه، والذي رباه منذ صغره حيث أرضعه لبان فلسفة الصوفية، ومن كتبه: (النصوص في تحقيق الطور المخصوص) و و(مفتاح الغيب) و (النفحات الإلهية القدسية).

(٢) محيي الدين بن عربي [١١٦٥م – ١١٢٠م] صوفي معروف بمذهبه في وحدة الوجود، ولد بمرسية ودرس الفقه والحديث بأشبيلية، وارتحل إلى المشرق، فدخل مصر، والحجاز، وما بين النهرين والشام، وأقام بدمشق وتوفي بها، كان في العبادات والمعاملات ظاهريًّا، وفي العقائد باطنيًّا، تبلغ مصنفاته المائتين أهمها (الفتوحات الملكية) و (فصوص الحكم) وفيها يعبر عن مذهبه الصوفي في وحدة الوجود، ووحدة الأديان والحقيقة المحمدية، تعبيرًا يمتزج فيه النظر الفلسفي بالذوق الصوفي، وديوانه (ترجمان الأشواق) تصوير رمزي لأذواقه وأشواقه في الحب الإلهي، وقد أثار عليه الفقهاء فنسبوه إلى الزيغ والضلال، واتهموه باستعمال الزمر سترًا لما ينافي الدين والخلق في حبه، فوضع لديوانه شرحًا سماه (الذخائر والأعلاق شرح ترجمان الأشواق) وقد اتهم بأنه يشيع المذاهب المضلة في الاتحاد، والحلول ووحدة الوجود، [الموسوعة العربية الميسرة، ص ٢٢].

(٣) التلمساني: هو سليمان بن علي بن عبد الله بن علي الكومي التلمساني من كبار صوفية وحدة الوجود المتأثرين تأثيرًا بالغًا بمحيي الدين بن عربي، من مؤلفاته المعروفة (شرح مواقف =

حذاقهم علمًا ومعرفة، وكان يظهر المذهب بالفعل فيشرب الخمر ويأتي المحرمات.

وحدثني الثقة أنه قرأ عليه (فصوص الحكم) لابن عربي وكان يظنه من كلام أولياء الله العارفين، فلما قرأه رآه يخالف القرآن، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن، فقال القرآن شرك، وإنما التوحيد كلامنا، وكان يقول: ثبت عندنا في الكشف ما يخالف صريح المعقول.

وحدثني من كان معه ومع آخر نظير له فمر على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعم، فقال رفيقه: هذا أيضًا ذات الله؟! فقال: وهل ثم شيء عنها، نعم الجميع في ذاته.

وهؤلاء حقيقة قولهم هو قول فرعون، لكن فرعون ما كان يعرف أحدًا فينافقه، فلم يثبت الخالق وإن كان في الباطن مقرا به، وكان يعرف أنه ليس هو إلا مخلوق، لكن حب العلو في الأرض والظلم دعاه إلى الجحود والإنكار كما قال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَـٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل: ١٣-١٤]، وأما هؤلاء فهم من وجه ينافقون المسلمين فلا يمكنهم إظهار جحود الصانع، ومن وجه هم ضلال يحسبون أنهم على حق وأن الخالق هو المخلوق، فإن كان هو قول فرعون لكن فرعون كان معاندًا مظهرًا للجحود والعناد، وهؤلاء إما جهال ضلال، وإما منافقون مبطنون الإلحاد ويوافقون المسلمين في الظاهر.

وحدثني الشيخ عبد السيد الذي كان قاضي اليهود ثم أسلم -وكان من أصدق الناس ومن خيار المسلمين وأحسنهم إسلامًا- أنه كان يجتمع بشيخ منهم يقال له: الشرف البلاسي، يطلب منه المعرفة والعلم، قال: فدعاني إلى هذا المذهب، فقلت له:

=

النفري) و (شرح الفصوص) لابن عربي، مات في دمشق عام ٦٩٠هـ.

قولكم قول فرعون، قال: ونحن على قول فرعون، فقلت لعبد السيد: وأعترف لك بهذا؟ قال: نعم، وكان عبد السيد إذا ذاك قد ذكرني بهذا المذهب، فقلت له: هذا مذهب فاسد وهو يئول إلى قول فرعون، فحدثني بهذا، فقلت: له ما ظننت أنهم يعترفون بأنهم على قول فرعون، لكن مع إقرار الخصم ما يحتاج إلى بينة.

قال عبد السيد: فقلت لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون فانقطع واحتج عليه بالظهور الكوني، فقلت لعبد السيد وكان هذا قبل أن يسلم: نفعتك اليهودية خير من فرعون، وفيهم جماعات لهم عبادة وزهد وصدق فيما هم فيه وهم يحسبون أنه حق، وعامتهم الذين يقرون ظاهرًا وباطنًا بأن محمدًا رسول الله وأنه أفضل الخلق من جميع الأنبياء والأولياء، لا يفهمون حقيقة قولهم، بل يحسبون أنه تحقيق ما جاء به الرسول، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين، وهم من خواص أولياء الله فيحسبون هؤلاء من جنس أولئك، من جنس الفضيل بن عياض [١]، وإبراهيم بن أدهم [٢]، وأبي سليمان الداراني [٣]، والسري السقطي والجنيد بن محمد [٤]، وسهل بن

---

(١) الفضيل بن عياض: [ت:١٨٧هـ] هو الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر، التميمي ثم اليربوعي، خراساني من ناحية (مرو) من قرية يقال لها (فندين) بفارس، وهو من كبار الزهاد الأوائل، ولد بسمرقند، ونشأ بأبيورد من بلاد التركستان، مات في المحرم سنة سبع وثمانين ومائة بمكة المكرمة. [السلمي، طبقات، ص ١١].

(٢) إبراهيم بن أدهم من أهل بلخ بخراسان، كان من أبناء الملوك والمياسير، خرج للصيد مرة فهتف به هاتف أيقظه من غفلته، فترك طريقته في التزين بالدنيا، ورجع إلى طريقة أهل الزهد والورع، وخرج إلى مكة، وصحب بها سفيان الثوري والفضيل بن عياض ودخل الشام، فكان يعمل بها، ويأكل من عمل يده، [طبقات الصوفية، ص ١٥].

(٣) أبو سليمان الداراني نسبة إلى (داريا) -قرية من قرى الشام- وهو عنسي، مات سنة خمس عشرة ومائتين، [طبقات الصوفية، ص ٢٧].

(٤) أبو القاسم الجنيد: [٢٩٧هـ] هو أبو القاسم الجنيد بن محمد الخزاز، وكان أبوه يبيع الزجاج، فلذلك كان يقال له: القواريري، أصله من (نهاوند) ومولده ومنشؤه بالعراق، =

عبد الله [١]، وأمثال هؤلاء.

وأما عرافهم الذين يعلمون حقيقة قولهم فيعلمون أنه ليس الأمر كذلك، ويقولون ما يقول ابن عربي ونحوه أن الأولياء أفضل من الأنبياء، وأن خاتم الأولياء، فإنهم متجهمة متفلسفة يخرجون أقوال الفلسفة والجهمية، في قالب الكشف وعند المتفلسفة أن جبري إنما هو خيال في نفس النبي ليس هو ملكًا يأتي من السماء، والنبي عندهم يأخذ من الخيال، وأما خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وأن جميع الأنبياء يستفيدون من معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء، وأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يأتي خاتم الأنبياء في زعمهم فإنه يأخذ من العقل المجرد الذي يأخذ منه الخيال، فهو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك يوحي الذي به إلى الرسول.

وهم يعظمون فرعون ويقولون ما قاله صاحب (الفصوص) قال: ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت وإن جاز في العرف الناموسي لذلك، قال: أنا ربكم الأعلى، أي وإن كان الكل أربابًا بنسبة ما فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم، قال: ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه وأقروا له بذلك، وقالوا له: اقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا،

=

وكان فقيهًا، تفقه على أبي ثور ، وكان يفتي في حلقته وصحب السري السقطي، والحارث المحاسبي ومحمدًا بن علي القصاب البغدادي، وغيرهم، وهو من أئمة القوم وسادتهم، مقبول على جميع الألسنة توفي سنة سبع وتسعين ومائتين. [طبقات الصوفية، ص ٤٩].

(١) سهل بن عبد الله التستري، [ت: ٢٨٣هـ] هو أبو محمد سهل بن عبد الله بن يوسف بن عيسى بن عبد الله بن رفيع التستري، أحد أئمة القوم وعلمائهم والمتكلمين في علوم الرياضات والإخلاص، وعيوب الأفعال، صحب خاله محمد بن سوار، وشاهد ذا النون المصري سنة خروجه إلى الحج توفي سنة ثلاث وثمانين –وقيل ثلاث وتسعين- ومائتين، [طبقات الصوفية، ص ٦٦].

قال: فصح قول فرعن أنا ربكم الأعلى وإن كان فرعون عين الحق.

وحدثني الثقة الذي كان منهم ثم رجع عنهم أن أبغض الناس إليهم محمد بن عبد الله قال: وإذا نهق الحمار ونبح الكلب سجدوا له، وقالوا: هذا هو الله فإنه مظهر من المظاهر، قال: فقلت له محمد بن عبد الله أيضًا مظهر من المظاهر فاجعلوه كسائر المظاهر وأنتم تعظمون المظاهر كلها أو اسكتوا عنه، قال فقالوا لي: محمد نبغضه فإن أظهر الفرق ودعا إليه وعاقب من لم يقل به، قال: فتناقضوا في مذهبهم الباطل وجعلوا الكلب والحمار أفضل من أفضل الخلق، قال لي: وهم يصرحون باللعنة له ولغيره من الأنبياء ولا ريب أنهم من أعظم الناس عبادة للشيطان وكفرًا بالرحمن.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا سمعتم صياح الديكة فسلوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار ونباح الكلب فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانًا**[1]» فهم إذا سمعوا نهيق الحمار ونباح الكلب تكون الشياطين قد حضرت فيكون سجودهم للشياطين.

وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقًا، لكن لم يكن من هؤلاء الذين يسبون الأنبياء وقد صنف كتابًا سماه (فك الأزرار عن أعناق الأسرار) ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس وأنه قال له ما معناه: إنكم قد غلبتموني وقهرتموني ونحو هذا، لكن جرت لي قصة تعجبت منها مع شيخ منكم فإني تجليت له فقلت: أنا الله لا إله إلا أنا ، فسجد لي، فتعجبت كيف سجد لي، قال هذا الشيخ فقلت له: ذاك أفضلنا وأعلمنا وأنت لم تعرف قصده ما رأى في الوجود اثنين، وما رأى إلا واحدًا، فسجد لذلك الواحد لا يميز بين إبليس وغيره، فجعل الشيخ ذاك الذي سجد لإبليس لا يميز بين الرب وغيره، بل جعل إبليس هو الله هو وغيره من الموجودات جعله أفضلهم وأعلمهم.

---

(١) رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وأحمد.

ولهذا عاب ابن عربي نوحًا أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وهو الذي جعل الله ذريته هم الباقين وأنجاه ومن معه في السفينة، وأهلك سائر أهل الأرض لما كذبوه، فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا، وعظم قومه الكفار الذين عبدوا الأصنام، إنهم ما عبدوا إلا الله، وأن خطاياهم خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله، وهذا عادته ينتقص الأنبياء ويمدح والكفار، كما ذكر مثل ذلك في قصة نوح وإبراهيم وموسى وهارون وغيرهم، ومدح عباد العجل وتنقص هارون، وافترى على موسى، فقال: وكان موسى أعلم بالأمر من هارون، لأنه علم ما عبده أصحاب العجل لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يعبد إلا إياه، وما قضى الله بشيء إلا وقع، فكان عتب أخاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتساعه، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء فذكر عن موسى أنه عتب على هارون أنه أنكر عليهم عبادة العجل، وأنه لم يسع فأنكره، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء بل يراه عين كل شيء.

وهذا من أعظم الافتراء على موسى وهارون وعلى الله وعلى عباد العجل، فإن الله أخبر عن موسى أنه أنكر العجل إنكارًا أعظم من إنكار هارون، وأنه أخذ بلحية هارون لما لم يدعهم، ويتبع موسى لمعرفته قال -تعالى-: ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٥﴾ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴿٨٦﴾ قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٧﴾ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴿٩٠﴾ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ

أَمْرِى ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ ۖ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى ﴾ [طه: ٨٣-٩٤].

قلت لبعض هؤلاء: هذا الكلام الذي ذكره عن موسى وهارون يوافق القرآن أو يخالفه؟ فقال: لا بل يخالفه، قلت: فاختر لنفسك إما القرآن وإما كلام ابن عربي، وكذلك قال عن نوح قال: لو أن نوحًا جمع لقومه بين الدعوتين لأجابوه، أي ذكر لهم فدعاهم جهارًا ثم دعاهم إسرارًا إلى أن قال: ولما علموا أن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو، لأنه ما عدم من البداية فيدعي إلى الغاية ادعوا إلى الله، فهذا عين المكر على بصيرة فنبه أن الأمر كله لله، فأجابوه مكرًا كما دعاهم، فجاء المحمدي وعلم أن الدعوة إلى الله ما هي من حيث هويته، وإنما هي من حيث أسماؤه، فقال: ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴾ [مريم: ٨٥]، فجاء بحرف الغاية وقرنها بالاسم، فعرفنا أن العالم كان تحت حيطة اسم إلهي أوجب إليهم أن يكونوا متقين، فقالوا في مكرهم: ﴿ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣]، فإنهم إذا تركوهم جهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء، فإن للحق في كل معبود وجهًا يعرفه من يعرفه، ويجهله من يجهله، كما قال في المحمديين ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي حكم، فالعارف يعرف من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى عبد ، وأن التفريق والكثرة والأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود.

وهو دائمًا يحرف القرآن عن مواضعه، كما قال في هذه القصة: مما خطاياهم فهي التي خطت بهم، فغرقوا في بحار العلم بالله، وهي الحرة فأدخلوا نارًا في عين الماء في المحمديين: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ [التكوير: ٦]، سجرت التنور: أوقدته، فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارًا، فكان الله عين أنصارهم فهلكوا فيه إلى الأبد، وقوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣] بمعنى أمر واجب وفرض، وفي القراءة الأخرى: ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه، فجعل معناه أنه قدر وشاء أن لا

تعبدوا إلا إياه، وما قدره فهو كائن، فجعل معناه كل معبود هو الله، وإن أحدًا ما عبد غير الله قط، وهذا من أظهر الفرية على الله وعلى كتابه وعلى دينه، وعلى أهل الأرض، فإن الله في غير موضع أخبر أن المشركين عبدوا غير الله، بل يعبدون الشيطان كما قال -تعالى-: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ [يس: ٦٠-٦١]، وقال -تعالى- عن يوسف إنه قال: ﴿ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٣٩-٤٠]، وقال -تعالى-: ﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝١٣٨ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٣٩ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٨-١٤٠]، وقال -تعالى- عن الخليل: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ۝٤٢ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ۝٤٣ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ۝٤٤ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ۝٤٥ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ۝٤٦ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ۝٤٧ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ۝٤٨ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ۝٤٩ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٢-٥٠].

فهو -سبحانه- يقول: ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٤٩]، وهؤلاء الملحدون يقولون: ما عبدنا غير الله في كل معبود.

وقال -تعالى-: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ

﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٨-١٥٢].

قال أبو قلابة [1]: هي لكل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله.

والجهمية النفاة كلهم مفترون، كما قال الإمام أحمد بن حنبل، إنما يقود قولهم فرية على الله، وهؤلاء من أعظمهم افتراء على الله، فإن القائلين بأن وجود الخالق هو وجود المخلوق، هم أعظم افتراء ممن يقول: إنه يحل فيه، وهؤلاء يجهلون من يقول بالحلول أو يقول بالاتحاد، وهو أن الخالق اتحد مع المخلوق، فإن هذا إنما يكون إذا كان شيئان متباينان ثم اتحد أحدهما بالآخر، كما يقوله النصارى من اتحاد اللاهوت مع الناسوت وهذا إنما يقال في شيء معين، وهؤلاء عندهم ما ثم وجود لغيره حتى يتحد مع وجوده.

وهم من أعظم الناس تناقضًا فإنهم يقولون ما ثم غير ولا سوى، وتقول السبعينية، ليس إلا الله: بدل قول المسلمين: لا إله إلا الله، ثم يقولون: هؤلاء المحجوبون لا يرون هذا، فإذا كان ما ثم غير ولا سوى فمن المحجوب ومن الحاجب، ومن الذي ليس بمحجوب وعما حجب فقد أثبتوا أربعة أشياء: قوم محجوبون، وقوم ليسوا بمحجوبين، وأمرًا انكشف لهؤلاء وحجب عن أولئك، فأين هذا من قولهم: ما ثم اثنان ولا وجودان، كما حدثني الثقة أنه قال للتلمساني: فعلى قولكم لا فرق بين امرأة الرجل وبنته، قال: نعم الجميع عندنا سواء، لكن

---

(١) أبو قلابة: عبد الله بن زيد [ت: ١٠٤هـ] كان من رجال الحديث الثقات، ولما أرادوه على القضاء رفض وهرب من موطنه البصرة إلى الشام وهناك مات حوالي عام ١٠٤هـ [انظر حلية الأولياء ٢/ ٢٨٢].

هؤلاء المحجوبون، قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم، فقيل لهم: المخاطب للمحجوبين أهو هم أم غيرهم، فإن كانا هم فقد حرم على نفسه لما زعم أنه حرام عليهم دونه، وإن كانوا غيره فقد أثبت غيرين وعندهم ما ثم غير، وهؤلاء اشتبه عليهم الواحد بالنوع بالواحد بالعين، فإنه يقال: الوجود واحد، كما يقال الإنسانية واحدة، والحيوانية واحدة، أي يعني واحد كلي، وهذا الكلي لا يكون كليًّا إلا في الذهن لا في الخارج، فظنوا هذا الكلي ثابتًا في الخارج ثم ظنوه هو الله.

وليس في الخارج كلي مع كونه كليًّا يكون كليًّا في الذهن، وإذا قدر في الخارج كلي فهو جزء من المعينات وقائم بها، ليس متميزًا قائمًا بنفسه، فحيوانية الحيوان وإنسانية الإنسان سواء قدرت معينة أو مطلقة هي صفة له، ويمتنع أن يكون صفة الموصوف مبدعة له، ولو قدر وجودها مجردًا عن العيان على رأي من أثبت الأفلاطونية، فيثبت الماهيات الكلية مجردة عن الموصوفات، ويدعى أنها قديمة أزلية مثل إنسانية مجردة، وهذا خيال باطل، وها الذي جعله مجردًا هو مجرد في الذهن وليس في الخارج كلي مجرد، وإذا قدر ثبوت كلي مجرد في الخارج، وهو مسمى الوجود، فهذا يتناول وجود المحدثات كلها، كما يتناول وجود القديم، وهذا لا يكون مبدعًا لشيء ولا اختصاص له بصفات الكمال، فلا يوصف بأنه حي عليم قدير، إذ ليس وصفه بذلك بأولى من وصفه بأنه عاجز جاهل ميت، والخالق لابد أن يكون حيًّا عليمًا قديرًا-سبحانه-وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

ثم لو قدر أن هذا هو الخالق فهذا غير الأعيان الموجودة المخلوقة فقد ثبت وجودان، أحدهما غير الآخر، وأحدهما محدث مخلوق، فيكون الآخر الخالق غير المخلوق، ولا يمكن جحد وجود الأعيان المعينة، ولكن الواحد من هؤلاء قد يغيب عن شهود المغيبات، كما يغيب عن شهود نفسه، فيظن أن ما لم يشهد قد عدم نفسه وفني وليس كذلك، فإن ما عدم وفني شهوده له وعلمه وبه ونظره إليه، فالمعدوم الفاني صفة هذا الشخص، وإلا فالموجودات في نفسها باقية على حالها لم تتغير، وعدم العلم ليس علمًا بالمعدوم، وعدم المشهود ليس شهودًا للعدم، ولكن هذه

الحال تعتري كثيرًا من السالكين، يغيب أحدهم عن شهود نفسه، وغيره من المخلوقات، وقد يسمون هذا فناء واصطلامًا [١]، وهذا فناء عن شهود تلك المخلوقات، لا أنها في نفسها فنيت، ومن قال: فني ما لم يكن وبقي ما لم يزل، فالتحقق إذا كان صادقًا أنه فني شهوده لما لم يكن ونفي شهوده لما لم يزل، لا أن ما لم يكن فني في نفسه، فإنه باق موجود، ولكن يتوهمون إذا لم يشهدوه أنه قد عدم في نفسه.

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله، ويستغرق في ذلك، فلا يبقى له مذكور مشهود لقلبه إلا الله، ويفنى ذكره وشهوده لما سواه، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت وأن نفسه فنيت حتى يتوهم أنه هو الله، وأن الوجود هو الله.

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد[٢]، ونحوه حيث قال: ما في الجبة إلا الله، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أنه يعبر بالفناء [٣] عن ثلاثة أمور: أحدها أنه

---

(١) الاصطلام: لغة: الاستئصال: واصطُلِمَ القوم: أبيدوا، [لسان العرب، مادة صلم]، وفي المصطلح الصوفي: هو نعت يرد على القلب فيسكن تحت سلطانه، فإن دام ذلك بالعبد حتى سلبه عن نفسه وأخذه عن حسه بحيث لم يبق منه اسمًا، ولا أثرًا، ولاعينًا، ولا ظلًا، حتى صار مسلوبًا عن المكنوناتِ بأسرها، فما دام العبد كذلك فهو ممحو الآثار، فلهذا لا يجري عليه أحكام التكليف، ولا يوصف بتحسين، ولا يخص بتشريف، اللهم إلا أن يرد بما يجري عليه من غير شيء منه، [القاشاني، لطائف الأعلام في إشارات أهل الإلهام، نشر مكتبة الثقافة الدينية بمصر، ٢٠٠٥م، جـ١، ص ١٨٥، ١٨٦].

(٢) أبو يزيد البسطامي: [ت: ٢٦١هـ] هو أبو يزيد طيفور بن عيسى بن سروشان، من كبار الصوفية، وكان لأبي يزيد البسطامي أخوان هما آدم وعلي، والثلاثة كانوا زهادًا وعبادًا وأصحاب أحوال، وهو من أهل بسطام –وهي بلد على الطريق إلى نيسابور– مات سنة إحدى وستين ومائتين، وقيل سنة أربع وثلاثين ومائتين، [السلمي طبقات الصوفية، ص ٢٥].

(٣) الفناء والبقاء: الفناء عند الصوفية هو الزوال والاضمحلال، كما أن البقاء ضده، والطائفة =

يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبمحبته وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه عن محبة ما سواه وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه، وهذا هو حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، فقد فني من قبله التأله لغير الله وبقي في قلبه تأله الله وحده، وفني من قلبه حب غير الله وخشية غير الله والتوكل على غير الله وبقي في قلبه حب الله وخشية الله والتوكل على الله وهذا الفناء يجامع البقاء، فيخلي القلب عن عبادة غير الله مع تجلي القلب بعبادة الله وحده، كما قال صلى الله عليه وسلم لرجل: «قل أسلمت لله وتخليت»[1]، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله بالنفي مع الإثبات، نفي إلهية غيره مع إلهيته وحده، فإنه ليس في الوجود إله إلا الله، ليس فيه معبود يستحق العبادة إلا الله، فيجب أن يكون هذا ثابتًا في القلب، فلا يكون في القلب من يأله القلب ويعبده إلا الله وحده، ويخرج من القلب كل تأله لغير الله، ويثبت فيه تأله الله وحده، إذ كان ليس ثم إله إلا الله وحده.

وهذه الولاة مقرونة بالبراءة والعداوة لكل معبود وسواه، ولمن عبدهم، قال - تعالى- عن الخليل -عليه السلام-: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨].

=

يجعلون الفناء أعلى المراتب، والبقاء: عند القوم يطلق ويراد به رؤية العبد قيام الله على كل شيء، فالبقاء أحد المقامات العشرة التي يشتمل عليها قسم النهايات لأهل السلوك في منازل السير إلى الحق -جل جلاله- هو مقام أرباب التمكين في التلوين، وعند حصول هذا التمكين لم يبق عليه الاسم، ولا العبارة، ولا الإشارة، ليؤذن ذلك بتمييز، أو إضافة، فيبقى من لم يزل، ويفنى من لم يكن، ولهذا كان مقام البقاء بعد الحالة المسامة بالفناء. [القاشاني، لطائف الأعلام، جـ ١، ص ٢٣٧، جـ ٢، ص ٥٧٠].

(١) رواه النسائي، وأحمد.

وقال: ﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧].

وقال -تعالى-: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ [الممتحنة: ٤].

قلت لبعض من خاطبته من شيوخ هؤلاء: قول الخليل: إنني مما تعبدون، ممن تبرأ أتبرأ من الله -تعالى- وعندكم ما عبد غير الله قط، والخليل قد تبرأ من كل ما كانوا يعبدون إلا من رب العالمين، وقد جعل الله لنا فيه وفيمن معه أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، قال -تعالى-: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ۝ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الممتحنة: ٤-٦].

وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[1] وهذا تصديق قوله -تعالى-: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [لقمان: ٣٠]، وقال -تعالى-: ﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس: ٣٢]، وقال سبحانه: ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص: ٨٨].

---

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد.

قالت طائفة من السلف: كل عمل باطل إلا ما أريد به وجهه، وقد قال سبحانه: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ۖ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٨٧﴾ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [القصص: ٨٧-٨٨]، والإله هو المألوه أي المستحق لأن يؤله، أي يعبد، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل، وفعال بمعنى مفعول، مثل لفظ الركاب الحمال بمنى المركوب والمحمول، وكان الصحابة يرتجزن في حفر الخندق يقولون:

هـــذا الحـــمال لا حمـــال خيـــبر هـــذا أبـــر ربنـــا وأطهـــر

وإذا قيل هذا هو الإمام فهو الذي يستحق أن تؤتم به كما قال -تعالى- لإبراهيم: ﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فعهده بالإمامة لا ينال الظالم، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه ولا يركن إليه، كما قال -تعالى-: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [هود: ١١٣]، فمن ائتم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه، فكيف بمن جعل مع الله إلهًا آخر وعبد من لا يصلح للعبادة، والله -تعالى- لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

قد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن الإله بمعنى الفاعل، وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية، فالإله هو القادر وهو الرب، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون، فالذين يقولون بوحدة الوجود متنازعون في أمور، لكن إمامهم ابن عربي يقول: الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها فلهذا قال: فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلهًا، فزعم أن المخلوقات جعلت الرب إلهًا لها حيث كانوا مألوهين ومعنى مألوهين عنده مربوبين، وكونهم مألوهين حيث كانت أعيانهم ثابتة في العدم، وفي كلامهم من هذا وأمثاله مما فيه تنقص بالربوبية ما لا يحصى، فتعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

والتحقيق أن الله خالق كل شيء، والمعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه وقد يذكره ويخبر به، فيكون سببًا في العلم والذكر والكتاب لا في الخارج كما قال: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢].

والله -سبحانه- خالق الإنسان ومعلمه، فهو الذي خلق الإنسان من علق وهوالأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، ولو قدر أن الإله بمعنى الرب فهو الذي جعل الرب مربوبًا، فيكون على هذا هو الذي جعل المألوه مألوهًا، والمربوب لم يجعله ربًّا بل ربوبيته صفة، وهو الذي خلق المربوب وجعله مربوبًا، وهو إذا آمن بالرب واعتقد ربوبيته، وأخبر بها، كان قد تخذ الله ربًّا ولم يبغ ربًّا سوى الله، ولم يتخذ ربًّا سواه، كما قال -تعالى-: ﴿ قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال -تعالى-: ﴿ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۚ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وهو أيضًا في نفسه هو الإله الحق، لا إله غيره، فإذا عبده فقد وحده، ولم يجعل معه إلهًا آخر، ولا اتخذ إلهًا غيره، قال -تعالى-: ﴿ فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقال -تعالى-: ﴿ لَّا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومٗا مَّخۡذُولٗا ﴾ [الإسراء: ٢٢]، وقال إبراهيم لأبيه آزر: ﴿ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ [الأنعام: ٧٤].

فالمحبوب ليس بإله في نفسه لكن عابده اتخذه إلهًا وجعله إلهًا، وسماه إلهًا، وذلك كله باطل لا ينفع صاحبه، بل يضره كما أن الجاهل إذا اتخذ إمامًا ومفتيًا وقاضيًا كان ذلك باطلًا، فإنه لا يصلح أن يؤم ولا يفتي ولا يقضي، وغير الله لا يصلح أن يتخذ إلهًا يعبد ويدعى، فإنه لا يخلق ولا يرزق، وهو -سبحانه- لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع ولا ينفع ذا الجد منه الجد.

ومن دعا من لا يسمع أو يسمع ولا يستجيب له فدعاؤه باطل وضلال، وكل من سوى الله إما أنه لا يسمع دعاء الداعي، أو يسمع ولكن لا يستجيب له فإن غير الله لا يستقل بفعله شيء ألبتة وقد قال -تعالى-: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣].

فغير الله لا مالك لشيء ولا شريك في شيء، ولا هو معاون للرب في شيء، بل قد يكون له شفاعة إذا كان من الملائكة والأنبياء والصالحين، ولكن لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع، وأن يأذن للمشفوع له أن يشفع له، ومن دونه لا يملكون الشفاعة ألبتة، فلا يصلح من سواه لأن يكون إلهًا معبودًا، كما لا يصلح أن يكون خالقًا رازقًا لا إله إلا هو وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

obeikandl.com

فصل

وهؤلاء كان من أعظم أسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم، فإن أولئك القوم من أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول، فإن الرسول بعث بالبينات والهدى، يبين الأدلة العقلية، ويخبر الناس بالغيب الذي لا يمكنهم معرفته بعقولهم، وهؤلاء المتفلسفة يقولون: إنه لم يفد الناس علمًا بخبره ولا بدلالته، وإنما خاطب خطابًا جمهوريًّا ليصلح به العامة، فيعتقدوا في الرب والمعاد اعتقادًا ينفعهم وإن كان كذبًا وباطلًا، وحقيقة كلامهم أن الأنبياء تكذب فيما تخبر به، لكن كذبًا للمصلحة، فامتنع أن يطلبوا من خبرهم علمًا، وإذا لم تكن أخبارهم مطابقة للمخبر عنه فكيف يثبتون أدلة عقلية على ثبوت ما أخبروا به، والمتكلمون الذين يقولون: إنهم لا يخبرون إلا بصدق ولكن يسلكون في العقليات غير طريقهم مبتدعون مع إقرارهم بأن القرآن، اشتمل على الأدلة العقلية، فكيف بهؤلاء الملاحدة، المغتربين، ولهذا لا يعتنون بالقرآن ولا تفسيره ولا بالحديث وكلام السلف، وإن تعلموا من ذلك شيئًا فلأجل تعلق الجمهور به، ليعيشوا بينهم بذكره لا لاعتقادهم موجبه في الباطن.

وهذا بخلاف طوائف المتكلمين، فإنهم يعظمون القرآن في الجملة وتفسيره مع ما فيهم من البدع.

ولهذا لما استولى التتار على بغداد، وكان الطويسي منجمًا لهولاكو استولى على كتب الناس الوقف والملك، فكان كتب الإسلام مثل التفسير والحديث والفقه والرقائق يعدمها، وأخذ كتب الطب والنجوم والفلسفة والعربية، فهذه عنده هي الكتب المعظمة، وكان بعض من أعرفه قارئًا خطيبًا، لكن كان يعظم هؤلاء ويرتاض رياضة فلسفية سحرية، حتى يستخدم الجن، وكان بعض الشياطين ألقي إليه أن هؤلاء يستولون على دار الإسلام، فكان يقول لبعض أصحابنا: يا فلان عن

قليل يرى هذا الجامع جامع دمشق يقرأ فيه المنطق [1]، والطبيعي والرياضي والإلهي، ثم يرضيه فيقول: والعربية أيضًا، والعربية إنما احتاج المسلمون إليها لأجل خطاب الرسول بها، فإذا أعرض عن الأصل كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية أصحاب المعلقات السبع ونحوهم من حطب النار.

(١) المنطق: فرع من الفلسفة يدرس صور الفكر وطرق الاستدلال السليم، وكان أرسطو أول من ألف في المنطق بوصفه علمًا قائمًا بذاته، وتسمى مجموعة بحوثه المنطقية (الأورجانون) أي (آلة العلوم)، وتنقسم حسب أفعال العقل، ثلاثة أقسام: المقولات وتبحث في التصورات، والعبارة، وتبحث في الأقوال المؤلفة من التصورات، والتحليلات، وتبحث في الاستدلال، وصورة الاستدلال عند أرسطو هي القياس ذو المقدمتين والنتيجة. [الموسوعة العربية الميسرة، ص ١٧٥٥].

obeikandl.com

فصل

أول التفرق والابتداع في الإسلام بعد مقتل سيدنا عثمان وافتراق المسلمين، فلما اتفق علي ومعاوية على التحكيم أنكرت الخوارج وقالوا: لا حكم إلا لله وفارقوا جماعة المسلمين، فأرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع نصفهم، والآخرون أغاروا على ماشية الناس واستحلوا دماءهم فقتلوا ابن خباب، وقالوا: كلنا قتلة، فقاتلهم علي، وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فم لا يرون ابتاع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن، كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك، فضلوا، فإن الرسول أعلم بما أنزل الله عليه، والله قد أنزل عليه الكتاب والحكمة، وجوزوا على النبي أن يكون ظالمًا فلم ينقادوا لحكم النبي ولا لحكم الأئمة بعده، بل قالوا إن عثمان وعليًّا ومن والاهما قد حكموا بغير ما أنزل الله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، فكفروا المسلمين بهذا وبغيره، وتفكيرهم وتكفير سائر أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين:

إحداهما: أن هذا يخالف القرآن.

والثانية: أن من خالف القرآن يكفر، ولو كان مخطئًا أو مذنبًا معتقدًا للوجوب والتحريم.

وبإزائهم الشيعة غلوا في الأئمة وجعلوهم معصومين يعلمون كل شيء، وأوجبوا الرجوع إليهم في جميع ما جاءت به الرسل، فلا يعرجون لا على القرآن ولا على السنة، بل على قول من ظنوه معصومًا، وانتهى الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لا حقيقة له، فكانوا أضل من الخوارج، فإن أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وإن غلطوا فيه، وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له، ثم إنما يتمسكون بما ينقل لهم عن بعض الموتى فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، ولهذا كانوا أكذب الطوائف، والخوارج صادقون، فحديثهم من أصح الحديث، وحديث الشيعة من أكذب الحديث، ولكن الخوارج دينهم المعظم مفارقة

جماعة المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم، والشيعة تختار هذا لكنهم عاجزون، والزيدية تفعل هذا والإمامية تارة تفعله وتارة يقولون: لا نقاتل إلا تحت راة إمام معصوم، والشيعة استتبعوا أعداء الملة من الملاحدة مثل القرامطة والباطنية وغيرهم، ولهذا أوصت الملاحدة مثل القرامطة [١]، الذين كانوا في (البحرين) وهم من أكفر الخلق، ومثل قرامطة المغرب ومصر وهم كانوا يسترون بالتشيع، أوصوا بأن يدخل على المسلمين من باب التشيع فإنهم يفتحون الباب لكل عدو للإسلام من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين وهم من أبعد الناس عن القرآن والحديث كما قد بسط هذا في مواضع.

والمقصود أن النبي ﷺ قال: «**إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله**» فحض على كتاب الله ثم قال: «**وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، ثلاثًا**»[٢] فوصى المسلمين بهم، لم يجعلهم أئمة يرجع المسلمون إليهم، فانتحلت الخوارج كتاب الله وانتحلت الشيعة أهل البيت، وكلاهما غير متبع لما انتحله، فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها، وكفر المؤمنين الذين أمر القرآن، بموالاتهم، ولهذا تأول سعد ابن أبي وقاص فيهم هذه الآية: ﴿ **وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ** ﴾ [البقرة: ٢٦-٢٧]، وصاروا يتتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه، ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذي يفهمون القرآن، وأما مخالفة الشيعة لأهل البيت فكثيرة جدًّا قد بسطت في مواضع.

---

(١) القرامطة: فرقة من فرق الشيعة الباطنية كانوا يظهرون التشيع لآل البيت ويبطنون الكفر المحض، وهم في الأصل من الإسماعيلية لانتسابهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، أما مسألة تسميتهم بالقرامطة، فهو نسبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث البقار، الذي كان من أنشط دعاة الباطنية.

(٢) رواه مسلم، وأحمد، والدارمي.

فصل

ثم حدث آخر عصر الصحابة القدرية، فكانت الخوارج تتكلم في حكم الله الشرعي أمره ونهيه وما يتبع ذلك من وعده ووعيده، وحكم من وافق ذلك ومن خالفه، ومن يكون مؤمنًا وكافرًا وهي مسائل الأسماء والأحكام وسموا محكمة لخوضهم في التحكيم بالباطل، وكان الرجل إذا قال: لا حكم إلا لله، قالوا: هو محكم، أي خائض في حكم الله، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل.

وأما القدرية فخاضوا في قدره بالباطل، وأصل ضلالهم ظنهم أن القدر يناقض الشرع، فصاروا حزبين: حزب يعظمون الشرع والأمر والنهي والوعد والوعيد، واتباع ما يحبه الله ويرضاه، وهجر ما يبغضه وما يسخطه، وظنوا أن هذا لا يمكن أن يجمع بينه وبين القدر، فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه، كما قطعت الخوارج ما أمر الله به أن يوصل من اتفاق الكتاب والسنة وأهل الجماعة، ففرقوا بين الكتاب والسنة وفرقوا بين الكتاب وجماعة المسلمين وفرقوا بين المسلمين فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل.

وكذلك القدرية فصاروا حزبين حزبًا يغلب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه أو ينفي بعضه، وحزبًا يغلب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته، ويقول: لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر، الجميع سواء، وكذلك أولياؤه وأعداؤه وكذلك ما ذكر أنه يحبه وذكر أنه يبغضه، لكنه فرق بين المتماثلين بمحض المشيئة يأمر بهذا، وينهي عن مثله، فجحدوا الفرق والفصل الذي بين التوحيد والشرك وبين الإيمان والكفر، وبين الطاعة والمعصية، وبين الحلال والحرام، كما أن أولئك وإن أقروا بالفرق فأنكروا الجمع، وأنكروا أن يكون الله على كل شيء قدير، ومنهم من أنكر أن يكون الله بكل شيء عليمًا، وأنكروا أن يكون خالقًا لكل شيء، وأن يكون ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنكروا أن يكون الله فاعلاً لما يشاء.

وأثبتوا لغير الله الانفراد بالأحداث، وشركاء خلقوا كخلقه، كما فعلت المجوس، واعتقدوا أنه لا يمكن الإيمان بأمره ونهيه إلا مع تعجيزه أو تجهيله، وأنه لا يمكن أن يوصف بالإحسان والكرم إن لم يجعل عاجزًا، وإلا لزم أن يكون بخيلًا، كما أن القدرية المجبرة قالوا: لا يمن أن يجعل عالمًا قادرًا إلا بتسميهه وتجويره.

فهؤلاء نفوا حكمته وعدله، وأولئك نفوا قدرته ومشيئته، أو قدرته ومشيئته وعلمه÷ وهؤلاء ضاهوا المجوس في الإشراك بربوبيته حيث جعلوا غيره خالقًا، وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره، بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته ويقولون: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهؤلاء منتهى توحيدهم توحيد المشركين وهو توحيد الربوبية فأما توحيد الإلهية المتضمن للأمر والنهي، ولكون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه فهم ينكرونه ولهذا هم أكثر اتباعًا لأهوائهم، وأكثر شركًا وتجويزًا من المعتزلة، ومنتهى متكلميهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام، وإن العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة كما ذكر ذلك صاحب (منازل السائرين).

وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفًا، وابن عربي وابن سبعين وأمثالهم يصرحون بجواز عبادتها، وبالإنكار على من أنكر ذلك، وهم متناقضون في ذلك.

فالقدرية أصلهم أنه لا يمكن إثبات قدرته وحكمته، إذ لو كان قادرًا لفعل غير ما فعل، فلما لم يفعله دل على أنه غير قادر، وقالوا: يثبت حكمته كما يثبت حكمه، لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم، وهو منزه عنه، بخلاف ما لم يقدر عليه فإنه معذور إذا لم يفعله فلا يلام عليه.

وقال المجبرة: بل قدرته ثابتة بلا حكمة، ولا يجوز أن يفعل لحكمة لأن ذلك

إنما يكون لمن يحتاج إلى الفعل وهو منزه عن الحاجة ولا عدل ولا ظلم، بل كل ما أمكن فعله فهو عدل وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به، وقبيح ينبغي النهي عنه، ولا معروف ومنكر، بل يجوز أن يأمر بكل شيء وينهى عن كل شيء.

ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية وأنكر النبوات، مع أنه مضطر إلى أن يأمر بشيء وينهى عن شيء، فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصًا، لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره، وينهى عما ينفع، فيستحق عذاب الدنيا والآخرة.

وأما من كان منهم مقرًّا بالنبوة فأنكر الشرع في الباطن وقال العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة فصار منافقًا يظهر خلاف ما يبطن ويقول الشرع لأجل المارستان، ولهذا يسمون باطنية كما سموا الملاحدة باطنية فإن كلاهما يبطن خلاف ما يظهر، يبطنون تعطيل ما جاء به الرسول من الأمر والنهي.

فمنتهى الجهمية المجبرة إما مشركون ظاهرًا وباطنًا، وإما منافقون فيبطنون الشرك، ولهذا يظنون بالله ظن السوء، وأنه لا ينصر محمدًا وأتباعه، كما قال -تعالى-: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [الفتح: ٦]، وهم يعقلون بقوله: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وبأنه يفعل ما يشاء، ولذلك لما ظهر المشركين التتار وأهل الكتاب كثر في عبادهم وعلمائهم من صار مع المشركين وأهل الكتاب وارتد عن الإسلام إما باطنًا وظاهرًا، وإما باطنًا وقال: إنه مع الحقيقة ومع المشيئة الإلهية، وصاروا يحتجون لمن هو معظم للرسل عما لا يوافق على تكذيبه بأن ما يفعله من الشرك والخروج عن الشريعة وموالاة المشركين وأهل الكتاب والدخول في دينهم، ومجاهدة المسلمين معهم هو بأمر الرسول.

فتارة يأتيهم شياطينهم بما يخيلون لهم أنه مكتوب من نور، وأن الرسول أمر

بقتال المسلمين مع الكفار، لكون المسلمين قد عصوا، ولما ظهر أن مع المشركين وأهل الكتاب خفرًا لهم من الرجال المسمين برجال الغيب، وأن لهم خوارق يقتضي أنهم أولياء الله، صار الناس من أهل العلم ثلاثة أحزاب: حزب يكذبون بوجود هؤلاء، ولكن عاينهم الناس، وثبت ذلك عمن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه وهؤلاء إذا رأوهم أو تيقنوا وجودهم خضعوا لهم، وحزب عرفوهم رجعوا إلى القدر واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقًا إلى الله غير طريقة الأنبياء، وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا أولياء الله خارجًا عن دائرة الرسول جاهلون بدينه وشرعه، والذين قبلهم يجوزون لاتباع دين غير دينه وطريقه غير طريقه.

وكانت هذه الأقوال الثلاثة بدمشق لما فتحت عكة، ثم تبين بعد ذلك أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، وأن الذين مع الكفار شياطين، وأن من وافقهم من الإنس فهو من جنسهم شيطان من شياطين الإنس أعداء الأنبياء، كما قال -تعالى-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وكان سبب الضلال عدم الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وأصله قول الجهمية الذين يسعون بين المخلوقات فلا يفرقون بين المحبوب والمسخوط، ثم إنه بعد ذلك جرت أمور يطول وصفها.

ولما جاء قازان وقد أسلم في دمشق انكشفت أمور أخرى، فظهر أن اليونسية كانوا قد ارتدوا وصاروا كفارًا مع الكفار.

وحضر عندي بعض شيوخهم واعترف بالردة عن الإسلام، وحدثني بفصول كثيرة، فقلت له لما ذكر لي احتجاجهم بما جاءهم من أمر الرسول: فهب أن المسلمين كأهل بغداد كانوا قد عصوا، وكان في بغداد بضعة عشر بغي، فالجيش الكفار المشركون الذين جاءوا وكانوا شرا من هؤلاء، فإن هؤلاء كن يزنين، اختيارًا، فأخذ

أولئك المشركين عشرات ألوف من حرائر المسلمين وسراريهم بغير اختيارهم وردوهم عن الإسلام إلى الكفر، وأظهروا الشرك وعبادة الأصنام ودين النصارى، وتعظيم الصليب، حتى بقي المسلمون مقهورين مع المشركين وأهل الكتاب مع تضاعيف ما كان يفعل من المعاصي، فهل يأمر محمد صلى الله عليه وسلم بهذا ويرضى بهذا فتبين له قال: لا والله.

وأخبرني عن عروة من ارتد من الشيوخ عن الإسلام لما كانت شياطين المشركين تكرهم على الردة في الباطن وتعذبهم إن لم يرتدوا.

فقلت: كان هذا لضعف إيمانهم وتوحيدهم، والمادة التي يشهدونها من جهة الرسول، وإلا فالشياطين لا سلطان لهم على قلوب الموحدين، وهذا وأمثاله ما كانوا يعتقدون أنهم شياطين، بل إنهم رجال الغيب الإنس وكلهم الله بتصرف الأمر.

فبينت لهم أن رجال الغيب هم الجن كما قال -تعالى-: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ [الجن: ٦]، ومن ظن أنهم إنس فمن جهله وغلطه، فإن الإنس يؤنسون أي يشهدون ويرون، إنما يحتجب الإنسي أحيانًا، لا يكون دائمًا محتجبًا عن أبصار الإنس، بخلاف الجن فإنهم كما قال الله: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٧].

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران، أن هولاكو ملك المشركين لما دخل بغداد رأى ابن السكران شيخًا محلوق الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق آخذًا بفرس هولاكو، قال: فلما رأيته أنكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين، فقلت: يا هذا أو كلمة نحو هذا، فقال: تأمر بأمر، أو قال له: هل تفعل هذا بأمر أو فعلت هذا بأمر، فقالك نعم بأمر، فسكت ابن السكران وأقنعه هذا الجواب، وكان لقلة علمه بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وظن أن يأمر ما يؤمر

به الشيوخ في قلوبهم هو من الله، وأن من قال: حدثني قلبي عن ربي، فإن الله هو يناجيه، ومن قال: أخذتم علمكم ميتًا عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت هو كذلك، وهذا أضل من ادعى الاستغناء عن الأنبياء وأنه لا يحتاج إلى واسطتهم.

وجواب هذا أن يقال له: بأمر من تؤمر، فإن قال بأمر الله، قيل: بأمر الله الذي بعث به رسوله وأنزل به القرآن، أم بأمر وقع في قلبك، فإن قال: بالأول ظهر كذبه، فإنه ليس فيما يأمر الله به رسوله أن يأتي بالكفار المشركين وأهل الكتاب لقتل المسلمين وسبيهم وأخذ أموالهم، لأجل ذنوب فعلوها، ويجعل الدار تعبد بها الأوثان ويضرب فيها بالنواقيس، ويقتل قراء القرآن وأهل العلم بالشرع، ويعظم النجسية علماء المشركين وقساوسة النصارى وأمثال ذلك، فإن هؤلاء أعظم عداوة لمحمد ﷺ وهو من جنس مشركي العرب الذين قاتلوه يوم أحد، وأولئك عصاة من عصاة أمته، وإن كان فيهم منافقون كثيرون، فالمنافقون يبطنون نفاقهم.

وإن قال بأمر وقع في قلبي، لم يكذب لكن يقال: من أين لك أن هذا رحماني، ولم لا يكون الشيطان هو الذي أمرك بهذا، وقد علمت أن ما يقع في قلوب المشركين وأهل الكتاب هو من الشيطان، فإن رجع إلى توحيد الربوبية وأن الجميع بمشيئته، قيل له: فحينئذ يكون ما يفعله الشيطان والمشركون وأهل الكتاب هو بالأمر، ولا ريب أنه بالأمر الكوني القدري، فجميع الخلق داخلون تحته، لكن من فعل بمجرد هذا الأمر لا بأمر الرسول، فإنما يكون من جنس شياطين الإنس والجن، وهو مستوجب لعذاب الله في الدنيا والآخرة، وهو عابد لغير الله، متبع لهواه، وهو ممن قال الله فيه: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٥]، وممن قال فيهم الشيطان: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [ص: ٨٢-٨٣]، قال الله: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢]، وقال -تعالى-: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ

مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل: ٩٩-١٠٠]. وقال -تعالى-: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٧-٢٨].

فكيف تأمر بالشرك والكفر وتسلط الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وقتل الكفار للمسلمين، هذا لا يأمر الله به، كما لا يأمر بالفحشاء، فإن هذا من أفحش الفواحش، إذ جعلت الفاحشة اسمًا لكل ما يعظم قبحه، فكانت القبائح السيئة داخلة في الفحشاء.

وكان أيضًا بالشام أكابر الشيوخ ببعلبك [1]، الشيخ عثمان شيخ دير ناعس يأتيه خفير الفرنج النصارى راكبًا أسدًا، ويخلو به ويناجيه، ويقول: يا شيخ عثمان وكلت بحفظ خنازيرهم فيعذره عثمان وأتباعه في ذلك ويرون أن الله أمره بهذا كما أمر الخضر أن يفعل ما فعل، كما عذر ابن السكران وأمثاله لخفراء المشركين التتار.

والجواب لهذا كالجواب لذلك، يقال له: وكلك الله -تعالى- بهذا؟ الذي أنزل على لسان نبيه، الدين أمر أن يوالي المسلمين وأن لا يتخذ اليهود والنصارى أولياء، بل أمرك أن تبغضهم، وتجاهدهم بما استطعت، فهل هو أمرك أن تتوكل بحفظ خنازيرهم، فإن قال هذا، ظهر كذبه، وإن قال: بل هو أمر ألقي في قلبي، لم يكذب وقيل له: فهذا من أمر الشيطان لا من أمر الرحمن الذي أنزل به كتبه وأرسل به رسله، ولكنه من الأمر الذي هو كونه وقدره كشرك المشركين الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا.

ومن هؤلاء من يظن أن الرجال الذين يؤيد بهم الكفار من المشركين وأهل

---

(١) بعلبك: تقع شرق سهل البقاع على سفح جبل لبنان الشرقي، وهي مدينة أثرية عظيمة، بها آثار العصر الروماني.

الكتاب هم أولياء الله، ولا يجب عليهم اتباع الرسول كالملائكة الموكلة ببني آدم المعقبات.

فقلت لشيخ كان من شيوخهم: محمد أرسل إلى الثقلين الإنس والجن ولم يرسل إلى الملائكة، فكل إنسي أو جني خرج عن الإيمان به فهو عدو لله لا ولي لله بخلاف الملائكة.

ثم يقال له: الملائكة لا يعاونون الكفار على المعاصي، ولا على قتال المسلمين، وإنما يعاونهم على ذلك الشياطين، ولكن الملائكة قد تكون موكلة بخلقهم ورزقهم وكتابة أعمالهم، فإن ذلك ليس بمعصية، فهذا الجواب بالفرق بينهم وبين الملائكة من هذين الوجهين.

وقد ظهر أنهم من جنس الشياطين، لا من جنس الملائكة، وكان هذا الشيخ هو وأبوه من خفراء الكفار، وكان والده يقال له: محمد الخالدي نسبة إلى شيطان يقربه يقال له: الشيخ خالد يقولون: إنه من الإنس من رجال الغيب.

وحدثني الثقة عنه أنه كان يقول: الأنبياء ضيعوا الطريق، ولعمري لقد ضيعوا طريق الشياطين، شياطين الإنس والجن، وهؤلاء المشايخ الذين يحبون المسلمين ولكن يوالون المشركين الذين هم خفراء الكفار، ويظنون أنهم من أوليا الله اشتركوا هم وهم في أصل ضلالة، وهو أنهم جعلوا الخوارق الشيطانية من جنس الكرامات الرحمانية، ولم يفرقوا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان كما قال -تعالى-: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].

فهؤلاء وهؤلاء عشوا عن ذكر الرحمن الذي أنزله وهو الكتاب والسنة، وعن الروح الذي أوحاه الله إلى نبيه الذي جعله الله نورًا يهدي به من يشاء من عباده، وبه يحصل الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولم يفرقوا بين آيات الأنبياء ومعجزاتهم وبين خوارق السحرة والكهان، إذ هذا مذهب الجهمية المجبرة،

وهؤلاء كلهم يشتركون في هذا المذهب فلا يجعلون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه، بل يجعلون كل ما قدره وقضاه، فإنه يحبه ويرضاه، فتبقى جميع الأمور عندهم سواء، وإنما يتميز بنوع من الخوارق، فمن كان له خارق من أولياء الله وخضعوا له إما اتباعًا له، وإما موافقة له ومحبة، وإما أن يسلموا له حاله فلا يحبوه ولا يبغضوه، إذ كانت قلوبهم لم يبق فيها من الإيمان ما يعرفون به المعروف وينكرون به المنكر في هذا الموضع.

وقد ثبت في (الصحيح)[1] عن النبي ﷺ أنه قال: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**» وفي رواية لمسلم: «**من جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**» وميت الأحياء الذين لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا.

وفي حديث حذيفة الذي في (صحيح مسلم) أن الفتنة تعرض على القلوب كعرض الحصير عودًا عودًا فأيما قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، وأيما قلب أشربها نكتت فيه نكتة سوداء حتى تبقى القلوب على قلبين، قلب أبيض مثل الصفا لا يضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، وقلب أسود، [كالكوز مجخيا] لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أشرب من هواه.

فهؤلاء العباد الزهاد الذين عبدوا الله بآرائهم وذوقهم ووجدهم لا بالأمر والنهي منتهاهم اتباع أهوائهم: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، لا سيما إذا كانت حقيقتهم هي قول الجهمية المجبرة، فرأوا أن جميع الكائنات اشتركت في المشيئة ولم يميز بعضها عن بعض، فإن الله يحب هذا ويرضاه، وهذا يبغضه ويسخطه، فإن الله يحب المعروف ويبغض المنكر، فإذا لم

(١) رواه مسلم، وأحمد والترمذي، وأبو داود، والنسائي.

يفرقوا بين هذا وهذا نكت في قلوبهم نكت سود، فسود قلوبهم، فيكون المعروف ما يهوونه ويحبونه ويجدونه ويذوقونه، ويكون المنكر ما يهوون بغضه وتنفر عنه قلوبهم كالمشركين الذين كانوا: ﴿عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٤٩-٥١]، ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع، كما تنفر الحمر المستنفرة التي تفر من الرماة، ومن الأسد، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم قال المصطفى نفروا.

وكان الشيخ إبراهيم بن معضاد يقول لمن رآه من هؤلاء كاليونسية والأحمدية: يا خنازير يا أبناء الخنازير ما أرى لله ورسوله عندكم رائحة: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝٥٢﴾ [المدثر: ٥٢].

كل منهم يريد أن يحدث قلبه عن ربه، فيأخذ عن الله بلا واسطة الرسول: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وبسط له موضع آخر.

والمقصود هنا أن قول القدرية الجهمية المجبرة أعظم مناقضة لما جاء به الرسل من قول النفاة، ولهذا لم يكن هؤلاء مظهرين لهذا في زمن السلف، بل كما ضعف نور النبوة أظهروا حقيقة قولهم، فإنه من جنس قول المشركين المكذبين للرسل، ومنتهاهم الشرك وتكذيب الرسل، وهذا جماع الكفر، كما أن التوحيد وتصديق الرسل جماع الإيمان، ولهذا صاروا مع أهل الكفر المحض من المشركين وأهل الكتاب، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

والمقصود هنا أن القدرية المجبرة من جنس المشركين، كما أن النافية من جنس، والنافية المجوس، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشيئة في نفس الأمر تنفي القدرة العامة والمشيئة التامة، وتزعم أنها تثبت الحكمة والعدل، وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشيئة والقدرة، كما قد بسط في مواضع.

وأولئك يتعلقون بقوله: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، والله يفعل ما يشاء، وهذا ذكره الله إثباتًا لقدرته لا نفيًا لحكمته وعدله، بل بين -سبحانه- أنه يفعل ما يشاء، فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئًا، بل هو قادر على فعل ما يشاء، بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت فإن الله لا مكره له، ولكن ليعزم المسألة**»[1]، وذلك أنه إنما يقال افعل كذا إن شئت لمن قد يفعله مكرها الإكراه عنه، والله -تعالى- لا مكره له، فلا يفعل إلا ما يشاء.

فقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الحج: ١٨]، ﴿ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٤٠]، ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [الفتح: ١٤]، ونحو ذلك هو لإثبات قدرته على ما يشاء، وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون: إنه لم يشأ كل ما كان، بل لا يشاء إلا الطاعة، ومع هذا فقد شاءها ولم يكن ممن عصاه، وليس هو قادرًا عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعًا ولا عاصيًا.

فهذه الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة، كما أن الآيات التي يحتج بها النفاة التي تدل على أنه حكم عادل لا يظلم مثقال ذرة، وأنه لم يخلق الخلق عبثًا، ونحو ذلك، يدل على فساد قول المجبرة، وليس في هذه الآيات ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين، بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى، وكلا القولين باطل، وهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ في الحديث الذي في (المسند) وغيره وبعضه في (صحيح مسلم) عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «**أنه خرج على أصحابه وهم يتمارون[2] في القدر وهذا يقول ألم يقل الله كذا،**

---

(١) رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود.

(٢) يتمارون في القدر: أي يتحركون جدلًا، مار الشيء مَوْرًا: أي تحرك وذهب وجاء، ويقال مار تحرك بسرعة، وجاء في القرآن الكريم مور السماء والأرض يوم القيامة، وهو تحركها =

وهذا يقول: أمل يقل الله كذا، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: أبهذا أمرتم أم إلى هذا دعيتم، أن تضربوا كتاب الله بعضه بعض»[1] ولهذا قال أحمد في بعض مناظرته لمن صار يضرب الآيات بعضها ببعض: إنا قد نهينا عن هذا.

فمن دفع نصوصًا يحتج بها غيره، ولم يؤمن بها، بل آمن بما يحتج هو به، وصار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

وهذا حال أهل الأهواء، هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب متفقون على مخالفة الكتاب، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع تلك الأقوال، فصاروا كما قال عن أهل الكتاب: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [المائدة: ١٤].

فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء، إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه، بل تقطعوا أمرهم بينهم زبرًا كل حزب بما لديهم فرحون، وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه، مما أخبر به وما أمر به، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال ﷺ: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»[2]، وقد تكون تلك البدعة أعظم عندهم مما أخذوا به من الشرعة، يجعلون تلك هي الأصول العقلية، كالقدرية المجبرة والنفاة، فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول وهو الذي يسمونه العقليات اعظم عندهم مما تلقوه من الشرع، فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات والأمريات

=

ودورانها وخروجها عن الثبات والاستقرار ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ [الطور: ٩].

(١) رواه أحمد وابن ماجه ورواه مسلم مختصرًا من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) رواه أبو داود، والترمذي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

جميعًا فالواجبات الشعرية، لكن يقولون أيضًا: إن الشرع أوجبها، ولكن لهم فيها تخليط ليس هذا موضعه.

وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات، كإثبات حدوث العالم بطريقة الأعراض واستلزامها للأجسام، وهم ينفون الصفات والقدرة ذلك التوحيد والعدل.

وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفيًا منهم، فإنهم ينفون الأسماء مع الصفات، وهم رؤوس المجبرة، والأشعرية وافقتهم في الجبر، لكن نازعوهم نزاعًا لفظيا في إثبات الكسب والقدرة عليه، وهم يرون أن هذه الأصول العقلية وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه، وما يجوز عليه من الأفعال، هي أعظم العلوم وأشرفها، وأنهم برزوا بها على الصحابة، وأن النبي لم يعلمها الصحابة، إما لكونه وكلها إلى استنباط الأمة، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهاد، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه ولم يشغلهم بالأدلة لاشتغالهم بالجهاد.

وهذه هي الأصول العقلية التي يعتمدون عليها هم ومن يوافقهم، كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي تبعًا للقاضي أبي بكر وأمثاله، وهو وأتباعه يناقضون عبد الجبار [1]، وأمثاله ، كما ناقض الأشعري وأمثاله أبا علي وأبا القاسم.

وكل الأصول العقلية التي ابتدعها هؤلاء وهؤلاء باطلة في العقل والشرع، وإن كانت كل واحدة من الطائفتين تعتقد أنها أعظم الدين، ويقدمونها على الأصول الشرعية، فإنها في ذلك بمنزلة ما يعظمه العباد والزهاد والفقراء والصوفية من الخوارق الشيطانية، ويفضلونها على العبادات الشرعية والعبادات الشرعية هي التي معهم من الإسلام تلك كلها باطلة، وأن كانت أعظم عندهم من العبادات حتى

---

(١) القاضي عبد الجبار: [ت: ٤١٥هـ] هو عبد الجبار الهمذاني الأسدابادي، أبو الحسين، شيخ المعتزلة في عصره، وقاضي القضاه صاحب طبقات المعتزلة، و(المجموع في المحيط بالتكليف) و(تنزيه القرآن عن المطاعن) وغيرها.

يقولوا: نهاية الصوفي ابتداء الفقيه، ونهاية الفقيه ابتداء المولد، وكذلك صاحب (منازل السائرين) يذكر في باب ثلاث درجات، فالأول وهي أهونها عندهم توافق الشرع في الظاهر، والثانية قد توفق الشرع وقد لا توافق، والثالثة في الأغلب لا سيما في التوحيد تخالف، والفناء والرجاء ونحو ذلك، وهذا الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه الرسل، وكثير من العباد يفضل نوافله على أداء الفرائض، وهذا كثير، والله أعلم.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.

[تم بحمد الله -تعالى-]

obeikandl.com

المراجع

أولًا: مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية

الاستقامة، تحقيق د. محمد رشاد، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ١٤٠٤هـ.

التحفة العراقية في الأعمال القلبية، ط المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

التدمرية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، ط ١٤٠٥هـ وأخرى ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

تفسير سورة الإخلاص، ط مكتبة المنار الإسلامية الكويت ١٩٧٥م.

الجواب الباهر في زوار المقابر، تصحيح تحقيق سليمان الصنيع، وعبد الرحمن المعلمي ط المطبعة السلفية، مصر، د. ت.

الدر على المنطقيين، تعليق عبد الصمد الكتبي، ط إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان ١٣٩٦م.

الرسالة القبرصية، مطبعة المؤيد بمصر ١٣١٩هـ.

شرح حديث النزول، تحقيق د. محمد بن الخميس، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٤هـ.

الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.

obeikandl.com

الصفدية تحقيق، د. محمد رشاد سالم ط القاهرة، ١٤٠٠هـ.

الفتوى الحموية الكبرى، تقديم محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨٣م.

قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ط المكتب الإسلامي ١٣٩٨هـ.

قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وعبادات أهل الشرك والنفاق، تحقيق د. سليمان الغصن، دار العاصمة، الرياض، ١٤١١هـ.

مجموع الفتاوي، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه الشيخ محمد توزيع دار الإفتاء بالرياض، د.ت.

مجموعة الرسائل الكبرى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

معارج الوصول إلى معرفة أصول الدين وفروعه، ط الخانجي، مصر ١٣٢٣هـ.

مقدمة في أصول التفسير، تحقيق د. عدنان زرزور، ط دار القرآن الكريم، الكويت ١٩٧١م.

مقدمة السنة النبوية، ط المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢١هـ وط جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط ١٠٤٦هـ.

ثانيًا: المؤلفات الأخرى

الإبانة الصغري للإمام ابن بطة العكبري تحقيق د.هنري لوست ،١٩٨٥م.

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، للإمام ابن بطة العكبري، تحقيق ودراسة، رضا بن نعسان معطي وآخرين، دار الراية، الرياض،

obeikandl.com

١٤٠٩هـ.

أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ١٤٠٦هـ.

إشارات لطيفة لابن تيمية، جمعها محمد العبدة، ط دار الثقافة للجميع، دمشق ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

أصول السنة، عبد الله الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط الدار السلفية ١٣٨٣هـ.

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين الرازي، مراجعة وتحرير علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

الإيمان ابن منده، تحقيق علي بن حسن الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

بحوث في أصول التفسير ومناهجه، د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط مكتبة التوبة بالرياض، ١٤١٣هـ.

تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ط الكليات الأزهرية، مصر ١٣٨٦هـ.

تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ط دار المعرفة، بيروت.

تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، إبراهيم عقيلي، ط ك المعهد العالمي للفكر الإسلامي، نيويورك.

التوحيد وإثبات صفات الرب -عز وجل-، ابن خزيمة، تحقيق د.م عبد

العزيز الشهوان، ط دار الشد بالرياض، ط أولى ١٤٠٨هـ.

ابن تيمية، حياته وعصره وآراؤه الفقهية، الشيخ محمد أبو زهرة، ط دار الفكر العربي، مصر ١٩٧٧م.

الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، الحافظ قوام السنة الأصبهاني، تحقيق د. محمد بن ربيع المدخلي، ومحمد أبو رحيم، ط دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ.

حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، الشيخ محمد بهجة البيطار، منشورات المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.

خلق أفعال العباد، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط دار الرسالة، بيروت د.ت.

دفع شبه من شَبَّه وتمرد ونسب ذلك للإمام أحمد، تقي الدين الحصني، ط دار إحياء الكتب العربية الحلبي، مصر ١٣٥٠هـ.

الرد على الجهمية والزنادقة، أحمد بن حنبل، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة، ط دار اللواء بالرياض، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

السنة، أبو بكر الخلال، تحقيق د.عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ٢٤١٠هـ.

شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد شاكر، ط وزارة الشئون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، ١٤١٨هـ.

الصارو المنكي في الرد على السبكي، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، وتحقيق عقيل المقطري، ط مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٢هـ.

العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ابن عبد الهادي، تحقيق محمد حامد الفقهي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الإمام إسماعيل الصابوني، تحقيق د. ناصر الجديع، دار العاصمة الرياض، ١٤٠٥هـ مختصر البغوي المسمى معالم التنزيل، اختصار وتعليق د. عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦هـ.

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصار محمد الموصلي، ط دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.

obeikandl.com